الفصل الاول

استقرار الاقتصاد الكلـــي

جدول المحتويات

١. **المقدمة** ١١٩
٢. **الإطار الاستراتيجي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتمويل من أجل التنمية** ١٢٠
- استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ١٢١
- الانضباط المالي والاستدامة المالية وزيادة القدرة التنافسية في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤ -٢٠٢٧/٢٦) ١٢٣
- إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية ١٢٦
- دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية ١٢٧
- فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط» ١٢٧
- أبرز مقومات الاقتصاد المصري ١٢٨
٣. **سياق وآفاق الاقتصاد الكلي العالمي** ١٣٠
٤. **نبذة عن أداء الاقتصاد المصري (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣)** ١٣٦
- أنماط النمو والإنتاجية والتشغيل ١٣٦
- المالية العامة ١٣٨
- الاستثمارات ١٤٢
٥. **آخر مستجدات تطور أداء الاقتصاد المصري** ١٤٦
- نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ يعكس تحسنًا في النشاط الاقتصادي ١٤٦
- حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص ١٤٨
٦. **مسار الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ مارس ٢٠٢٤** ١٥٣
- إصلاحات استعادة الاستقرار الكلي ١٥٣
- مواصلة جهود تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ١٥٩
٧. **التمويل من أجل التنمية** ١٦٣
- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية ١٦٣
- التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص..النمو الاقتصادي والتشغيل ١٧٠
٨. **دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي** ١٩٨
٩. **جودة النمو: إطار تحليلي متكامل لتقييم المسار الاقتصادي** ٢٠٢
١٠. **السياسات الداعمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي** ٢٠٥
١١. **الملحق** ٢٢٣
١٢. **قائمة المراجع** ٢٢٩

قائمة الأشكال

شكل ١ معدل نمو الاقتصاد العالمي ١٣٠
شكل ٢ معدل نمو الناتج المحلي للاقتصادات المختلفة ١٣٠
شكل ٣ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة ١٣١
شكل ٤ الدين العام العالمي قبل وبعد جائحة كوفيد-١٩ ..... ١٣٢
شكل ٥ آفاق التجارة السلعية العالمية ١٣٣
شكل ٦ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) ١٣٤
شكل ٧ التدفقات المالية الخارجية إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل ١٣٤
شكل ٨ متوسط النمو في مصر مقارنة بمتوسطات النمو في البلدان متوسطة الدخل (السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٢٣) ١٣٦
شكل ٩ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، رأس المال، العمالة؛ بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي) ١٣٦
شكل ١٠ تطوّر الهيكل الاقتصادي ١٣٧
شكل ١١ معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة عالميا ١٣٨
شكل ١٢ عجز الموازنة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٣٩
شكل ١٣ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ١٣٩
شكل ١٤ الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً (٢٠٠٣-٢٠٢٣) ١٣٩
شكل ١٥ معدلات كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر منذ قانون ضريبة القيمة المضافة لعام ٢٠١٦ ..... ١٤٠
شكل ١٦ مستويات دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣) ١٤٠
شكل ١٧ الأوراق المالية (بما في ذلك أذون الخزانة) كنسبة من أصول البنوك ١٤٠
شكل ١٨ رصيد المدخرات والاستثمار الحكومي والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٤١
شكل ١٩ معدل التضخم السنوي ومعدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٤١
شكل ٢٠ الاستثمارات الكلية ١٤٢
شكل ٢١ حصة استثمارات القطاع الخاص خلال العقدين ١٤٢
شكل ٢٢ معدلات الاستثمار الخاص في العالم وفقًا لمتوسطات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٢ ..... ١٤٣
شكل ٢٣ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية غير الحكومية نهاية يونيو من كل عام (كنسبة من الإجمالي)..... ١٤٣
شكل ٢٤ معدلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١٤٧
شكل ٢٥ نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية) ١٤٧
شكل ٢٦ الاستثمارات الكلية (٪) ١٤٨

شكل ٢٧ معدل التضخم العام- حضر- تغير شهري (٪) ١٤٩
شكل ٢٨ معدل التضخم العام- حضر- تغير سنوي (٪) ١٤٩
شكل ٢٩ معدل التضخم الأساسي - تغير شهري (٪) ١٤٩
شكل ٣٠ معدل التضخم الأساسي - تغير سنوي (٪) ١٤٩
شكل ٣١ معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص (٪) ١٥٠
شكل ٣٢ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص (٪) ١٥٠
شكل ٣٣ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي بالمليار جنيه ١٥١
شكل ٣٤ تطور الفائض الأولي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪) ١٥١
شكل ٣٥ تطور العجز الكلي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪) ١٥١
شكل ٣٦ هيكل الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات (٪) ١٥١
شكل ٣٧ توزيع التمويل التنموي حسب شريك التنمية (من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه في ٢٠٢٥) ١٧٥
شكل ٣٨ توزيع التمويل التنموي للقطاع الخاص من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥) ١٧٩
شكل ٣٩ توزيع التمويل التنموي حسب القطاعات المستفيدة ١٨٢
شكل ٤٠ توزيع التمويل التنموي الموجه للمؤسسات المالية حسب نوع المؤسسة ١٨٣
شكل ٤١ توزيع حجم برامج ومشروعات الدعم الفني للقطاع الخاص حسب القطاع (المحفظة الجارية - ٪) ١٨٩
شكل ٤٢ نظرة مفصلة على مشروعات الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال ١٨٩

قائمة الجداول

جدول ١ مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ١٢٢
جدول ٢ مستهدفات برنامج الحكومة (٢٠٢٥/٢٤ - ٢٠٢٧/٢٦) ١٢٤
جدول ٣ الإصلاحات والتدابير الهيكلية ضمن برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة ٢٠٠
جدول ٤ مصفوفة الإصلاحات الهيكلية - الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها ٢٠٦
جدول ٥ نتائج أداء مصر مقارنة ببعض البلدان ضمن شريحة الدخل فوق المتوسط والمرتفع ٢٢٣
جدول ٦ أداء مصر ضمن أبعاد جودة النمو ٢٢٥

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الدكتورة/ رانيا المشاط
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

«يُعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي أحد الشروط الأساسية لدفع التنمية الاقتصادية، إذ يُسهم هذا الاستقرار في خلق بيئة مواتية للنمو من خلال تعزيز الثقة في السياسات الاقتصادية، وتخفيض مستويات المخاطر، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية. وفي هذا الإطار، يُعد الربط بين أدوات التخطيط والموازنة من خلال قانوني التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ والمالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، نقطة تحول في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، حيث تساعد على إرساء نظام متكامل للتخطيط متوسط الأجل قائم على أولويات وطنية واضحة، ومبني على تخصيص موارد فعّال وتقييم دوري للأثر. وتتسق هذه الجهود مع ما يتم تنفيذه ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، من تحقيق الانضباط المالي، إلى حوكمة الاستثمارات العامة لتحسين مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات».

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

السيد/ أحمد كجوك
وزير المالية

«يشهد الاقتصاد المصري تطورًا للأفضل بمؤشرات جيدة وطموحة، فضلًا عن تحسُّن نتائج الأداء المالي، بما يدفعنا لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي في إطار برنامج وطني شامل ومتكامل، لذلك تعمل وزارة المالية على إدارة المالية العامة للدولة بتوازن شديد بين تحقيق الانضباط المالي ودفع النشاط الاقتصادي، بمبادرات أكثر تحفيزًا وفعالية، وتمكين القطاع الخاص، فضلًا عن الاستمرار في حزم التسهيلات الضريبية التي تعمل على إعادة بناء الثقة مع المولين ومجتمع الأعمال، وتُسهم في توسيع القاعدة الضريبية، فضلًا عن الاستمرار في مسار خفض معدل الدين للناتج المحلي الإجمالي بما يخلق مساحات كافية لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية».

١. المقدمــة

بينما يشهد العالم اضطرابات متتالية، ويتجه نحو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي خاصة مع تزايد حدة السياسات الحمائية التجارية، والتطورات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط والعديد من مناطق العالم، وما يتسبب فيه ذلك من ارتفاع مستويات الديون واختلال السياسات الاقتصادية.

يُعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتحقيق نمو مستدام وشامل. ويتطلب ذلك تنسيقاً متكاملاً بين السياسات المالية والنقدية، لضمان الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل. وتُسهم السياسات المالية الرشيدة التي توازن بين الإيرادات والنفقات في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، مما يتيح توجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات الأولوية كالتعليم، والصحة، والبنية التحتية، وشبكات الحماية الاجتماعية. كما يُمثل حشد الموارد المحلية وتحسين إدارتها عنصراً محورياً في تأمين مصادر تمويل مستدامة، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، بما يُرسخ مرونة الاقتصاد الوطني ويعزز استقراره.

٢. الإطار الاستراتيجي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتمويل من أجل التنمية

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية

وفي إطار التزام الدولة المصرية بتطوير منظومة التخطيط المالي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، جاء اعتماد قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ كخطوة محورية نحو ترسيخ ممارسات التخطيط الاستراتيجي وتعزيز فعالية الإنفاق العام، وربط السياسات التنموية بالموازنات العامة بشكل أكثر تكاملًا وشفافية. هذه الأطر التشريعية تُمثل ركيزة أساسية لتنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تعمل على ضمان التوافق بين خطط التنمية والموازنة، بما يتماشى مع البرامج الحكومية القطاعية والاستراتيجيات الوطنية، في ظل رؤية تشاركية متكاملة.

وفي ضوء التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي تبنّتها الحكومة المصرية ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، أصبح من الضروري تعزيز التكامل بين **خطة التنمية المستدامة والموازنة متوسطة الأجل**، لضمان توجيه الموارد العامة نحو الأولويات التنموية وتحقيق أقصى كفاءة في الإنفاق العام. وقد تم بالفعل تبنّي صياغة منهجية جديدة لإعداد الخطة في إطار متوسط الأجل يمتد حتى عام ٢٠٢٨/٢٠٢٩. وجاري العمل على تنسيق مؤسسي متكامل بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ووزارة المالية، استنادًا إلى **قانون التخطيط العام للدولة وقانون المالية العامة الموحد**، وهو ما يعكس تحولًا مهمًا نحو ربط الاستراتيجيات التنموية بالإطار المالي للدولة. وتقوم هذه المنهجية على إعداد خطة تنموية تترجم أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرامج الحكومة، والاستراتيجيات القطاعية والمكانية، إلى سياسات ومشروعات قابلة للتنفيذ ضمن الإطار المالي متوسط الأجل، بما يرسخ الترابط بين التخطيط والتمويل على مستوى الدولة.

ويعتمد هذا الربط على عدة أدوات رئيسية، أهمها **موازنة البرامج والأداء**، التي تتيح توجيه الموارد نحو أولويات محددة قابلة للقياس، وتعزز من فاعلية الإنفاق العام في تحقيق النتائج التنموية المرجوة. كما تم تطوير دليل موحد لإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوي يشمل معايير اختيار المشروعات، وآليات تقويم السياسات، ومتابعة الأداء، إضافة إلى الاستفادة من منظومة المعلومات المكانية لدعم اتخاذ القرار. ويشمل ذلك أيضًا التزامًا واضحًا بحوكمة الإنفاق العام، وتطبيق معايير العائد والتكلفة

لتعظيم الجدوى الاقتصادية للمشروعات المنفذة، وربط مؤشرات الأداء في الخطة التنموية بمخصصات الموازنة، بما يسمح بقياس الأثر الفعلي للإنفاق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادهاالاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

وتسعى الدولة المصرية جاهدة إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تضافر جهود مختلف مؤسساتها وفقاً لرؤى وخطط استراتيجية متكاملة، وانطلاقاً من ذلك التوجّه تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مسئولية متابعة تنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية: رؤية مصر ٢٠٣٠ والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنيّة وبالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين، للحصول علي تمويلات دَعم الموازنة لمساندة تنفيذ إصلاحات هيكلية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال والتعزيز من قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود أمام الصدمات الخارجية ودعم الانتقال الأخضر وفتح آفاق مستقبلية لتنمية شاملة ومستدامة، وذلك لتعظيم الاستفادة من الشراكات التنموية مالياً وفنياً.

وفي هذا الإطار، تضع الدولة المصرية **تحقيق «الاستقرار الكلي» على قائمة أولوياتها سعيًا للحفاظ على توازن المالية العامة**، وجذب الاستثمارات، ومواجهة الصدمات، وهو ما يتطلب **تعزيز إدارة المالية العامة من خلال ضبط عجز الموازنة، وخفض الدين العام، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي** لضمان قدرة الدولة على تمويل المشروعات القومية مع الحفاظ على استدامة الدين، وهو ما يُتيح فرصة أكبر للقطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم للمشروعات القومية.

كما يساهم استقرار السياسات المالية في تعزيز ثقة المستثمرين، مما يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية الضرورية لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. **ومن ناحية أخرى**، يدعم الانضباط المالي استقرار سعر الصرف وتخفيف المخاطر التضخمية، ودعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

مستهدفات تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

وفي ضوء التوجه الاستراتيجي للدولة المصرية نحو تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، تستند جهود الدولة إلى أجندة إصلاح اقتصادي تتكامل فيها السياسات المالية والنقدية والهيكلية، بما يُعزز الاستدامة المالية، ويمكّن القطاع الخاص، ويرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتتبنى الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ هدف «اقتصاد متنوع وتنافسي ومعرفي» ضمن أهدافها الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، أكدت الرؤية على أهمية «**تحقيق الاستدامة المالية**»، والذي يُمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الكلي، وذلك من خلال اتباع سياسات مالية تضمن التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتحديد الأولويات لرفع كفاءة الاستثمار والإنفاق الحكومي الذي يُمثّل المصدر الأول لتمويل الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وشبكات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى حشد الموارد المحلية.

وفي هذا السياق، تستهدف «**الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**» تطوير منظومة الإدارة الضريبية الحالية ورفع كفاءتها، وزيادة نصيب الموارد الحقيقية من إجمالي الموارد الحكومية والحدّ من التهرب الضريبي، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، واستحداث مصادر إيرادات جديدة، بالإضافة إلى إيلاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتبسيط القواعد لجذب مزيد من المنشآت الصغيرة للعمل في القطاع الرسمي. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال تبني السياسات والإصلاحات التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية وتبسيط النظام الضريبي، وتطوير منظومة التحصيل الإلكتروني للضرائب للحد من التهرب الضريبي، فضلًا عن تنويع مصادر التمويل وتشجيع وسائل التمويل المبتكرة، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لضمان كفاءة الإنفاق العام.

كما تهدف إلى تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة وتحفيز التصنيع حيث تسعى الرؤية إلى خلق اقتصاد متنوع لا يعتمد على قطاع واحد، بل يرتكز على قطاعات إنتاجية متنوعة، خاصة تلك التي تتمتع مصر بمزايا تنافسية بها، لما له من دور في تنويع مصادر الإنتاج والدخل ورفع مستوى الإنتاجية، فضلًا عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وكذا تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية لتمكين القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الخاصة، وزيادة فرص العمل اللائق بما يُسهم في زيادة الدخول، مما يعزز الطلب الداخلي، ويرفع من معدلات الادخار والاستثمار، والتحول نحو الشمول المالي لتقليص القطاع غير الرسمي.

فضلاً عن مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال توفير بيئة تمكينية داعمة لهذه المشروعات وتيسير حصولها على الائتمان وضمانات التمويل، لما له من أهمية في زيادة مساهمة تلك المشروعات في الحصيلة الضريبية وتعبئة الموارد المحلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار الكلي.

جدول ١ مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠٣٠
تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفق تعادل القوة الشرائية) (٪)	٥
	إجمالي الصادرات بالمليار دولار أمريكي	١٠٤
	مؤشر التعقيد الاقتصادي (الترتيب من ١٣٣ دولة)	٥٠
تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية (%)	٦٥
	نسبة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠٣٠
زيادة فرص العمل اللائق	نسبة العمالة غير الرسمية بأجر من إجمالي القوى العاملة (٪)	٤٤
تحفيز التصنيع	مساهمة الصناعة (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢٠
	مساهمة إجمالي الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢٨

المصدر: رؤية مصر ٢٠٣٠

الانضباط المالي والاستدامة المالية وزيادة القدرة التنافسية في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤-٢٠٢٧/٢٦)

بينما على صعيد برنامج الحكومة المصرية، فإن مستهدفات وزارة المالية تتسق مع ٣ برامج فرعية من برنامج الحكومة، هي (الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية، مواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية، زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية)، ضمن ٢ هدف استراتيجي هما (ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية، تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية)، في إطار المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات. كما يتضمن برنامج عمل الحكومة، حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية، بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته، بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني.

مستهدفات الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية في برنامج عمل الحكومة

يهدف برنامج عمل الحكومة إلى الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية في إطار الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث تستهدف وزارة المالية وصول الفائض الأولي إلى نسبة ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ودين أجهزة الموازنة العامة إلى ٨١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يصل متوسط عمر الدين إلى ٤,٥ عام، بما يعزز من إدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، وتحقيق معدل نمو في الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٠٪، وإعداد الموازنة متوسطة الأجل من خلال تعزيز شفافية الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى و إدراج اعتمادات مالية لدعم تنشيط الصادرات.

كما يستهدف البرنامج تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، باعتبارها أحد العوامل الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الخدمات الضريبية المقدمة لمجتمع الأعمال والممولين التابعة الي مصلحة الضرائب المصرية والضرائب العقارية، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية وتعزيز برنامج المساندة التصديرية، بهدف تشجيع المصدرين خاصةً في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذلك السداد الفوري للمساندة، وتحسين منظومة التصدير وتيسير الإجراءات، ودعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية من خلال تبسيط الدورة المستندية الخاصة بعملية التصدير، تقليص زمن الإفراج الجمركي للواردات، تحسين كفاءة الموارد البشرية.

فضلًا عن دعم القطاع الخاص من خلال وثيقة ملكية الدولة وإصدار قانون المنافسة، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات محدودة الدخل، وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول ٢ مستهدفات برنامج الحكومة (٢٠٢٥/٢٤-٢٠٢٧/٢٦)

آليات التنفيذ	مؤشرات الأداء المستهدفة	وحدات القياس	المستهدف (٢٠٢٥/٢٤-٢٠٢٧/٢٦)
تحقيق الانضباط المالي	متوسط عمر الدين (بالأعوام)	عدد	٤,٥
	معدل النمو في الإيرادات الضريبية سنوياً	%	٢٠
	إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%	٨١
	الفائض الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%	٣,٣
تعزيز شفافية الموازنة	تقييم مصر في مؤشر الموازنة المفتوحة (١٠٠ نقطة أساس)	نقطة	٦٢

المصدر: برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧

أدوات التخطيط

في إطار الحرص على رفع كفاءة الاستثمار العام وتعزيز فعالية الإنفاق التنموي، تتبنى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أدوات تخطيطية مُتطورّة تستهدف رفع كفاءة الاستثمار العام ومتابعة الخطط التنموية ومُتابعة التمويلات الدوليّة والاستثمارات العامة، ومُتابعة وتقويم الأداء، والتنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات ذات الصلة لتحسين جودة الخطط التنمويّة من خلال إمداد كافة جهات الإسناد بدليل إعداد الخطة، والذي يُقرر معايير اختيار المشروعات ومعايير إجراء وتقويم دراسات الجدوى الاقتصاديّة ومعايير تقويم الاستثمار العام لكل جهة إسناد، وآليات التحوّل من التركيز على جودة المشروعات إلى جودة السياسات، هذا بالإضافة إلى قيام الوزارة بتوفير معلومات داعمة لعملية التخطيط التنموي من خلال منظومة بنية المعلومات المكانية بالوزارة.

وفي إطار تفعيل المادة (٤) من قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتشكيل **المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة** وتنظيم عمله، ليكون أحد الأدوات الرئيسية لدعم عملية التخطيط. يترأس المجلس السيد رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته عددًا من كبار المسؤولين، من بينهم رئيس مجلس الوزراء، محافظ البنك المركزي، الوزراء المعنيون بالتخطيط والمالية، بالإضافة إلى وزراء مختارين من قبل رئيس مجلس الوزراء، وأربعة من ذوي الخبرة يُرشّحهم الوزير المختص بالتخطيط. ويتولى الوزير المعني بشؤون التخطيط مهمة مقرر المجلس.

تُعد قرارات المجلس ملزمة لكافة جهات الدولة، بما في ذلك الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاعين العام والأعمال العام، وتلتزم هذه الجهات بتقديم ما تطلبه الأمانة الفنية من تقارير وبيانات ودراسات لدعم تنفيذ قراراته.

ويُعد المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة أداة أساسية لتوجيه جهود التخطيط من خلال رسم السياسات العامة للتنمية المستدامة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية والقطاعية، ومراجعة وإقرار الخطة القومية للتنمية المستدامة، وضمان تكاملها مع المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية. كما يختص بتحديد مواعيد وآليات إعداد وتحديث الوثائق التخطيطية، وإبداء الرأي في التشريعات ذات الصلة، بما يعزز من اتساق السياسات العامة ويضمن توجيه الموارد نحو أولويات التنمية.

ويُوضح الشكل التالي الأدوات الرئيسية المُستخدمة في عملية التخطيط وصياغة السياسات التنموية الاقتصادية القائمة على الأدلة والتي تشمل الاستراتيجيات والخطط، ومصادر البيانات والنشرات الدورية، والتقارير والدراسات التشخيصية، والأدلة والمنهجيات، ونظم إدارة المعلومات والمنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى المجالس واللجان والمجموعات الفنية الرئيسية المعنية بالتنفيذ.

أدوات التخطيط

القوانين والاستراتيجيات والخطط

- قانون التخطيط وقانون المالية الموحد
- رؤية مصر ٢٠٣٠
- الاستراتيجيات القطاعية
- الاستراتيجية الوطنية لتمويل التنمية
- استراتيجيات التعاون مع شركاء التنمية
- الخطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وثيقة سياسة ملكية الدولة
- برنامج عمل الحكومة
- خطة المواطن

النشرات الدورية

- النشرات الدورية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- النشرة الدورية للناتج المحلي الإجمالي

التقارير والدراسات

- التقارير التشخيصية والدراسات مع شركاء التنمية
- الدراسات الصادرة عن معهد التخطيط القومي
- التقرير السنوي للوزارة
- تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة
- التقرير الوطني الطوعي
- تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي
- تقرير تنافسية المحافظات

المنصات الإلكترونية

- المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية
- منظومة بنية المعلومات المكانية
- منظومة أداء
- بيان
- مرصد
- آفاق المهن والتوظيف
- المنظومة الإلكترونية لمتابعة التمويلات التنموية الميسرة
- المرصد الديمغرافي
- منظومة المواليد والوفيات
- منصة حافز

الأدلة

- دليل شرم الشيخ للتمويل العادل (التحول الأخضر)
- دليل إعداد الخطة
- دليل الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي
- دليل معايير الاستدامة البيئية (التحول الأخضر)

المجالس واللجان الفنية

- اللجنة الوزارية الاقتصادية
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة
- لجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي
- اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- اللجان المشتركة الثنائية
- لجنة حوكمة الاستثمارات العامة
- المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
- المجموعة الفنية لإعداد إطار الاقتصاد الكلي
- مجموعة عمل تمويل التنمية

البرامج والمشروعات القومية

- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- المنصة الوطنية لبرنامج نوفي
- المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية
- المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري حياة كريمة

لماذا جودة النمو؟

في ظل التحديات التي يشهدها العالم، لم يعد من الممكن الاكتفاء بقياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات كمية تقليدية، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من أهمية هذا المؤشر كمقياس لحجم النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا يُعبّر بالضرورة عن جودة هذا النشاط.

انطلاقًا من ذلك، يعبر مفهوم «جودة النمو» عن هذا التوجه الجديد، حيث يشير إلى النمو الاقتصادي الذي يُفضي إلى رفاه اجتماعي وبيئي طويل الأجل، ويُعزز العدالة الاجتماعية، ويضع المواطن والبيئة في صميم العملية التنموية (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٩)، وهو النمو الذي تستدعيه المرحلة القادمة، بكل ما تحمله من تحوّلات وفرص وتحديات.

ويرتكز هذا المفهوم على ثلاثة عناصر رئيسة:

- توزيع الفوائد: ضمان وصول مكاسب النمو إلى مختلف فئات المجتمع، مما يقلل من عدم المساواة.
- الاستدامة: الحفاظ على النمو على المدى الطويل دون التسبب في تدهور البيئة أو استنزاف الموارد.
- التنمية البشرية: تحسين جودة الحياة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، مع حماية البيئة.

إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

وفي ضوء بيئة إقليمية ودولية يشوبها قدرٌ كبيرٌ من عدم اليقين، إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، لن يتأتى بدون التكامل بين عناصر المنظومة الاقتصادية، ووجود نهج وسياسات قائمة على الأدلة، ولذلك وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية الذي يعمل على تحقيق **«جودة النمو»** ، وذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز التنمية الصناعية، وتوطين الصناعة، وتطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، والتوسع في المشروعات الخضراء، وتحسين بيئة الأعمال بما يُمكّن القطاع الخاص من أداء دور أكبر في التنمية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز التحول الرقمي.

وتعد الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التمويل من أجل التنمية ركيزة رئيسية في إطار التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دورًا حيويًا في حشد الموارد المحلية والخارجية اللازمة وتخصيصها للقطاعات ذات الأولوية، ولكن كل هذه الجهود تعتمد بشكل أساسي على **استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية** من شأنها تحفيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الانتقال الأخضر، وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري، ورفع كفاءة ومرونة سوق العمل، بما يفتح آفاقا مستقبلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

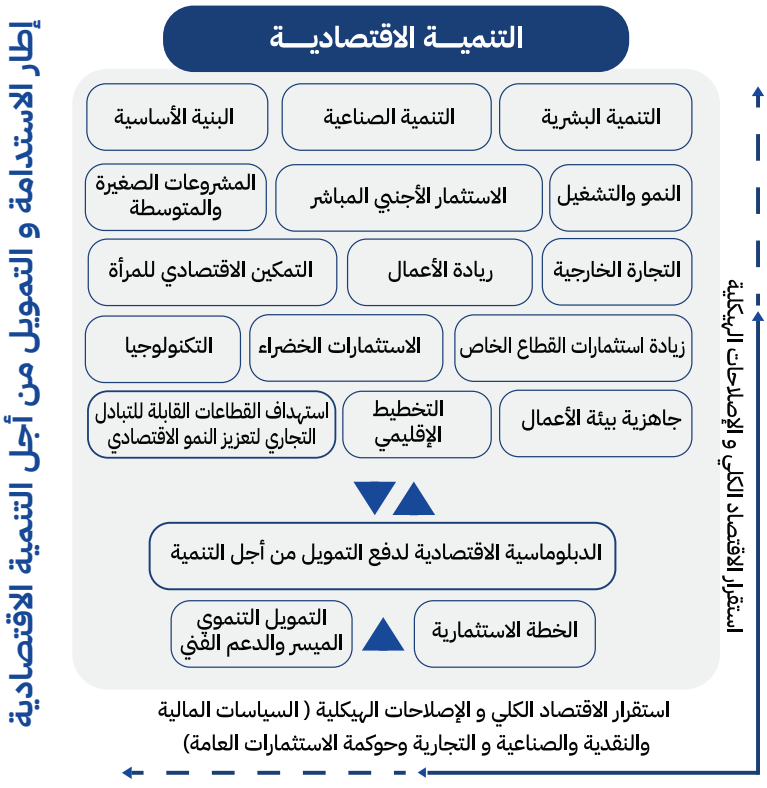

دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية

يُعد القطاع الخاص قاطرة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو المستدام، وشريكًا استراتيجيًا للدولة في تنفيذ مستهدفات التنمية على المستويين القطاعي والمكاني، من خلال دوره المحوري في دفع عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل ذات جودة. وفي هذا السياق، تحرص الحكومة على تمكين القطاع الخاص باعتباره ركيزة أساسية في خطة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورفع النمو الاقتصادي، وذلك عبر تبني سياسات داعمة تُحفز بيئة الأعمال، وتُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتُهيئ مناخًا استثماريًا جاذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتُكثّف الدولة جهودها لتنسيق السياسات بين المجموعة الوزارية الاقتصادية والمجموعات المتخصصة الأخرى، مع العمل المتواصل على إزالة المعوقات البيروقراطية وتيسير الإجراءات، بما يُمكّن القطاع الخاص من التوسع والمشاركة الفعالة في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى وتحقيق نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي.

فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط»

واستمرارا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية **مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار. ويترجم هذا التوجه من خلال:**

- **التركيز على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية:** مثل الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا، مما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد ويخلق فرص عمل مستدامة.
- **تبني التكنولوجيا ودمجها في الأنشطة الاقتصادية:** يعتبر تبني التكنولوجيا الحديثة ودمجها في مختلف الأنشطة الاقتصادية أحد المفاتيح الرئيسية لتحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية. تساهم التكنولوجيا في تسريع العمليات وتقليل التكاليف، مما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.

القطاع الخاص: المحرك الرئيسي لتحقيق «جودة النمو»

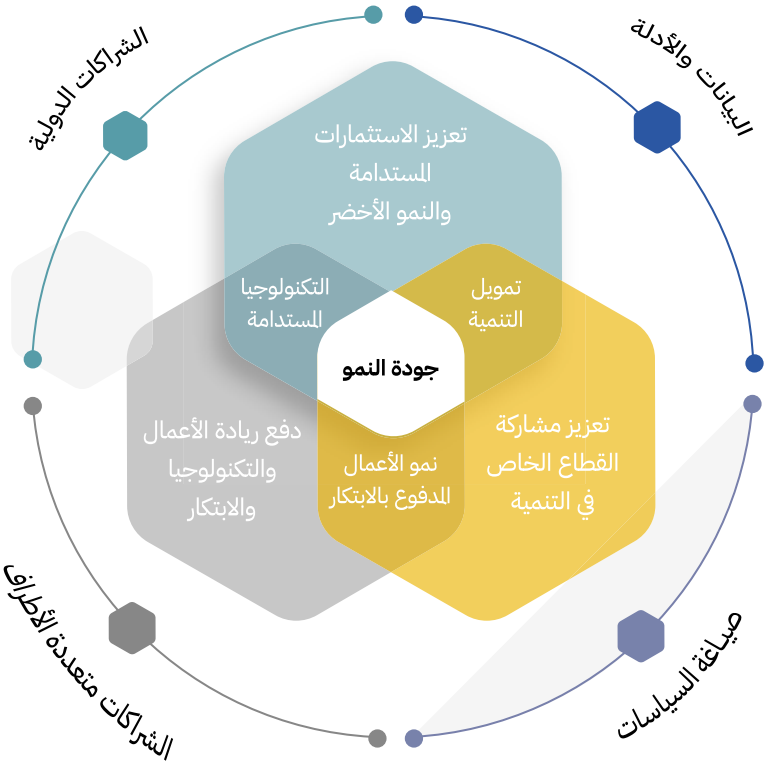

- **الابتكار كمحرك مستدام للنمو:** يعد الابتكار من العوامل الحيوية لدفع النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يجب تعزيز بيئة تشجع على البحث والتطوير والابتكار، مما يؤدي إلى إنتاج حلول جديدة تلبي احتياجات السوق وتفتح آفاقا جديدة للتوسع والنمو بتبني هذه السياسات.

وتعتبر مشاركة القطاع الخاص والتكنولوجيا والابتكار عناصر أساسية للوصول إلى نمو اقتصادي مرن ومتسارع، حيث تحتاج الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى تكثيف جهودها في زيادة الاستثمار من خلال إصلاح الأطر التنظيمية لجذب الاستثمار الخاص وضمان المنافسة العادلة، توفير فرص متساوية للنساء والشباب، بالإضافة إلى الاهتمام بالتكنولوجيا من خلال اكتساب أفكار منتجات وطرق إنتاج جديدة ونشرها في السوق المحلي (ابتكار على المستوى المحلي).

كما وضح البنك الدولي كيفية تجنب الاقتصادات النامية الوقوع في فخ الدخل المتوسط. وتبعا لمرحلة تطورها المختلفة، تحتاج الدول إلى اعتماد مزيج من السياسات المتسلسلة والأكثر تطورا تدريجياً:

النهج الأول: يمكن للبلاد منخفضة الدخل التركيز فقط على السياسات المصممة لزيادة الاستثمار.

النهج الثاني: يجب على البلاد ذات الدخل المتوسط الأدنى أن تغير اتجاها وأن توسع مزيج السياسات إلى الاستثمار والتكنولوجيا.

النهج الثالث: تحتاج البلاد ذات الدخل المتوسط الأعلى إلى تغير مسارها مرة أخرى – إلى الاستثمار، التكنولوجيا والابتكار.

يتبنى البنك الدولي استراتيجية 3I للدول ذات الدخل المتوسط، والتي تقوم على ثلاث ركائز مترابطة: الاستثمار INVESTMENT، الضخ INFUSION، والابتكار INNOVATION. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة هذه الدول على تجاوز «فخ الدخل المتوسط» والتحول إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. وفي هذا السياق، فإن تعزيز قوى الإبداع والتجديد المستمر يفتح المجال أمام رفع الإنتاجية وتوسيع الفرص الاقتصادية، فيما يساعد ترسيخ المؤسسات القوية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار والابتكار. كما أن الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية يعزز تنافسية الأسواق، بينما يساهم تحسين جودة التعليم وتوسيع الحراك الاجتماعي في بناء قاعدة بشرية قادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة. ويمثل هذا المسار المتدرج مدخلًا واعدًا لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يقود إلى مستويات دخل أعلى ويعزز مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي.

وقد قطعت مصر بالفعل شوطًا مهمًا بالمرحلة الأولى، المتمثلة في تكثيف الاستثمارات العامة والخاصة Investment في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والمؤسسات، وهو ما أسهم في تطوير القدرات التصديرية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام. وتدخل مصر حاليًا المرحلة الثانية، وهي مرحلة الضخ Infusion، التي تركز على نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة بشكل منهجي في مختلف القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity). أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الابتكار Innovation، حيث يتوسع الاقتصاد في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، بما يعزز من قدرته التنافسية على المستوى الدولي ويدعم تحقيق نمو نوعي ومستدام.

أبرز مقومات الاقتصاد المصري

وتُعد مقومات الاقتصاد المصري الفريدة، عنصرًا أساسيًا في دعم أهداف السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، وعاملًا مؤثرًا في تمكين الدولة من **الانطلاق نحو نموذج اقتصادي** يركز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري مدفوعاً بتعزيز الانتاجية وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة. حيث يتميز الاقتصاد المصري بكونه واحدًا من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، من حيث امتلاكه قاعدة إنتاجية متنوعة تشمل الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب بنية تحتية متطورة، فضلًا عن سوق محلي ضخم وموارد طبيعية وقوى بشرية مؤهلة يتصدرها شباب نابض بروح الابتكار وريادة الأعمال. فضلاً عن تراثها السياحي والثقافي الاستثنائي.

تحقيق التوازن بين الإبداع، والاستدامة، والتجديد المستمر في الدول متوسطة الدخل

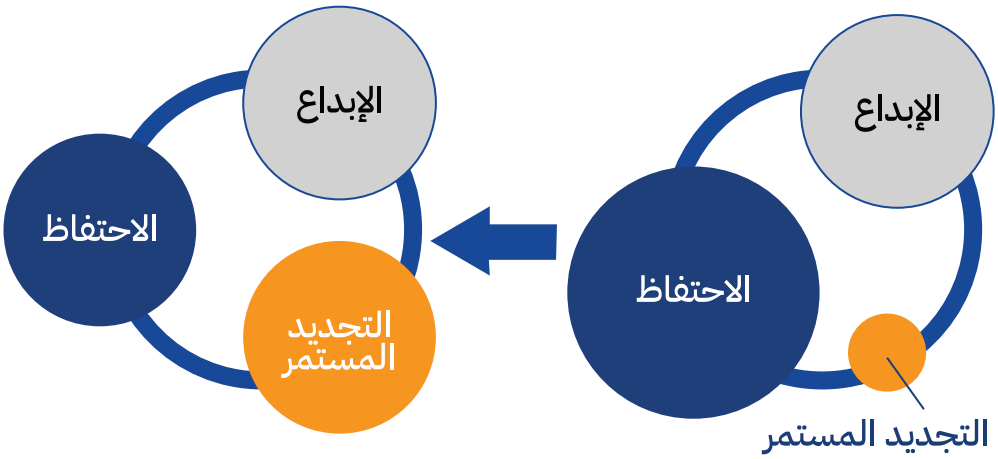

المصدر: تقرير التنمية الدولية - البنك الدولي (٢٠٢٤)

ويعزز هذا التوجه ما شهدناه خلال العقد الماضي من تطور في مشروعات البنية التحتية، إلى جانب نمو الاقتصاد الرقمي المصري بشكل متسارع في مجالات التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، مما يعزز من قدرتنا على مواكبة التغيرات العالمية ودعم استدامة النمو الاقتصادي.

وقد أثبتت مصر قدرتها على تحقيق نماذج ناجحة للتكامل الإقليمي، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، الذي يُجسد نهج الاستفادة من الموارد الوطنية ضمن إطار إقليمي متكامل. واليوم، تعمل الدولة على ترسيخ هذا النهج من خلال تعزيز موقعها كمركز إقليمي رائد في عدة مجالات استراتيجية:

- **الطاقة الخضراء:** عبر تبني سياسات طموحة للتحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون، ومشروعات الهيدروجين الأخضر والتوسع في الطاقة المتجددة، وتنفيذ مشروعات الربط مع الدول المجاورة.
- **الأمن الغذائي:** من خلال تطوير سلاسل الإمداد، وزيادة الإنتاج الزراعي المستدام، والتوسع في صوامع تخزين الغلال والحبوب.
- **التجارة والخدمات:** بفضل الموقع الجغرافي الفريد والبنية التحتية اللوجستية الحديثة، خاصة مع تشغيل الموانئ والمحاور التجارية الجديدة.

وتكمن إحدى أهم المزايا التنافسية لمصر في موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط قارات العالم، والذي يسهم في رسم ملامح الاقتصاد المصري وتعزيز مكانته على الخريطة الاقتصادية الدولية. وتدعم الدولة ذلك بأنظمة استثمارية متنوعة تشمل الاستثمار الداخلي، والمناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية فضلاً عن منظومة متكاملة من ضمانات الاستثمار و الحوافز والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية. كما أبرمت مصر شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع أكثر من ٧٠ دولة، ما يمنح المستثمرين قدرة مباشرة على النفاذ إلى أسواق تضم نحو مليارى نسمة وتساهم بنحو ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويعزز فرص التصدير والتكامل الصناعي والإقليمي، فضلًا عن السوق الاستهلاكي الضخم في مصر الذي يتجاوزه قوامه ١٠٠ مليون نسمة.

٣. سياق وآفاق الاقتصاد الكلي العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي تحولًا هيكليًا واسعًا يعيد تشكيل بيئة النمو والتنمية في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك الاقتصاد المصري. فمع تباطؤ النمو العالمي وتراجع الديناميكيات التقليدية للإنتاجية، تواجه الدول النامية تحديات متزايدة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق مسارات تنموية مستدامة. وتُظهر الاتجاهات العالمية الراهنة أن بيئة الاقتصاد الكلي أصبحت أكثر تعقيدًا وتقلبًا، مما يتطلب من الدول إعادة النظر في نماذجها التنموية واستراتيجيات النمو، مع السعي في الوقت ذاته إلى اقتناص الفرص الناشئة عن هذه التحولات.

فيشهد الوضع المالي العالمي بالأخص ضغوطًا متزايدة بشكل ملحوظ. حيث تعاني معظم الدول، سواء المتقدمة أو الاقتصادات الناشئة، من ارتفاع مستويات الدين العام التي تصاعدت خلال جائحة كوفيد-١٩، ولا يُتوقع أن تنخفض في المدى القريب. وفي الوقت نفسه، يتباطأ النمو الاقتصادي، حيث انخفضت التوقعات المتوسطة الأجل إلى نحو ٣٪، وهو تراجع واضح مقارنة بالعقود السابقة، ويتفاقم هذا التباطؤ بسبب التوترات الجيوسياسية وتفكك النظام التجاري العالمي. بينما أدّى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية إلى زيادة تكلفة خدمة الدين، مما أسفر إلى تدهور كبير في استدامة الدين العام عالمياً.

آفاق النمو الاقتصادي العالمي واتجاهات الإنتاجية

تبدو آفاق النمو العالمي في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ مستقرة لكنها دون المستوى المطلوب، مع توقعات بأن يبلغ معدل النمو نحو ٣٪، وهو أقل من متوسط ما قبل الجائحة البالغ ٣,٧٪. ويعكس هذا الأداء الضعيف تباطؤًا مقلقًا في تحسين مستويات المعيشة، خصوصًا في الدول النامية.[١] لكن هذا التباطؤ لا يُعزى فقط إلى الظروف الظرفية، بل يعكس أيضًا تحديات هيكلية أعمق، في مقدمتها تباطؤ نمو الإنتاجية، الذي أصبح أحد السمات المميزة للمشهد الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الجائحة.

وفي هذا السياق، تبرز تقديرات صندوق النقد الدولي[٢] التي تُظهر أن تباطؤ نمو الإنتاجية يُفسّر أكثر من نصف التراجع في وتيرة النمو العالمي خلال العقدين الماضيين. وقد انخفض متوسط نمو الإنتاجية السنوي بشكل حاد في الاقتصادات المتقدمة من ١,٤٪ إلى ٠,٤٪، وفي الأسواق الناشئة من ٢,٥٪ إلى ٠,٨٪، في حين اقترب من الصفر في الدول منخفضة الدخل. ويُضاف إلى ذلك أن سوء تخصيص رأس المال والعمالة يحدّ من النمو العالمي بنحو ٠,٦ نقطة مئوية سنويًا، مما يسلّط الضوء على أهمية الإصلاحات الهيكلية لتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز إمكانات النمو. ويُقدَّر صندوق النقد الدولي أن تحسين كفاءة تخصيص الموارد يمكن أن يؤدي إلى زيادة نمو الإنتاجية بنسبة تصل إلى ٥٠٪.[٣]

شكل ١ مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي

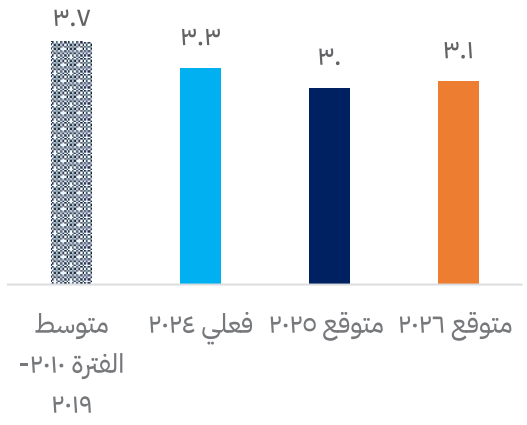

شكل ٢ مُعدّل نمو الناتج المحلي للاقتصادات المختلفة

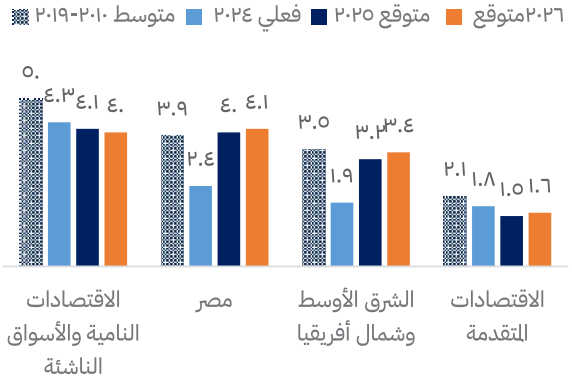

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يوليو ٢٠٢٥).

١صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠٢٥) والبنك الدولي تقرير الآفاق الاقتصادية (يناير ٢٠٢٥).

٢صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠٢٤).

٣ Ibid.

ورغم هذه التحديات، فإن تبني التكنولوجيا يقدّم فرصة حقيقية لتعزيز الإنتاجية إذا ما تم استغلاله بالشكل المناسب. فتقليص الفجوة في جودة السياسات الاقتصادية – مثل مرونة أسواق العمل، وتحرير الأسواق المالية، والانفتاح التجاري - بنحو ١٥٪ مقارنة بأفضل الممارسات العالمية يمكن أن يرفع نمو الإنتاجية العالمي بنحو ١,٢ نقطة مئوية سنويًا. في هذا السياق، تبرز التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي التكنولوجيا الخضراء كأدوات واعدة لتحفيز الإنتاجية، شريطة تهيئة بيئة داعمة للابتكار، وتسهيل انتقال الموارد البشرية والمالية إلى الأنشطة الأعلى إنتاجية. وباختصار، فإن رفع إنتاجية العمل يُعد مهمة مركزية أمام الاقتصادات الناشئة، كونه ضروريًا لزيادة الدخول وتعويض التحديات الديموغرافية، وسيتطلب ذلك مزيجًا من الإصلاحات التي تعزز الكفاءة والتبني الفعّال للتكنولوجيا الحديثة.

مسارات التضخم والسياسة النقدية في ظل التوترات التجارية وارتفاع حالة عدم اليقين العالمي

وتُضاف إلى ذلك ضغوط التضخم التي رغم تراجعها التدريجي بعد ذروتها في ٢٠٢٢–٢٠٢٣، لا تزال تمثل تحديًا حقيقيًا في الأسواق الناشئة، خاصة في ظل استمرار تقلب أسعار الصرف والسلع الأولية. فبالرغم من أن التضخم يسير على مسار تنازلي على المستوى العالمي، إلا أن هذا التراجع يتفاوت بين الاقتصادات المتقدمة وتلك الناشئة. فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى نحو ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنة بحوالي ٦٪ في عام ٢٠٢٣، ليقترب تدريجيًا من أهداف البنوك المركزية.[٤] في الاقتصادات المتقدمة، ساعدت السياسات النقدية التشددية القوية على كبح الطلب وكبح الضغوط السعرية، ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى المستويات المستهدفة في وقت أقرب (بحلول عامي ٢٠٢٥–٢٠٢٦) مقارنة بالأسواق الناشئة. أما الاقتصادات الناشئة، فبينما تشهد هي الأخرى تراجعًا في التضخم، إلا أن عودتها إلى الاستقرار السعري ستكون أكثر بطئًا، نتيجة استمرار الضغوط التضخمية الأساسية وتأثيرات تقلبات أسعار الصرف.

شكل ٣ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة

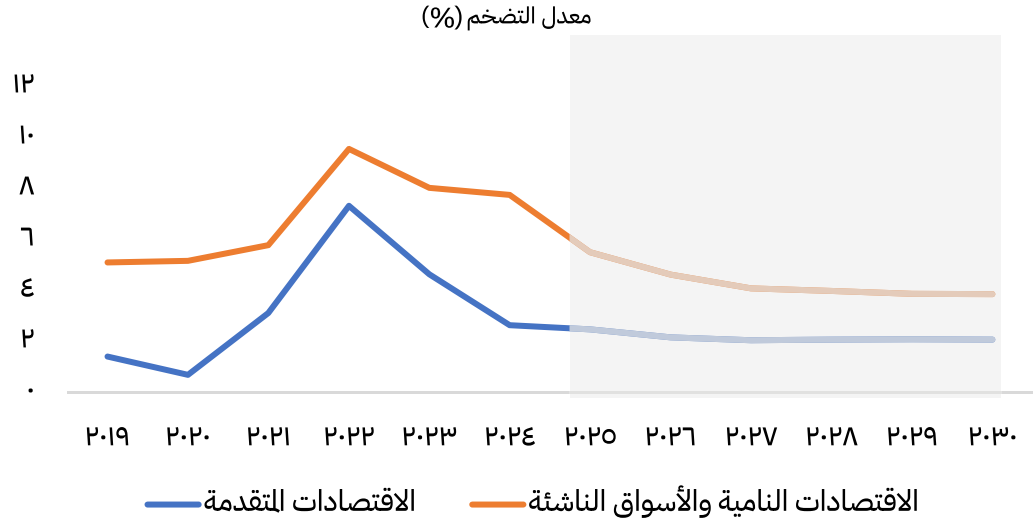

المصدر: تقرير افاق النمو العالمي - أبريل ٢٠٢٥ - صندوق النقد الدولي .

٤ صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠٢٥).

إلا أن المرحلة القادمة تمثل نقطة تحول دقيقة في السياسة النقدية. حيث تواجه البنوك المركزية مهمة خفض التضخم إلى المستويات المستهدفة دون التأثير سلبًا على تعافي النمو. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظل تصاعد التوترات التجارية العالمية وعدم اليقين الجيوسياسي، بما في ذلك النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وما يترتب عليه من اضطرابات في سلاسل التوريد وفرض تعريفات جديدة. فمثل هذه التطورات قد تخلق ضغوطًا تضخمية جديدة من خلال ارتفاع تكاليف الواردات والسلع الوسيطة، كما قد تضعف ثقة الأسواق وتزيد من تقلبات أسعار الصرف، وهو ما يؤثر بدوره على استقرار الأسعار في الاقتصادات الناشئة.

وباختصار، تشير آفاق التضخم في الاقتصادات الناشئة إلى تحسن تدريجي خلال عام ٢٠٢٥، لكن المسار لا يخلو من المخاطر. وستظل البنوك المركزية في حاجة إلى موازنة دقيقة بين أهداف استقرار الأسعار ومتطلبات دعم النمو، وسط مشهد عالمي يتسم بعدم اليقين وتصاعد الحمائية التجارية، بما قد يغير من مسار التضخم في أي وقت.

شكل ٤ الدين العام العالمي قبل وبعد جائحة كوفيد-١٩

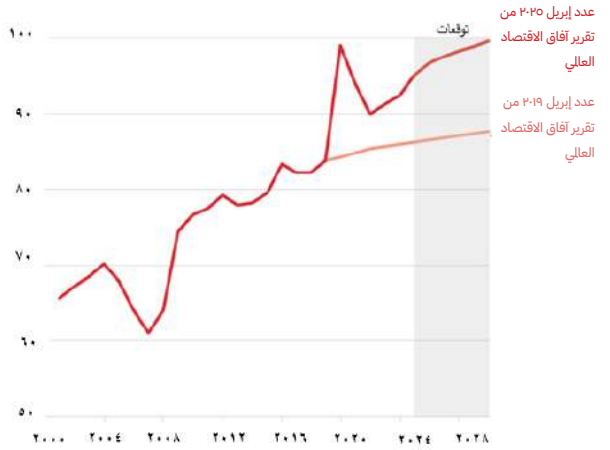

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الدين العام واستدامة المالية العامة

وتنعكس هذه التحديات أيضًا في مسارات المالية العامة، حيث شهدت مستويات الدين العام في الاقتصادات الناشئة ارتفاعًا كبيرًا خلال أوائل العقد الحالي، ولا تزال تمثل تحديًا جوهريًا في المستقبل. فقد زادت الحكومات من وتيرة الاقتراض خلال أزمة كوفيد-١٩، ورغم تراجع العجز المالي في السنوات التالية، إلا أن مستويات الدين لا تزال مرتفعة - بل إنها في كثير من الحالات آخذة في الارتفاع مجددًا. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي[٥]، يبلغ متوسط الدين العام في الاقتصادات الناشئة والنامية حوالي ٦٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٨٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ إذا استمرت السياسات الحالية على حالها. وعلى المستوى العالمي، من المتوقع أن يصل الدين العام إلى نحو ٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، وأن يواصل الارتفاع ليتجاوز ١٠٠٪ بحلول ٢٠٣٠، متخطّيًا حتى المستويات المسجلة أثناء الجائحة. ويعكس هذا المسار التصاعدي غير المستدام مزيجًا من العوامل، أهمها ضعف النمو الاقتصادي مقارنة بوتيرة الاقتراض، وارتفاع تكاليف الفائدة، وتزايد الضغوط على الإنفاق العام.

وفي المجمل، تبقى مستويات الدين العام في الاقتصادات الناشئة مرتفعة في مرحلة ما بعد الجائحة، وتشكل تهديدًا لاستدامة المالية العامة. وعلى الرغم من أن هناك جهودًا حثيثة لضبط الأوضاع المالية، فإن نجاحها يتطلب تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الاستقرار المالي والحاجة الملحة للإنفاق التنموي. وفي غياب تحسّن في النمو الاقتصادي أو ظروف تمويل أكثر مرونة، ستظل العديد من الدول تواجه **ضغوطًا مالية شديدة**، وهي تحاول جاهدة **الحفاظ على توازن دقيق** لتفادي تفاقم الدين العام وخروجه عن السيطرة.

تشير بيانات الأونكتاد[٦] إلى أنه منذ عام ٢٠٢٠ تقترض الدول النامية بأسعار فائدة تفوق نظيراتها في الولايات المتحدة بما يتراوح بين ضعفين إلى أربعة أضعاف. وفي عام ٢٠٢٣، دفعت هذه الدول نحو ٤٨٧ مليار دولار إلى الدائنين في الخارج، حيث أن ما يقرب من نصف

٥ صندوق النقد الدولي – تقرير الرصد المالي العالمي (أبريل ٢٠٢٥).
٦ أونكتاد – تقرير الدين العالمي (٢٠٢٥).

الاقتصادات النامية أنفقت ما لا يقل عن ٦,٥٪ من عائدات صادراتها لسداد ديونها الخارجية العامة. كما سجلت ٦١ دولة نامية رقمًا قياسيًا بإنفاق ما لا يقل عن ١٠٪ من إيراداتها الحكومية على مدفوعات الفائدة وحدها، وهو ما يحدّ من الموارد المتاحة لقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والعمل المناخي.

ويُهدد هذا الواقع بمفاقمة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُقيّد **ارتفاعات تكلفة خدمة الدين، وتراجع الإنفاق التنموي، وضعف النمو، والتقلبات العالمية** قدرة هذه الدول على تحقيق الاستدامة المالية والتنموية، ما يجعل مسار الخروج من دائرة المديونية أكثر صعوبة دون حلول دولية جذرية ومنسقة.

ديناميكيات التجارة والاستثمار

أما على صعيد التجارة والاستثمار، فتشير المؤشرات إلى حالة من التفكك في النظام التجاري العالمي، وسط تصاعد الحمائية التجارية وتزايد مخاطر التجزئة الجيو-اقتصادية. فتشهد أنماط التجارة العالمية حالة من التحول مع بداية عام ٢٠٢٥، إذ يتباطأ نمو التجارة وتتقلب التوجهات وسط تحديات وفرص متباينة للأسواق الناشئة. ووفقًا لأحدث توقعات منظمة التجارة العالمية، يُتوقع أن يتباطأ نمو حجم التجارة العالمية في السلع إلى درجة الركود أو حتى الانكماش الطفيف خلال عام ٢٠٢٥، وهو تراجع حاد مقارنة بالتوسع البالغ ٢,٩٪ المسجل في ٢٠٢٤.

ويُعزى هذا الانخفاض بدرجة كبيرة إلى تصاعد التوترات التجارية وتصاعد السياسات الحمائية، إلى جانب حالة عدم اليقين المصاحبة لها من شأنه أن يضعف تدفقات التجارة. وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أنه في حال تطبيق هذه الرسوم بالكامل، قد تنخفض التجارة العالمية بما يصل إلى ١,٥٪ في ٢٠٢٥، وهو أسوأ انكماش منذ عام ٢٠٢٠. وسيكون لهذا الانكماش التجاري تداعيات واسعة على النمو الاقتصادي العالمي[٧].

بالنسبة للأسواق الناشئة، فإن هذه الديناميكيات تخلق صورة مزدوجة. فمن جهة، يشكل ضعف الطلب من الاقتصادات المتقدمة وارتفاع الحواجز التجارية تحديات كبيرة للدول التي تعتمد على الصادرات. إذ تعتمد العديد من هذه الدول على تصدير السلع الأساسية أو المنتجات المصنعة أو الخدمات إلى أسواق رئيسية مثل الولايات المتحدة وأوروبا والصين فإن تباطؤ هذه الأسواق أو فرض قيود جديدة يؤثر سلبًا على الطلب على صادرتها.

شكل ٥ آفاق التجارة السلعية العالمية

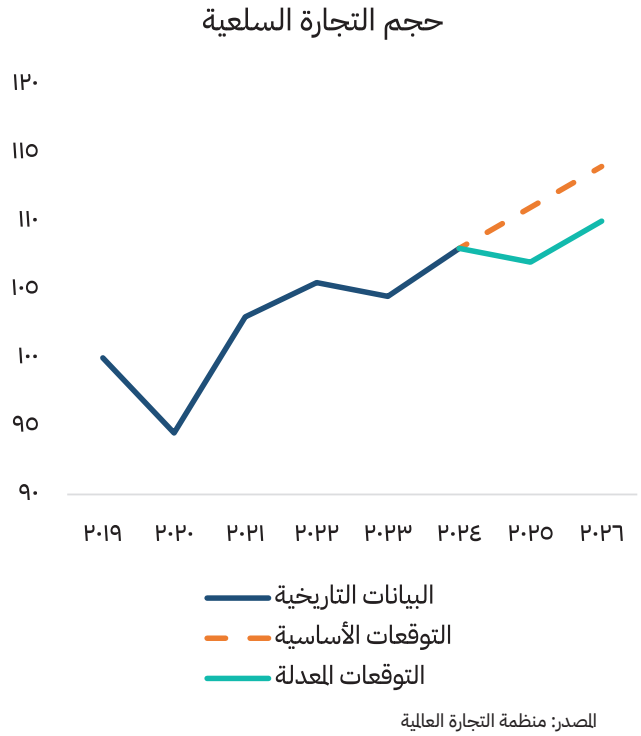

المصدر: منظمة التجارة العالمية

وعلى صعيد آخر، يمكن لبعض الأسواق الناشئة الاستفادة من إعادة تشكيل التجارة العالمية. فمع تراجع التدفقات التجارية المباشرة بين الولايات المتحدة والصين نتيجة الرسوم الجمركية، ظهرت فرص أمام دول أخرى لملء هذه الفجوات. وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أن إعادة توجيه الصادرات الصينية يمكن أن تزيد من صادراتها إلى مناطق خارج أمريكا الشمالية بنسبة ٤-٩٪، بينما قد تتمكن دول أخرى من كسب حصة من السوق الأمريكية في قطاعات مثل النسيج والملابس والإلكترونيات[٨].

٧ منظمة التجارة العالمية- تقرير آفاق وإحصاءات التجارة العالمية (أبريل ٢٠٢٥).

٨ Ibid.

شكل ٦ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)

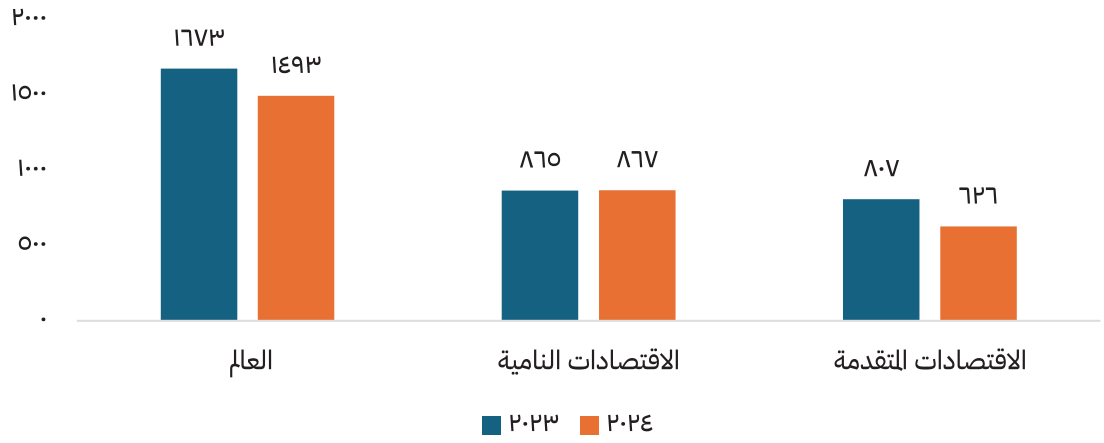

المصدر: منظمة الاونكتاد

وفي السياق ذاته، بدأت هذه التحولات تنعكس تدريجيًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ظل الاستثمار الموجّه إلى الدول النامية مستقرًا عند نحو ٨٦٧ مليار دولار، بما يمثل ٥٧٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية، على الرغم من تشدد أوضاع التمويل وتصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ويعكس هذا الأداء المرن استمرار جاذبية الاقتصادات النامية للمستثمرين، فضلاً عن تنامي دور التدفقات الرأسمالية بين دول الجنوب كأحد محركات النمو المستقبلية.

تحوّلات التدفقات المالية الدولية

في ظل تباطؤ التجارة العالمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، لم تقتصر آثار هذا التحول على سلاسل الإمداد والتكامل التجاري فحسب، بل امتدت أيضًا إلى **التدفقات المالية الدولية** نحو الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث بدأت ملامح مرحلة جديدة تتشكل في مصادر التمويل الخارجي. شهدت التدفقات المالية الخارجية إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تحولات بارزة خلال العقدين الماضيين، حيث تغير ترتيب وأهمية مصادر التمويل بشكل لافت. فقد أصبحت تحويلات العاملين بالخارج المصدر الأكبر والأكثر استقرارًا، إذ بلغت ٦٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، متجاوزة بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهد تقلبات حادة وتراجعًا في بعض الفترات نتيجة الأزمات العالمية والتوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف التمويل. أما المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) فظل حجمها محدودًا نسبيًا، حيث سجلت حوالي ٢٥٦ مليار دولار، واتجه جزء كبير منها نحو الأزمات الإنسانية بدلاً من تمويل التنمية طويلة الأجل.[٩]

شكل ٧ التدفقات المالية الخارجية إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل

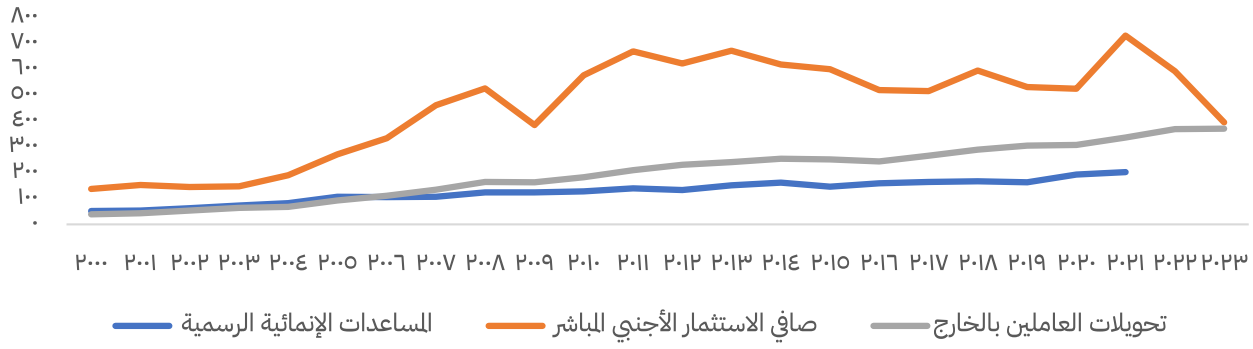

المصدر: البنك الدولي – تقرير الهجرة والتنمية – عدد ٤٠.

٩ البنك الدولي – تقرير الهجرة والتنمية – عدد ٤٠.

تعكس هذه الاتجاهات تراجع دور الاستثمار الأجنبي كمحرك رئيسي للتمويل التنموي، لا سيما في ظل التحولات العالمية التي تحدّ من تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية، مثل صعود سياسات الحماية الاقتصادية، وارتفاع المخاطر، والتشدد النقدي في الأسواق الكبرى. في المقابل، أظهرت تحويلات العاملين مرونة ملحوظة حتى خلال الأزمات الكبرى، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في دعم موازين المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في كثير من الدول. وبالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن تواصل التحويلات نموها التدريجي مدفوعة باستمرار الفجوة الديموغرافية والهجرة، بينما يبقى مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر رهينًا بتحسن بيئة الاقتصاد العالمي. ومن المرجح أن تشهد المساعدات الإنمائية تطورًا نوعيًا، من حيث التركيز المتزايد على تمويل المناخ والبنية التحتية المستدامة، خاصة في ضوء الالتزامات الدولية الجديدة ومبادرات التمويل المبتكر مثل مبادلات الدين مقابل المناخ. في ظل هذه البيئة العالمية المتغيرة والمعقدة، **تبرز أهمية استقرار الاقتصادي الكلي** كشرط أساسي لإعادة بناء مسارات النمو وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق التحول نحو نموذج تنموي أكثر مرونة وإنتاجية. ومن هنا، تأتي ضرورة النظر لتحول الاقتصاد المصري من خلال عدسة هذه التحولات العالمية، ليس فقط لفهم التحديات المشتركة التي تواجه الاقتصادات الناشئة، ولكن أيضًا لرصد الفرص التي تتيحها إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. ويُعد النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة المصرية – والمبني على تعزيز دور القطاع الخاص، وتحفيز التصدير، وتوسيع القاعدة الإنتاجية – بمثابة استجابة استراتيجية لهذه المستجدات، شرط مواءمته مع متطلبات الاستقرار المالي والنقدي، وتهيئة بيئة الأعمال، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر ارتباطًا بالطلب العالمي.

٤. نبـــذة عـن أداء الاقتصـاد المصـري (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣)

أنماط النمو والإنتاجية والتشغيل

لقد نما الاقتصاد المصري خلال العقدين الماضيين بوتيرة معتدلـة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو ٤,٤٪ ومتوسط نمو نصيب الفرد ٢,٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢. ويعكس هذا الأداء مسارًا مستقرًا يتيح فرصة للبناء عليه عبر تعزيز الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد. فعلى الرغم من أن نمو إنتاجية العمل كان متواضعًا بمتوسط ٢,٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢١، إلا أن ذلك يفتح المجال أمام تسريع الإصلاحات الهيكلية وتبني سياسات داعمة للابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي، بما يعزز من إمكانات النمو المستقبلي.

شكل ٨ متوسط النمو في مصر مقارنة بمتوسطات النمو في البلدان متوسطة الدخل (السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٢٣)

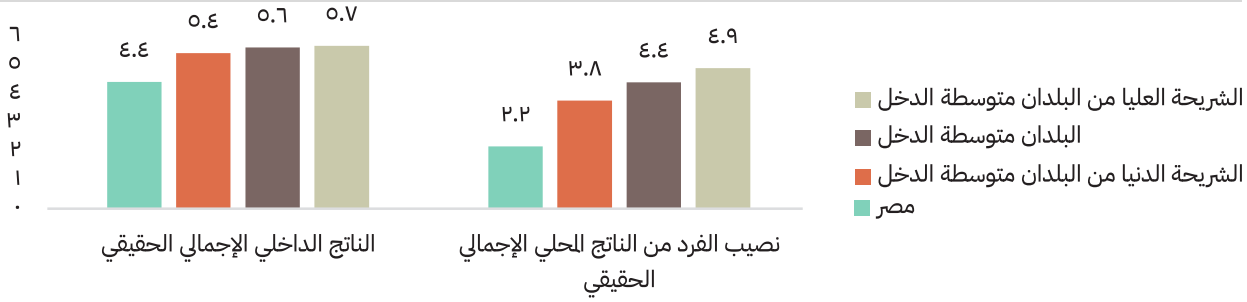

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية.

كما يعكس نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) وكفاءة توظيف كل من العمالة ورأس المال الحاجة إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز كفاءتها لتحقيق قفزات نوعية في النمو.

شكل ٩ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، رأس المال، العمالة؛ بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي)

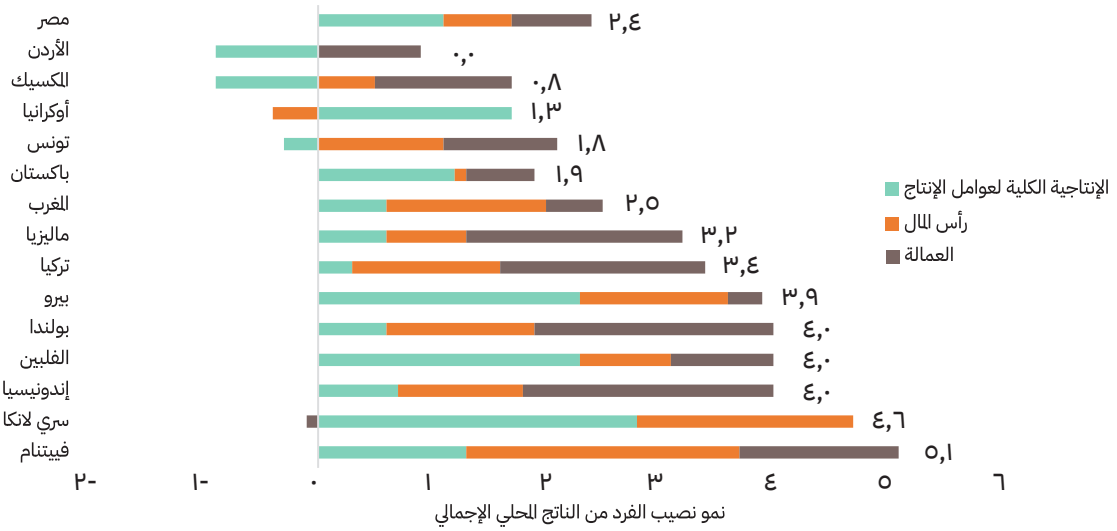

المصدر: الدراسة التشخيصية الإستراتيجية القُطرية للبنك الدولي.

شكل ١٠ تطوّر الهيكل الاقتصادي

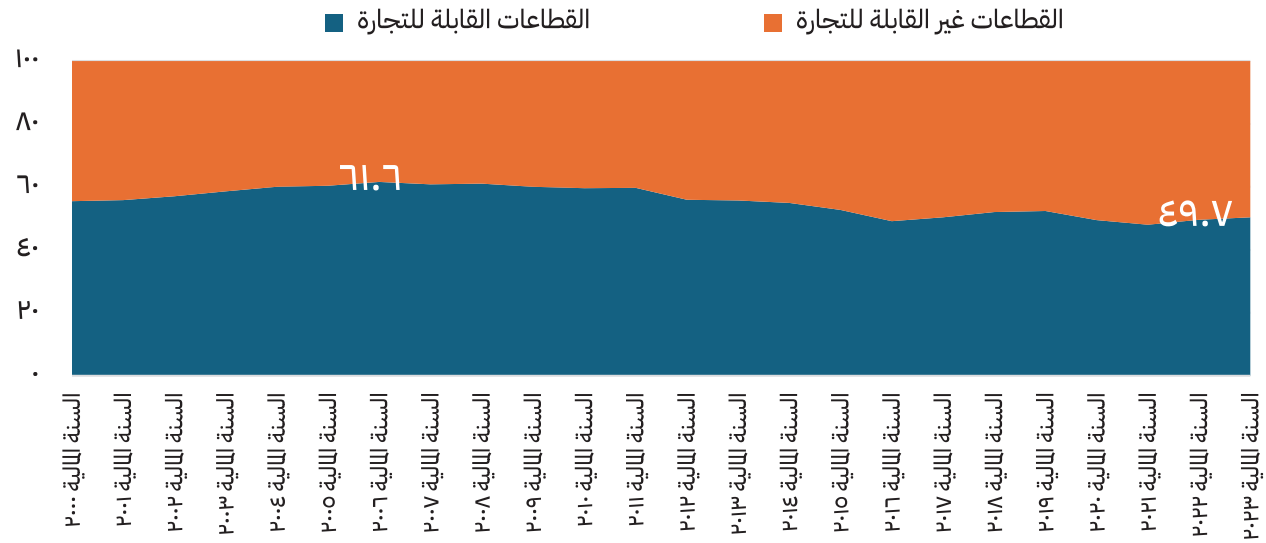

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

والجدير بالذكر أن الاقتصاد المصري قد شهد تحولًا تدريجيًا نحو قطاعات مثل العقارات والتمويل والنقل، مما ساهم في ارتفاع حصة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠ نقاط مئوية، وعلى الرغم من أن تلك القطاعات لم تكن موجهة للتصدير، إلا أنها ساهمت بشكل إيجابي في تطوير البنية التصديرية. واستمرارا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية مثل الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات لما تتمتع به من قدرة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وخاصة في الأنشطة كثيفة التشغيل والموجهة للنساء، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار.

تعزيز أنماط التشغيل المنتجة وزيادة مشاركة المرأة يمثلان فرصة رئيسية لدعم النمو الشامل

ورغم أن مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت محدودة نسبيًا (١٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢٣٪ في ٢٠١٢ و٢٧٪ في ٢٠٠٦) وفقًا لمسح سوق العمل المصري (ELMPS) ، فإن هذا الواقع يعكس في الوقت ذاته فرصة واعدة لتعظيم دور المرأة اقتصاديًا، خاصة في ظل تفوقها الملحوظ في التحصيل العلمي. فبينما يبلغ متوسط مشاركة الإناث في سوق العمل نحو ٣٨٪ في الدول متوسطة الدخل و٦١٪ في الدول متوسطة الدخل الأعلى بحسب مؤشرات البنك الدولي، تظل الفجوة في مصر مؤشراً على الإمكانات غير المستغلة. إلا أن هناك تطورًا إيجابيًا تمثل في زيادة إقبال النساء على العمل الحر. كما تكشف بيانات عام ٢٠٢٣ أن معدل البطالة بين الإناث الحاصلات على التعليم الجامعي وفوق الجامعي بلغ ٢٦,٥٪، مقارنة بـ١٧٪ للحاصلات على التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط، وهو ما يعكس وجود طاقات بشرية مؤهلة يمكن استثمارها بشكل أفضل عبر سياسات تستهدف التوظيف النوعي وتمكين المرأة، بما يسهم في تعزيز النمو الشامل. وفي هذا السياق، يشير البنك الدولي إلى أن رفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل ليوازي معدل مشاركة الذكور يمكن أن يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣٤٪ في مصر. ولتحقيق هذا التحول النوعي، لا بد من تبني حزمة من السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تشمل: تعزيز الشمول المالي للنساء، تنظيم القطاع غير الرسمي، وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لاحتياجات سوق العمل وبما يراعي خصوصية النوع الاجتماعي، سواء في فرص العمل بأجر أو ريادة الأعمال والعمل الحر.

شكل ١١ معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة عالميا

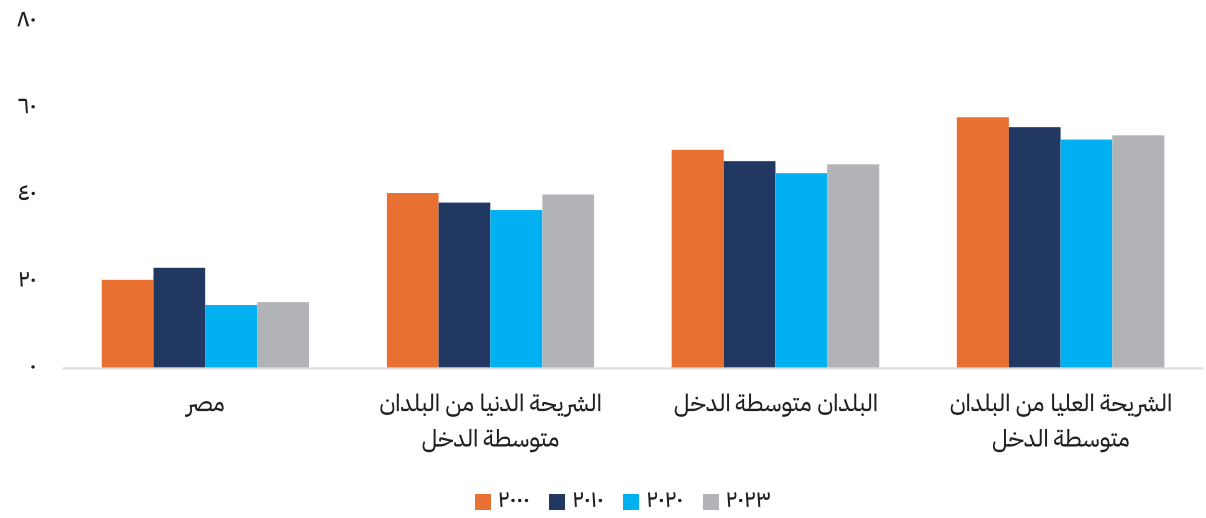

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

المالية العامة

على مدار السنوات الماضية، تبنت الدولة مسارًا تنمويًا يرتكز على إعادة البناء، من خلال الاستثمار المكثف في البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، بالتوازي مع جهود توفير الموارد التمويلية اللازمة، سواء عبر تحسين إدارة المالية العامة وتوسيع قاعدة الإيرادات، أو من خلال تنويع مصادر التمويل الخارجية، وذلك بهدف دعم مسار النمو وتعزيز ركائز التنمية المستدامة.

على الرغم من الجهود والإصلاحات التي تبنتها الدولة على مدار العقدين الماضيين لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، إلا أن الاقتصاد المصري مازال يواجه عدة تحديات مالية وتمويلية، والتي زادت من وطأتها الأزمات المحلية والعالمية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، مما أدى إلى تزايد الضغط على الموازنة العامة التي سجلت عجزًا يناهز في المتوسط على مدى العقدين الماضيين ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز تعبئة الموارد التمويلية المحلية، وتمكين القطاع الخاص، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، لا يمثل فقط محركًا للنمو، بل يعد أيضًا ضرورة أساسية لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وضمان استدامة النمو على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، يمثل تعزيز الإنتاجية ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر كفاءة واستدامة. فإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات القابلة للتصدير، وتمكين القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الإنفاق العام تفتح المجال لتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الادخار والاستثمار. ويسهم ذلك في ترسيخ الانضباط المالي وتقليص الاعتماد على التمويل بالعجز، بما يوفر قاعدة قوية لنمو مستدام ينعكس أثره الإيجابي على مختلف جوانب الاقتصاد.

تعزيز استدامة المالية العامة يفتح المجال لتخفيف القيود الهيكلية وتمكين القطاع الخاص في دفع نمو إنتاجي وشامل

على صعيد الإيرادات العامة، ورغم التحديات الهيكلية في تعبئة الموارد، فقد نجحت الدولة في خفض مستويات العجز الكلي عبر ضبط الإنفاق وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، مع العمل على توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الإيرادات غير الضريبية. وتشير البيانات للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) إلى أن نسبة الإيرادات الضريبية قد بلغت نحو ١٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تمثل قاعدة يمكن البناء عليها للانتقال تدريجيًا نحو المستويات الدولية، على غرار دول مثل المغرب وتركيا، بما يعزز قدرة مصر التمويلية ويدعم مسارها نحو التنمية المستدامة.

شكل ١٢ عجز الموازنة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

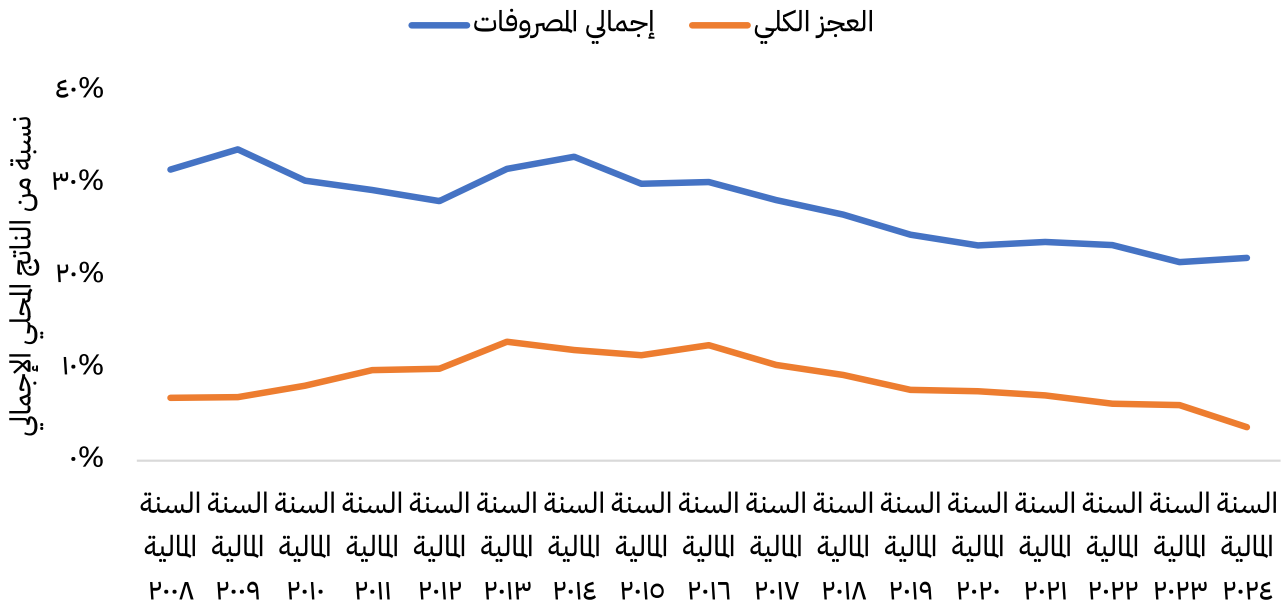

المصدر: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٣ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

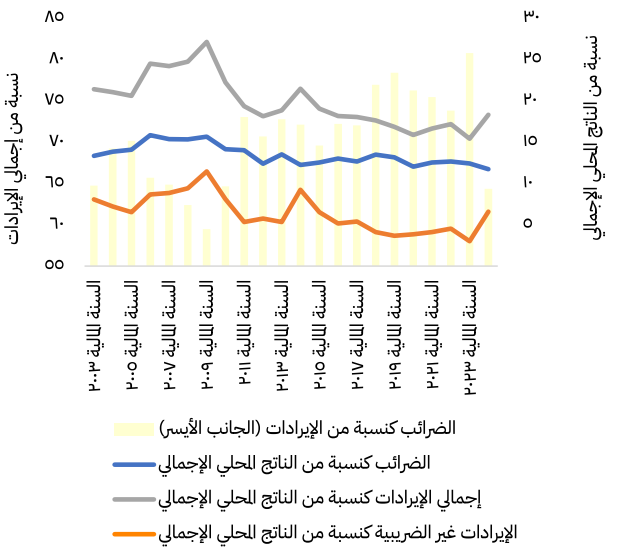

المصدر: وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٤ الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

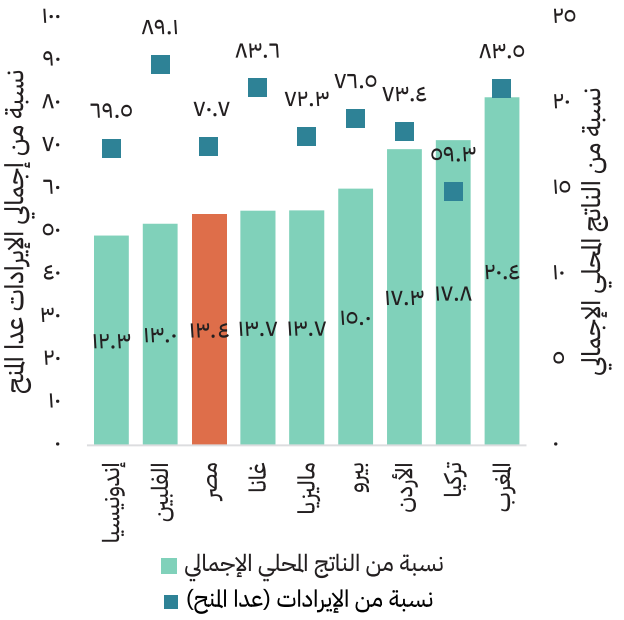

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي واستنادًا إلى بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (لبيانات مصر)

تحسن كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر بعد قانون ضريبة القيمة المضافة لسنة ٢٠١٦. لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين، خاصة فيما يتعلق بتوسيع القاعدة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي لزيادة العوائد الضريبية بشكل أكثر استدامة.

شكل ١٥ معدلات كفاءة ضريبة القيمة المضافة في مصر منذ قانون ضريبة القيمة المضافة لعام ٢٠١٦

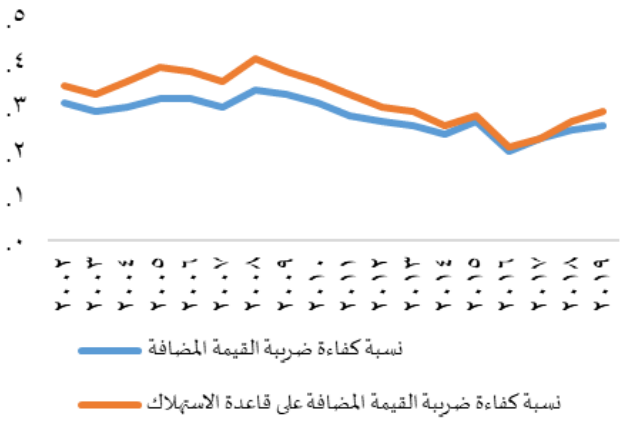

المصدر: قاعدة بيانات جمع الضرائب، تقرير دولي.

وفي ضوء ما سبق، تركز السياسة المالية الحالية على تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النمو الاقتصادي بشكل قوي ومستدام، إدراكًا لأهمية توفير بيئة أعمال مستقرة وآمنة للمستثمرين، مع تقديم المساندة الكافية للقطاعات الإنتاجية والصناعية. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، استنادًا إلى شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية ووزارة المالية ومجتمع الأعمال، من أبرزها:

- وضع نظام مبسط ومتكامل ومحفز للممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي ٢٠ مليون جنيه، يشمل جميع الأوعية الضريبية (ضريبة الدخل – القيمة المضافة – الدمغة – رسم تنمية موارد الدولة).
- تعديل تشريعي يتيح حل وإنهاء النزاعات لكافة الملفات الضريبية للأعوام السابقة بشكل سهل ومرن وسريع.
- تحديد حد أقصى للغرامات الضريبية بحيث لا يتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة، بهدف إنهاء أكبر قدر من المنازعات.
- تشجيع غير المسجلين ضريبيًا – سواء أشخاص طبيعيون أو اعتباريون – على التسجيل بمصلحة الضرائب المصرية عبر فتح صفحة جديدة معهم بعدم مطالبتهم بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم، تأكيدًا لمبدأ الثقة والشراكة.
- تبسيط وزيادة فاعلية منظومة رد الضريبة بما يرفع قيمة وأعداد المستفيدين أربعة أضعاف.
- تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها، مع النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي تيسيرًا على الممولين.

الاحتياجات التمويلية الكبيرة أدت إلى ارتفاع مستويات دين أجهزة الموازنة

تُبرز الاحتياجات التمويلية المتزايدة أهمية تسريع جهود الإصلاح لتعزيز كفاءة القطاع المالي وتوسيع دوره في دعم النمو الاقتصادي. ويُسهم توسيع نطاق القطاع المالي غير المصرفي وتنويع مصادر التمويل في زيادة الموارد المتاحة للاستثمار المحلي، بما يعزز قدرة القطاع الخاص على التوسع ويحفّز الاستثمارات الإنتاجية. كما أن تعزيز التوازن بين تمويل القطاعين العام والخاص يفتح آفاقًا أوسع لتحقيق نمو أكثر استدامة وديناميكية. والجدير بالذكر أن نسبة دين أجهزة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت تراجعاً خلال العامين السابقين نتيجة لإصلاحات المالية العامة وهو ما سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في الفصل لاحقًا.

شكل ١٦ مستويات دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣)

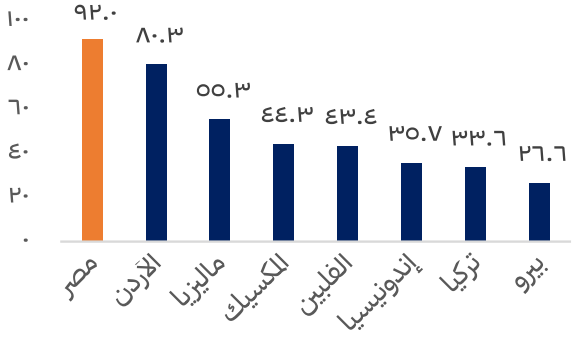

المصدر: حسابات البنك الدولي وفقاً لبيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٧ الأوراق المالية (بما في ذلك أذون الخزانة) كنسبة من أصول البنوك

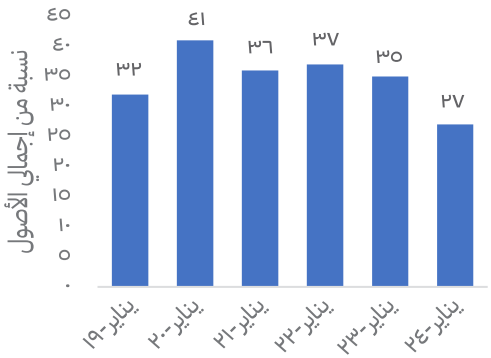

المصدر: البنك الدولي استناداً إلى بيانات البنك المركزي المصري.

الفجوة بين الادخار والاستثمار

إن توافر الموارد التمويلية المحلية من الركائز الأساسية لتمويل خطط التنمية وضمان استدامتها، إذ يتيح للدولة تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي والحد من مخاطره وآثاره السلبية. غير أن ضعف الادخار المحلي يُشكل أحد أبرز التحديات التي قيدت قدرة الدولة على تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية، حيث بلغ متوسط معدل الادخار المحلي نحو ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين.

وقد بلغ متوسط العجز في الحساب الجاري ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين. وتجدر الإشارة إلى أن العجز في الحساب الجاري لا يعد مؤشرًا سلبيًا في حد ذاته، لا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث يمكن أن يعكس تمويلاً خارجيًا موجهًا نحو الاستثمار. إلا أن تقييم أثر هذا العجز يعتمد بشكل أساسي على مدى إنتاجية الاستثمارات الممولة. فإذا تم توجيه التدفقات الرأسمالية إلى قطاعات ذات قدرة عالية على خلق القيمة المضافة، فإن ذلك يسهم في دعم النمو الاقتصادي ويعزز من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

تأثير التضخم على الادخار والاستثمار

يُشكل ارتفاع معدل التضخم أحد التحديات التي واجهت الاقتصاد المصري، حيث انعكس على الادخار والاستثمار من خلال تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات وزيادة تقلبات الأسعار. ويجري التعامل مع هذا التحدي حاليًا من خلال تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم التي يتبناها البنك المركزي المصري، بهدف خفض معدلات التضخم تدريجيًا واستعادة استقرار الأسعار. ومن شأن هذه الجهود أن تعزز الثقة في بيئة الأعمال، وتزيد من قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات وتوظيف المدخرات بكفاءة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

شكل ١٨ رصيد المدخرات والاستثمار الحكومي والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

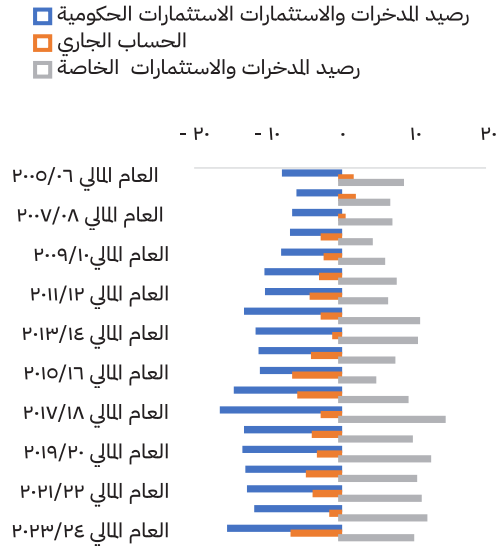

المصدر: حسابات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

شكل ١٩ معدل التضخم السنوي ومعدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

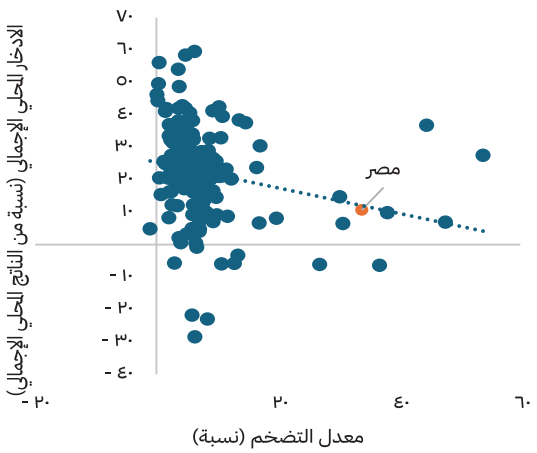

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

الاستثمارات

تحوّلات في دور الدولة والسياسات المالية تمهّد الطريق لتمكين القطاع الخاص وتعزيز الإنتاجية

الاستثمار الخاص يعد محركًا رئيسيًا لنمو الإنتاجية، حيث تستقطب الدول الشبيهة بمصر استثمارًا خاصًا يفوقها بمعدل أربع مرات. ومع ذلك، **يشهد هذا الاتجاه انعكاسًا بفضل الحوكمة الصارمة على الاستثمارات العامة، مما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. كما تمثل سياسة ملكية الدولة ولجنة «الحياد التنافسي» خطوات أساسية في توضيح دور الدولة وتحقيق تكافؤ الفرص.**

وتجدر الإشارة إلى أن توجهات المالية العامة والاستثمارات الحكومية في السابق أسهمت في الحد من حجم الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص وأثرت على نمط توزيع الائتمان بين القطاعات، مما أدى إلى انخفاض التمويل الموجه إلى القطاعات القابلة للتبادل التجاري مثل الصناعة والخدمات. **ومع ذلك، بدأت هذه الاتجاهات تشهد تحسنًا مؤخرًا، مع بوادر تحول نحو تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الائتمان الموجه إلى القطاعات الإنتاجية، وهو ما سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في القسم التالي.**

شكل ٢٠ الاستثمارات الكلية

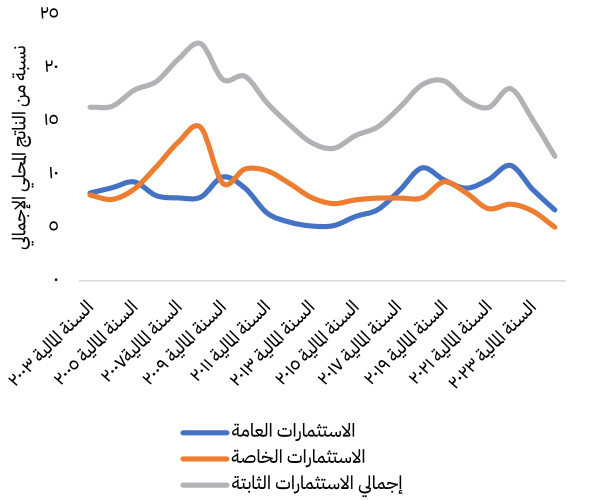

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢١ حصة استثمارات القطاع الخاص خلال العقدين

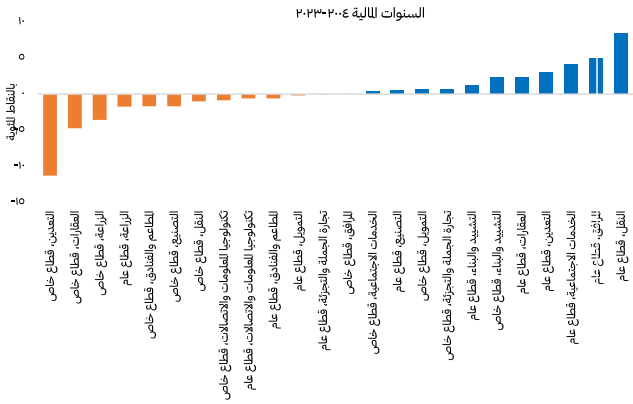

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢٢ معدلات الاستثمار الخاص في العالم وفقًا لمتوسطات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٢

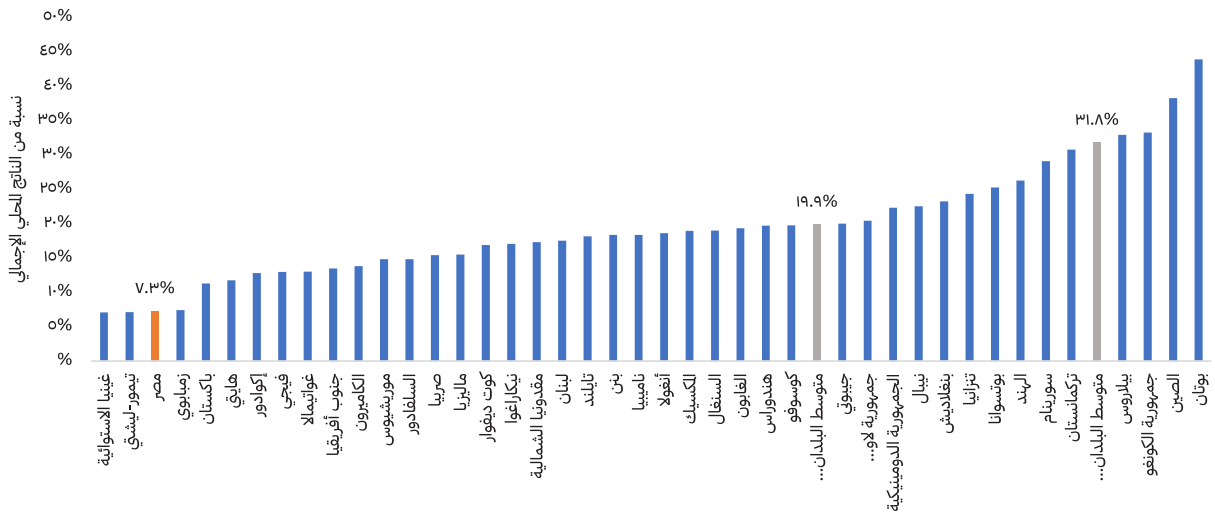

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

شكل ٢٣ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية غير الحكومية نهاية يونيو من كل عام (كنسبة من الإجمالي)

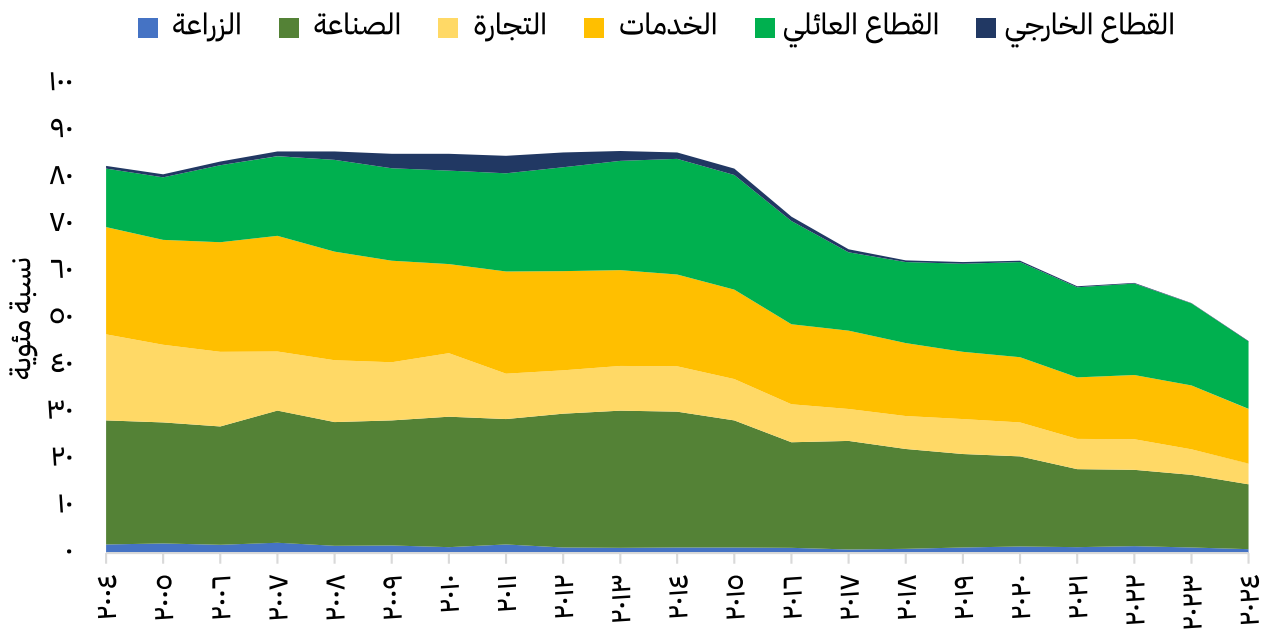

المصدر: تقديرات البنك الدولي وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري

ويعكس هذا التوجه الإيجابي أهمية مواصلة الإصلاحات المالية والضريبية كأداة استراتيجية لتعزيز الإيرادات، وتقليص فجوة الادخار، وتحفيز النمو القائم على الاستثمار، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي على أسس أكثر توازنًا واستدامة. وفي هذا الإطار يُشكل توافر الحيز المالي عنصرًا محوريًا في تعزيز قدرة الاستثمار العام على دعم أنشطة القطاع الخاص، من خلال توجيه موارد إضافية إلى القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بما يضاعف من الأثر التنموي للاستثمارات العامة ويعزز كفاءتها.

مضاعف الاستثمارات العامة Public Investment Multiplier

يُعَدّ الإنفاق الاستثماري الحكومي إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية وأداة محورية في مواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الكلي. وتبرز في هذا السياق أهمية «المضاعف» بوصفه أداة تحليلية لقياس مدى فاعلية هذا الإنفاق وقدرته على تحفيز النشاط الاقتصادي. فالمضاعف لا يقتصر على إظهار الأثر المباشر للاستثمار العام على الناتج المحلي الإجمالي، بل يكشف أيضا عن الآثار غير المباشرة التي تنتقل عبر الروابط الإنتاجية وسلاسل التوريد والتشغيل، مما يجعله مؤشراً أساسيا يساعد صانعي السياسات على تحديد أولويات الاستثمار وتعظيم كفاءته . كما أن التمييز بين الإنفاق الجاري (الاستهلاكي) والإنفاق الاستثماري يتيح فهما أدق لكيفية انتقال الأثر عبر الاقتصاد وتباينه بين الأجلين القصير والطويل، مؤكداً الدور الخاص للاستثمار العام في دعم النمو المستدام والشامل.

في هذا السياق، تم اعتماد **نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)** وفقاً لنهج Blanchard & Perotti (٢٠٠٢) من أجل تقدير أثر صدمات الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في مصر ونقوم بالتفرقة بين الإنفاق الحكومي **الجاري (الاستهلاكي) والإنفاق الرأسمالي (الاستثماري).** اعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من الربع الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وحتى الربع الثالث ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مستندة إلى سلاسل الحسابات القومية والحسابات الختامية للموازنة بعد معالجتها، حيث تم تكميش إيرادات الضرائب باستخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي، وتم تعديل السلاسل الزمنية موسمياً باستخدام X-13 ARIMA-SEATS ، ثم تم أخذ اللوغاريتمات ومفارقتها Log-Differencing لضمان الاستقرار Stationarity وللحصول على معدلات نمو ربع سنوية قمنا باستخدام بيانات الإنفاق الحكومي الرأسمالي (الاستثماري) الوارد في سلاسل الحسابات القومية، نظر اً لكونها أشمل وأكثر تعبير اً عن حجم الاستثمارات الحكومية مقارنة ببيانات الحسابات الختامية للموازنة.

المتغيرات الأساسية:

- معدل نمو الإيرادات الضريبية الحقيقية
- معدل نمو الإنفاق الحكومي الجاري (الاستهلاكي) والإنفاق الرأسمالي (الاستثماري)
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

تشير النتائج، على جانب الإنفاق الجاري، إلى أن الاستجابة التراكمية (Cumulative IRF) لصدمة معيارية في الإنفاق الحكومي الجاري الحقيقي ترتبط بتأثير متواضع وإيجابي بشكل عام على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال أفق يمتد إلى ١٢ ربعاً، حيث بلغت التقديرات النقطية نحو ٠,١٥ نقطة مئوية أعلى من خط الأساس ولكن بدون دلالة إحصائية.

أما على جانب الإنفاق الرأسمالي، تشير الاستجابة التراكمية إلى أن صدمة معيارية للاستثمار العام الحقيقي يتبعها تأثير إيجابي مستمر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدى أفق ١٢ فترة ربع سنوية تبلغ ٠,١٤- ٠,١٦ نقطة مئوية أعلى من خط الأساس، وكان هذا الأثر ذا دلالة إحصائية.

دوال استجابة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنقطة المئوية) لصدمات الإنفاق الجاري (Impulse Response Functions)

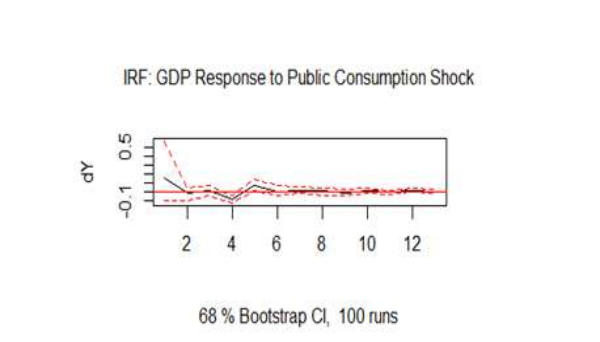

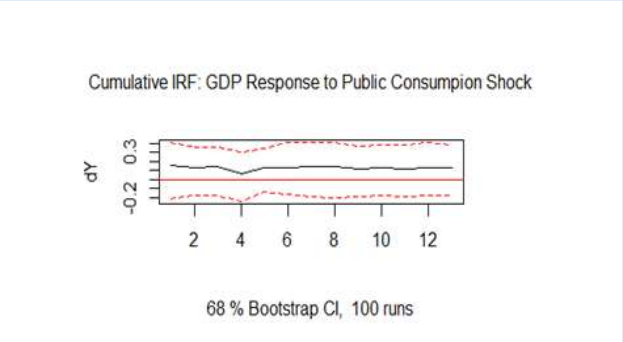

دوال استجابة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنقطة المئوية) لصدمات الإنفاق الاستثماري (Impulse Response Functions)

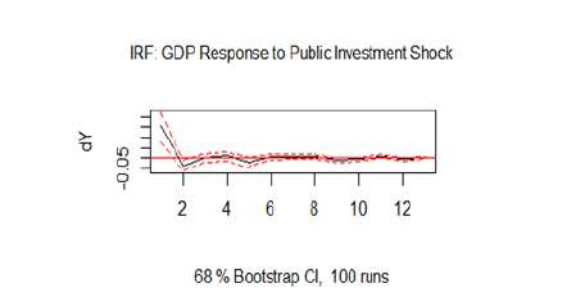

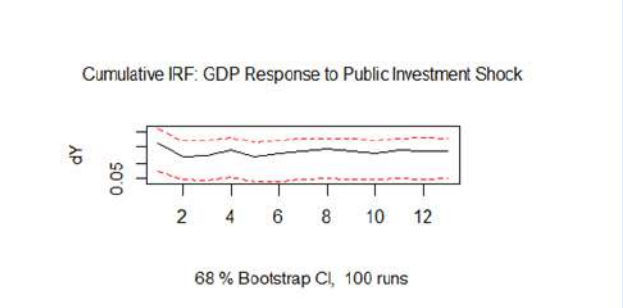

وتظهر متانة النتائج عند استخدام منهجيات مختلفة، حيث أُعيد تطبيق التحليل باستخدام نموذج NiGEM، من خلال محاكاة صدمات في الإنفاق الاستثماري الحكومي تحت افتراضات متباينة للسياسات المالية (الضريبية) والنقدية. وأظهرت التقديرات أن الأثر التراكمي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ١٢ ربعا ظل إيجابياً، متراوحا بين ٠,١٢ و ٠,١٥ نقطة مئوية فوق السيناريو الأساسي، مع اختلاف حجمه وفقا لكيفية تصميم تلك السياسات المصاحبة.

ونخلص من هذا التحليل إلى أن أثر الإنفاق الجاري يظل محدوداً ودون دلالة إحصائية، في حين يحقق الإنفاق الاستثماري زيادات مستمرة وذات دلالة إحصائية في الناتج المحلي الإجمالي تمتد لعدة سنوات. وتبرز أهمية هذه النتائج في ضوء النموذج الاقتصادي الجديد، حيث تركز الدولة على حوكمة الاستثمارات العامة لضمان توجيهها نحو الأولويات التنموية والإنفاق الداعم للنمو، بما يسهم في تعزيز الكفاءة وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي. ورغم أن المضاعف المالي للاستثمار العام قد يكون متوسطا من الناحية الكمية، فإنه يظل أعلى مقارنةً بأثر الإنفاق الجاري المحدود على النمو. ومن ثمّ، فإن الهدف الرئيس يتمثل في تعظيم الأثر الكلي لهذه الاستثمارات على الناتج والتشغيل من خلال استهداف القطاعات والمشروعات ذات العائد المرتفع والقادرة على النفاذ إلى الأسواق التصديرية، وبما يعزز استدامة النمو الاقتصادي.

ويعكس هذا التوجه إدراك الدولة أن دورها لا يقوم على زيادة حجم الإنفاق العام في حد ذاته، بل على تحقيق أعلى عائد ممكن من الموارد العامة عبر استثمارات منتجة وموجَّهة بدقة، وبما يضمن أن تكون تدخلاتها مؤقتة، محددة الهدف، ومرتكزة على تحفيز قطاعات النمو ذات الأولوية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

المصدر: حسابات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٥. آخر مستجدات تطور أداء الاقتصاد المصري

بوادر تحسن المؤشرات الاقتصادية يعزز الثقة في مسار الإصلاح ويُمهّد بيئة أكثر تمكينًا للقطاع الخاص

يشهد الاقتصاد المصري تعافيًا ملحوظًا، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة ٤,٧٧٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ - وهي أسرع وتيرة ربع سنوية له منذ ثلاث سنوات. ويعزى هذا النمو إلى تبني الحكومة المصرية سياسات واضحة من أجل ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي إلى جانب تعزيز حوكمة الإنفاق الاستثماري، مما ساعد على استعادة الثقة في الاقتصاد المصري في ظل التحديات العالمية. وتظل التوقعات للنمو إيجابية مما يعزز القدرة على الصمود أمام التحديات العالمية.

وجاء النمو مدفوعًا بتوسع في القطاعات الرئيسة القابلة للتبادل التجاري، لا سيما نمو الصناعات التحويلية غير البترولية، وانتعاش السياحة والزراعة، وتوسع نشاط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في تحول نوعي عن الاعتماد التقليدي على القطاعات غير القابلة للتبادل التجاري. وهو ما يعكس الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في مارس ٢٠٢٤، بما في ذلك إعادة تنظيم سوق الصرف الأجنبي، مما ساهم في دعم الإنتاج والتصدير.

وعلى صعيد التضخم، نجحت مصر في خفض معدلات التضخم من خلال مزيج من إجراءات الضبط المالي، وتشديد السياسة النقدية، ووضع سقف صارم للاستثمارات العامة. وعلى الرغم من التحديات، شهد العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات المالية نتيجة للإصلاحات التي تبنتها وزارة المالية، خاصة في مجال الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تحسين الخدمات وتعزيز الشفافية. حيث تم تحقيق عجز كلي يصل إلى ٧,٤٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولي وصل إلى ٣,٦٪ من الناتج (٦٢٩ مليار جنيه) وهو الأعلى في تاريخ مصر وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية لتصل إلى ١٢,٦٪ دون اللجوء إلى زيادة أية أسعار ضريبية أو تنفيذ سياسات ضريبية جديدة تخلق عبء إضافي على المجتمع المصري وتحقيق معدل نمو سنوي للإيرادات الضريبية بلغ نحو ٣٥,٧٪ سنوياً. كما توضح المؤشرات الأولية تراجع دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨٩,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٤ إلى ٨٥,٦٪ في يونيو ٢٠٢٥ مع استهداف الوصول إلى أقل من ٨٠٪ على المدى المتوسط. وعلى الرغم من الصدمات الخارجية مثل تراجع إيرادات قناة السويس والتوترات الجيوسياسية الإقليمية، أظهر الاقتصاد المصري قدرة كبيرة على الصمود، مع التزام قوي بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ودفع الإصلاحات الهيكلية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم وشبكات الحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر الإصلاحات على الفئات الأكثر احتياجًا.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ يعكس تحسنًا في النشاط الاقتصادي

نما الاقتصاد المصري في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ليسجل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٤,٧٧٪، مقابل ٢,٢٪ في الربع المناظر من العام المالي السابق، مدفوعًا بتوسع ملحوظ في القطاعات الرئيسة، وعلى رأسها الصناعة التحويلية غير البترولية. ويعكس هذا النمو تحسنًا في أداء القطاعات القابلة للتبادل التجاري، حيث تميز بتركيبة نوعية من القطاعات الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. فقد جاء قطاع السياحة في الصدارة بنسبة نمو بلغت ٢٣٪، مدعومًا بزيادة أعداد السائحين إلى ٣,٩٤ مليون سائح مقارنة بـ ٣,٧٩ مليون سائح في الفترة المماثلة من العام السابق، بمعدل نمو ٤٪، إلى جانب ارتفاع عدد الليالي السياحية إلى ٤٠,٧٩ مليون ليلة مقابل ٣٣,١٧ مليون ليلة بنسبة نمو بلغت

شكل ٢٤ معدلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

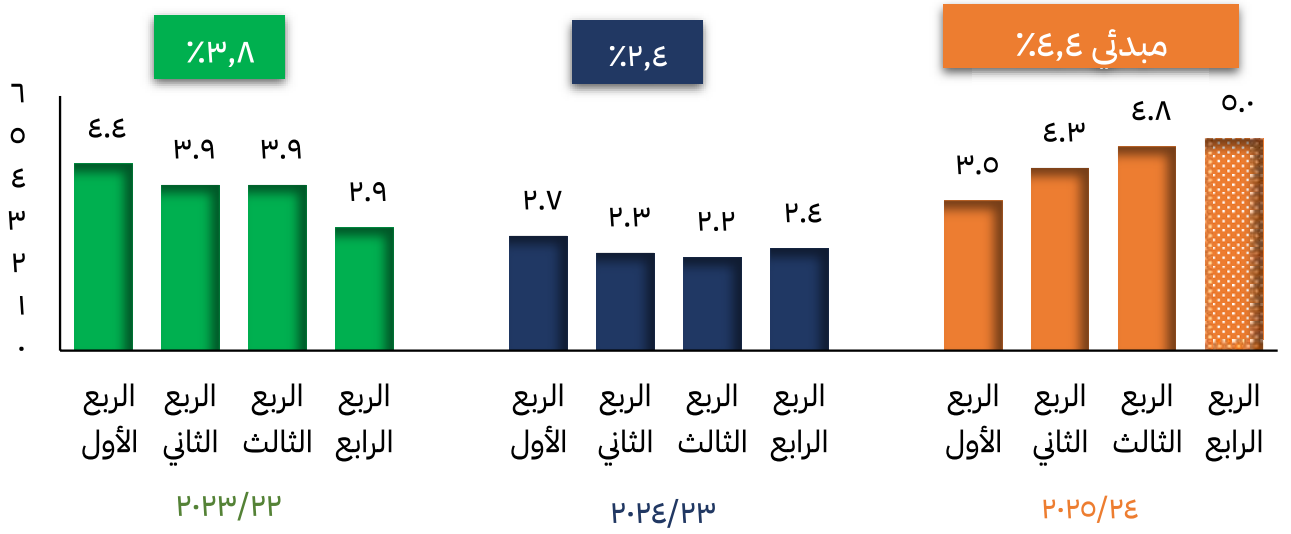

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٢٣٪. كما سجلت الصناعات التحويلية غير البترولية نموًا نسبته ١٦٪، فيما حقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموًا قدره ١٤,٧٪ خلال الفترة نفسها.

وفي السياق ذاته، واصل قطاع الزراعة أداءه الإيجابي ليسجل نموًا قدره ٤,٧٪ خلال الربع الثالث، مستفيدًا من تحسن الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي؛ حيث ارتفع إنتاج المحاصيل الشتوية بنسبة ٨,٥٪، وزادت كميات الإنتاج الحيواني بنسبة ١٢,٣٪ مقارنة بالعام السابق، مدعومة بتنفيذ برامج لتحسين سلالات الأبقار والجاموس، مما ساهم في زيادة إنتاج اللحوم والألبان وتقليص فجوة الاستيراد.

في المقابل، واجهت بعض الأنشطة الاقتصادية ضغوطًا، حيث تراجعت إيرادات قناة السويس بنسبة ١٩٪ لتسجل نحو ٠,٩٠ مليار دولار مقارنة بـ ١,١ مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق، كما انخفضت حمولات السفن العابرة بنسبة ٢٣٪ لتصل إلى ١١٥,٦ مليون طن مقابل ١٥٠,٣ مليون طن. وبالمثل، شهد نشاط الاستخراجات تراجعًا، حيث انخفض نشاط البترول بنسبة ٩,٥٪، بينما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنسبة ٢٠,٥٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق.

شكل ٢٥ نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية)

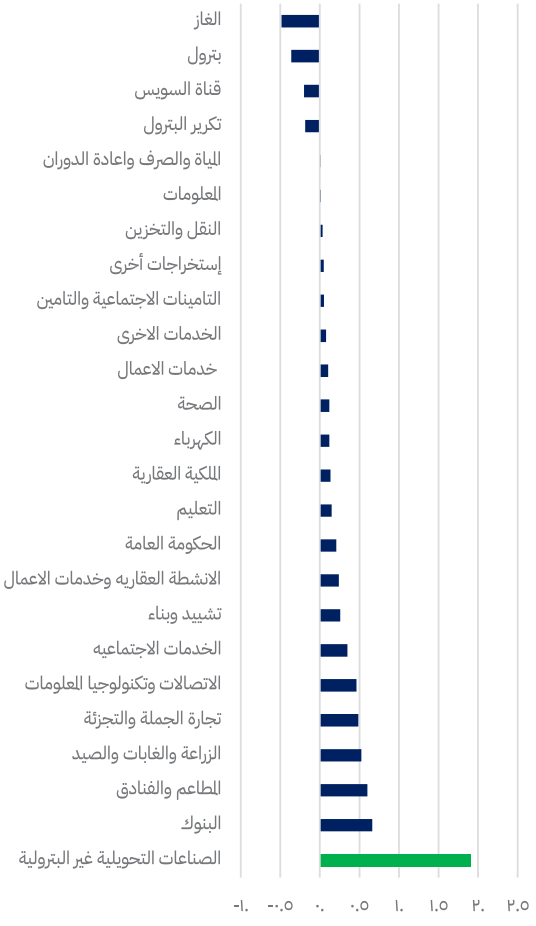

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

وتعكس بيانات الاستثمار نمو إيجابي لاستثمارات القطاع الخاص بنسبة ٢٤,٢٪ في الربع الثالث من العام المالي الجاري ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالربع المناظر له من العام المالي السابق، ليستحوذ بذلك على نسبة ٥٧٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية، بينما حققت الاستثمارات العامة انكماشاً بنسبة ٤٥,٦٪ خلال نفس الفترة، لتستحوذ على ٣٣,٧٪ من إجمالي الاستثمارات، وذلك بدعم جهود الحوكمة الصارمة على الاستثمارات العامة وتخصيصها للقطاعات ذات الأولوية، حيث يعكس هذا التحول التغييرات البارزة في هيكل الاستثمار في مصر.

شكل ٢٦ الاستثمارات الكلية (٪)

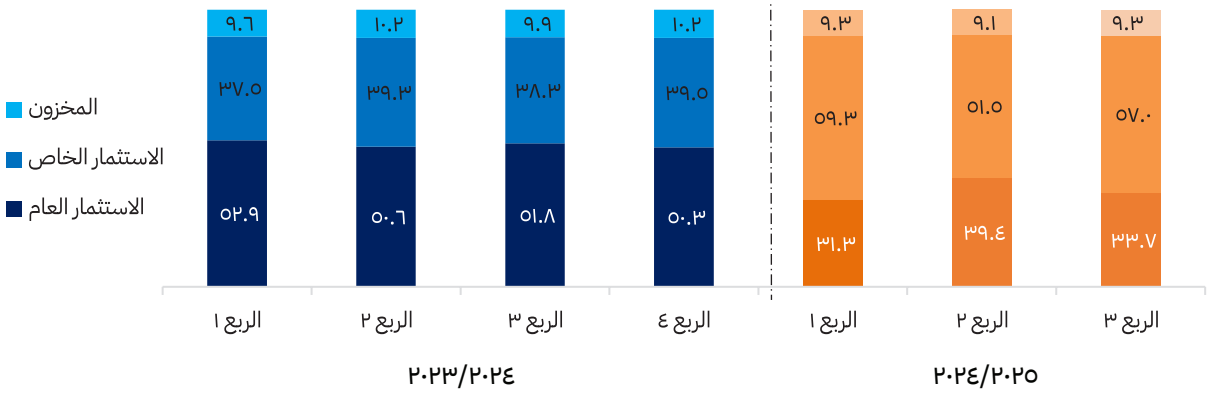

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

والجدير بالذكر أن التمويلات التنموية الميسرة التي حصل عليها القطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، سجلت أكثر من ١٤,٥ مليار دولار، وجاء العام الماضي ليسجل أعلى معدل له في ٥ سنوات، حيث بلغت التمويلات الميسرة للقطاع الخاص ٤,٢ مليار دولار، لتتجاوز لأول مرة التمويلات الميسرة التي حصلت عليها الحكومة.

وفي هذا السياق، تواصل مصر تعزيز مكانتها كوجهة استثمارية رائدة حيث ستتم الاستفادة من ضمانات استثمارية بقيمة ١,٨ مليار دولار من الاتحاد الأوروبي، من خلال مؤسسات مالية دولية، مما يدعم جهودها في بناء اقتصاد أكثر استدامة وقوة. وفي إطار تعزيز جهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر، فإن إجمالي التمويلات التنموية الميسرة التي حصل عليها القطاع الخاص من شركاء التنمية ضمن «برنامج نوفي» ارتفعت لتصل إلى ٣,٩ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٤، منذ بداية تنفيذ البرنامج في نوفمبر٢٠٢٢، حيث سيتم توجيه هذه التمويلات لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤,٢ جيجاوات، وهو ما يعكس الخطوات التي تقوم بها الدولة للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة المتجددة.

وتستهدف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي دفع التوسع بشكل أكبر في العلاقات بين شركاء التنمية والقطاع الخاص، من خلال منصة «حافز» للدعم المالي والفني، والتي تُعد منصة متكاملة تتيح الخدمات المالية وغير المالية من شركاء التنمية للقطاع الخاص. وسيتم تناول مزيد من التفاصيل حول هذه المبادرات والآليات المؤسسية ذات الصلة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

انخفاض التضخم مهد الطريق لبدء دورة تيسير السياسة النقدية

شهد معدل التضخم العام السنوي اتجاهًا هبوطيًا ملحوظًا خلال الأشهر الأخيرة، حيث تراجع من ٢٣,٩٪

في يناير ٢٠٢٥ إلى ١٢,٨٪ في فبراير، مسجلًا انخفاضًا بأكثر من عشر نقاط مئوية، في انعكاس لتأثير سنة الأساس وتشديد السياسات النقدية. ورغم ارتفاعه إلى ١٦,٨٪ في مايو، فقد استأنف مساره التنازلي ليبلغ ١٣,٩٪ في يوليو ٢٠٢٥، ولا يزال أدنى بكثير من مستوياته في العام الماضي، مما يعكس اتجاهًا عامًا نحو تراجع ضغوط الأسعار. وقد أتاح هذا التراجع للبنك المركزي المصري مساحة أوسع لتخفيف سياسته النقدية، الأمر الذي دفعه إلى بدء دورة خفض أسعار الفائدة منذ أبريل ٢٠٢٤.ففي اجتماع لجنة السياسات النقدية المنعقد بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٥، خفض البنك المركزي أسعار الفائدة للمرة الثانية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس ليصبح إجمالي الخفض ٣٢٥ نقطة أساس لتستقر عند مستوى ٢٤,٥٪. من المتوقع أن يؤدي هذا التيسير النقدي إلى تحسين أوضاع التمويل المحلي، مما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ويدعم بالتالي آفاق النمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

شكل ٢٧ معدل التضخم العام- حضر- تغير شهري (٪)

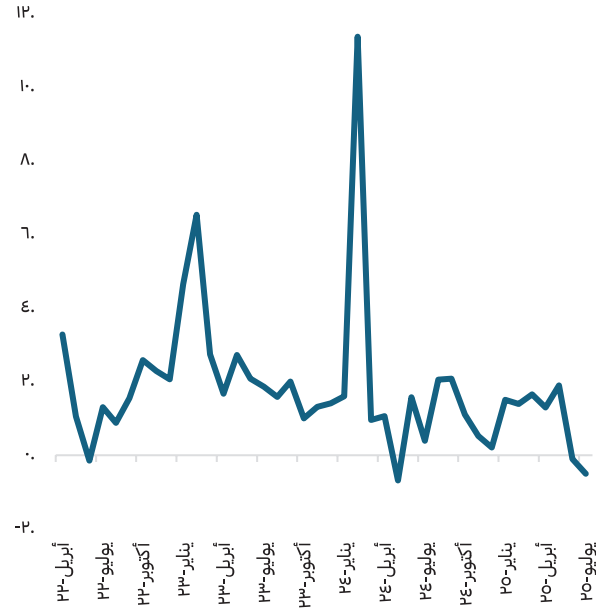

شكل ٢٨ معدل التضخم العام- حضر- تغير سنوي (٪)

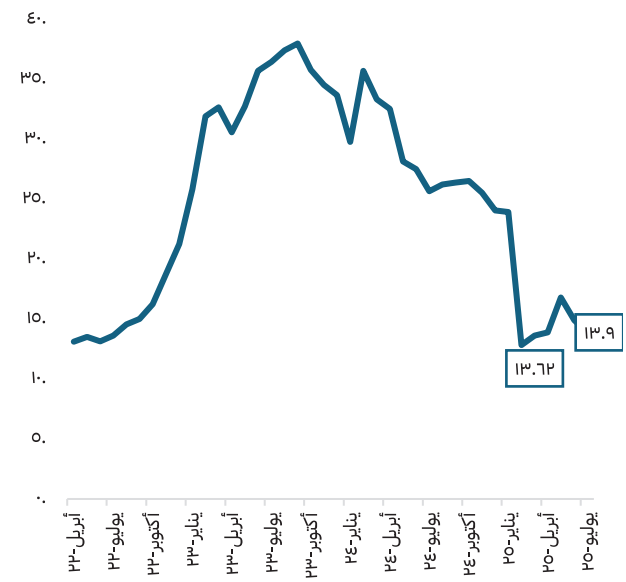

شكل ٢٩ معدل التضخم الأساسي - تغير شهري (٪)

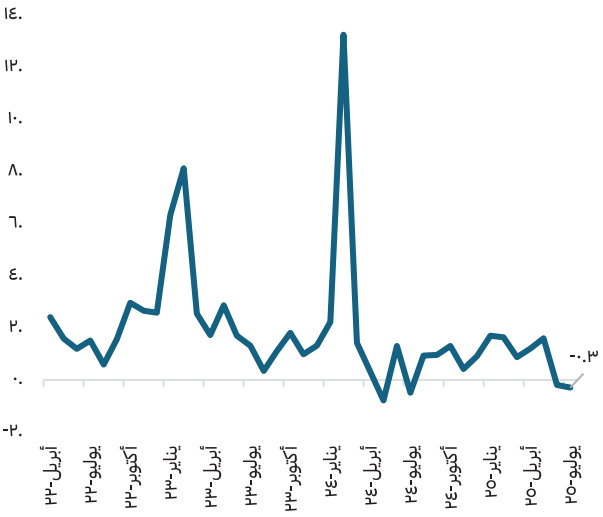

شكل ٣٠ معدل التضخم الأساسي - تغير سنوي (٪)

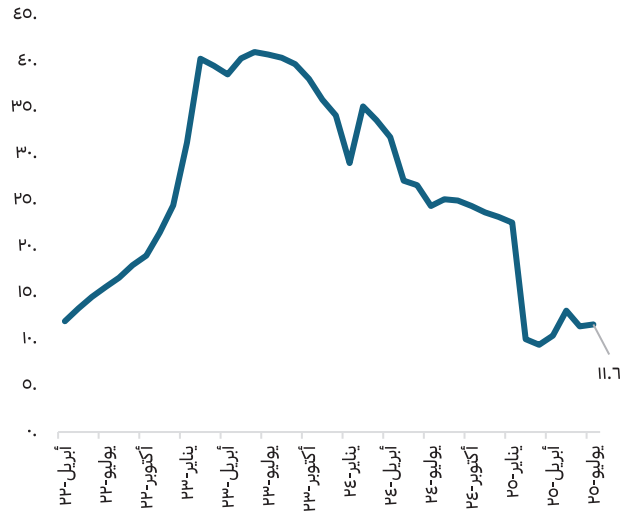

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري

نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في ظل تباطؤ التضخم

تعكس اتجاهات الاستثمار الأخيرة أثر جهود حوكمة الاستثمارات العامة الهادفة إلى تعزيز دور القطاع الخاص حيث سجل الائتمان المحلي الحقيقي الموجه إلى القطاع الخاص نمو بنسبة ٧,٣٪ في المتوسط خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بحوالي -٨,٨٪ خلال العام المالي السابق، حيث استمرت الشركات في زيادة طلباتها على الائتمان بفضل تراجع التضخم، مما يُشير إلى بدء التعافي. ومن المتوقع أن يظل هذا الاتجاه مستمرًا في المستقبل، مما يسهم في تعزيز الاستثمارات الاقتصادية وتمويل المشروعات الجديدة. وقد تم توجيه ٤٣٪ من التسهيلات الائتمانية المقدّمة إلى القطاع الخاص نحو القطاع الصناعي.

شكل ٣١ معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص (٪)

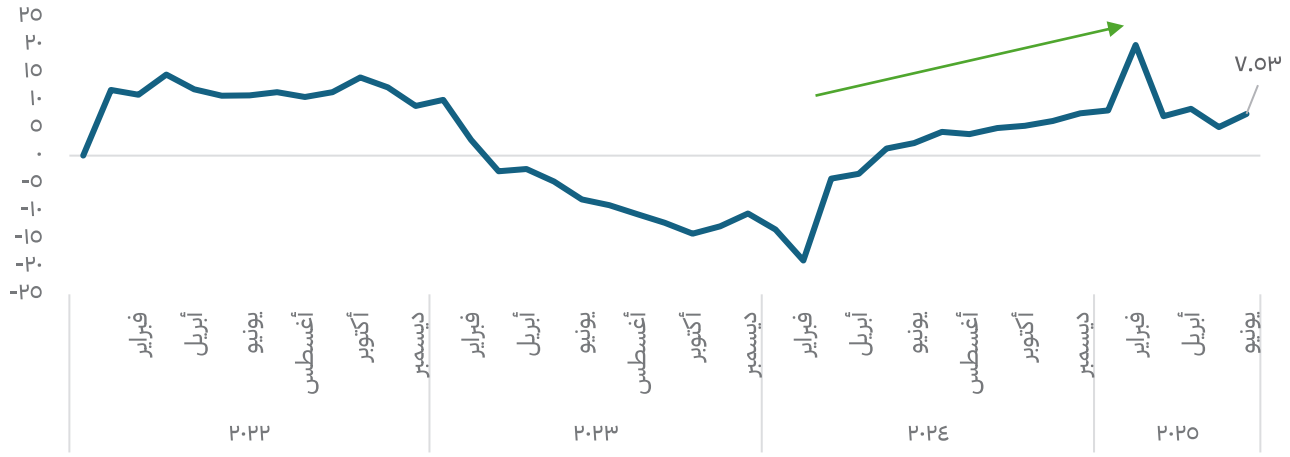

المصدر: البنك المركزي المصري

شكل ٣٢ التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص (٪)

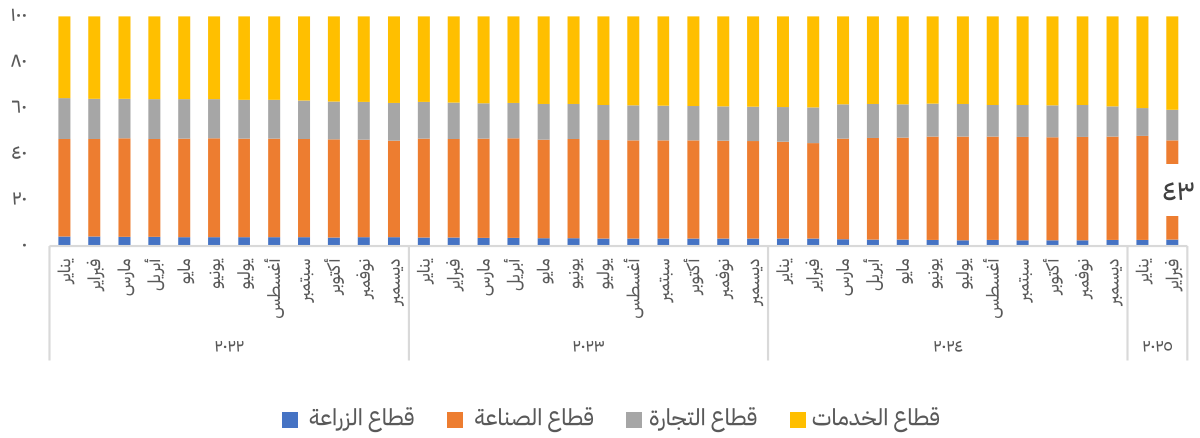

المصدر: البنك المركزي المصري

تحسن ملحوظ في الأداء المالي واستمرار الانضباط رغم التحديات الخارجية

استمر الانضباط المالي في الحكومة المصرية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حيث سجل العجز الكلي إلى ٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، (وذلك باستبعاد الحصيلة من صفقة رأس الحكمة). وفي الوقت نفسه، ارتفع الفائض الأولي ليبلغ ٦٢٩ مليار جنيه، ما يعادل ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى على الإطلاق. بينما حققت الإيرادات الضريبية نموًا قويًا بنسبة ٣٥,٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مما يعكس تحسن كفاءة إدارة المالية العامة، ويعزز من مصداقية برنامج الضبط المالي واستدامة الدين العام. فتعكس هذه النتائج مرونة الأداء المالي وقدرة الحكومة على تحقيق مستهدفاتها، رغم التحديات الخارجية.

شكل ٣٣ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي بالمليار جنيه

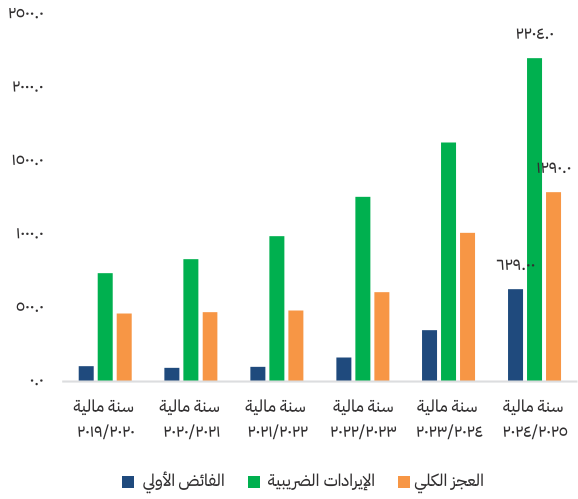

شكل ٣٤ تطور الفائض الأولي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

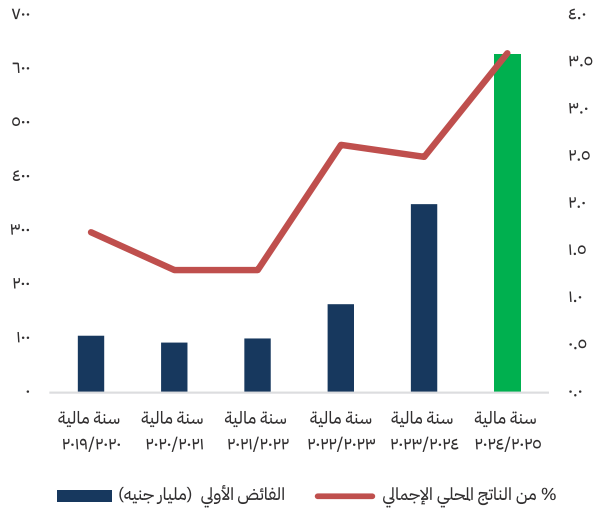

شكل ٣٥ تطور العجز الكلي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

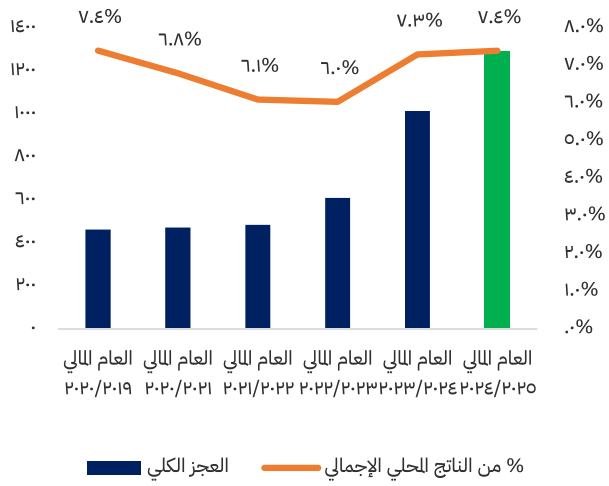

شكل ٣٦ هيكل الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات (٪)

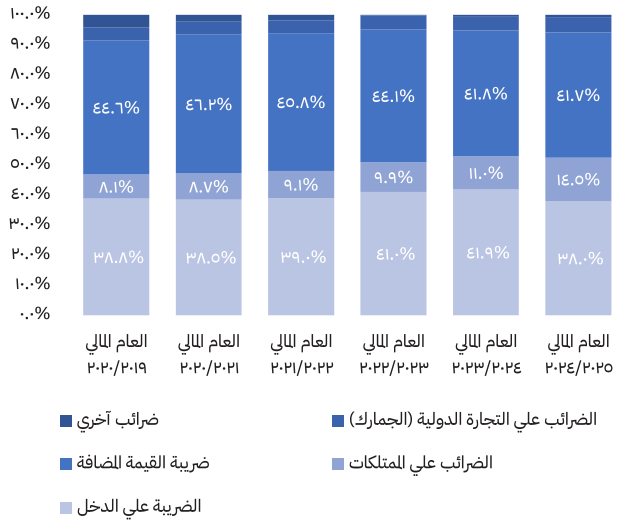

المصدر: وزارة المالية

نمو الصادرات غير البترولية وتحويلات العاملين بالخارج يحد من ضغوط الحساب الجاري

شهد ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من يوليو إلى مارس من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحسنًا ملحوظًا، حيث تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة ٢٢,٦٪ ليصل إلى ١٣,٢ مليار دولار مقارنةً بحوالي ١٧,١ مليار دولار في الفترة المناظرة، مدفوعًا بجملة من التطورات الإيجابية. فقد حققت الصادرات غير البترولية قفزة قوية بنسبة ٣١,٣٪ لتسجل نحو ٢٥,٦ مليار دولار، مدعومة بزيادة صادرات الذهب والملابس الجاهزة والفواكه والأسلاك والألومنيوم، وهو ما يعكس قدرة القطاعات الإنتاجية على تعزيز تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

وفي قطاع الخدمات، واصلت السياحة أداءها الإيجابي حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة ١٥,٤٪ لتصل إلى ١٢,٥ مليار دولار بفضل زيادة عدد الليالي السياحية، مما ساهم في دعم موارد النقد الأجنبي. وعلى صعيد التحويلات، برزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج كأحد أهم مصادر الدعم، إذ قفزت بنسبة ٨٢,٧٪ لتسجل ٢٦,٤ مليار دولار، وهو ما يعكس استعادة الثقة في الجهاز المصرفي المصري وزيادة التدفقات من الخارج.

ورغم الضغوط الناتجة عن ارتفاع فاتورة الواردات البترولية وتراجع إيرادات قناة السويس بسبب الظروف الجيوسياسية العالمية، فإن هذه النتائج تؤكد مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على تحقيق مكاسب ملموسة في الصادرات غير البترولية والخدمات والتحويلات، بما يعزز من مقومات الاستقرار الخارجي على المدى المتوسط.

٦. مسار الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ مارس ٢٠٢٤

سعت الدولة المصرية خلال الفترة الماضية إلى مواجهة الأزمات العالمية والإقليمية المتلاحقة من خلال اتخاذ خطوات إصلاحية عميقة وحاسمة شملت الانتقال نحو نظام سعر صرف مرن ما ساعد على امتصاص الصدمات الخارجية، وخفض معدلات التضخم لضمان استقرار القوة الشرائية وتحقيق بيئة اقتصادية داعمة للاستثمار والنمو، إلى جانب جهود حثيثة لتعبئة إيرادات محلية إضافية من خلال تعزيز عدالة النظام الضريبي وخفض نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى دعم مرونة الاقتصاد المصري عبر زيادة تنوع هيكله الإنتاجي وزيادة الصادرات، بالتوازي مع دعم قدرات القطاع الخاص في إطار وثيقة ملكية الدولة، وإصدار قانون المنافسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية للفئات محدودة الدخل، فضلًا عن توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إصلاحات استعادة الاستقرار الكلي

١. السياسة النقدية وسعر الصرف

في إطار تعزيز **الاستقرار الاقتصادي الكلي**، منذ مارس ٢٠٢٤، تم اتخاذ حزمة من **الإجراءات المتكاملة** على مستوى السياسة النقدية وسعر الصرف، بهدف إعادة ترسيخ التوقعات التضخمية، وتحقيق شفافية أكبر في الأسواق، وضمان انسجام السياسات بما يدعم استقرار الاقتصاد. وتتمثل أبرز هذه الإجراءات فيما يلي:

تبني سياسة نقدية أكثر توقعًا وشفافية

١. **تشديد استباقي** منذ مارس ٢٠٢٤، لاحتواء موجة التضخم واستعادة مصداقية الإطار النقدي، من خلال رفع أسعار العائد الأساسية بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس.

٢. **تعزيز أدوات إدارة السيولة** من خلال عمليات السوق المفتوحة، لسحب السيولة الزائدة وتهيئة بيئة نقدية داعمة للاستقرار. فقد أجرى البنك المركزي المصري في أبريل ٢٠٢٤ تعديلًا جوهريًا على آلية عمليات السوق المفتوحة من خلال التوقف عن عطاءات الودائع المرتبطة بسعر الكوريدور واعتماد نظام قبول جميع العطاءات المقدمة (Full Allotment) بسعر متوسط الكوريدور (mid-corridor rate) في عطاءات الودائع ذات العائد الثابت بدءًا من ٢٣ أبريل ٢٠٢٤، وذلك في إطار جهوده لتعزيز فعالية السياسة النقدية وشفافية إدارة السيولة، ويهدف هذا التحول إلى تحسين قدرة البنك المركزي على امتصاص السيولة الفائضة بشكل أكثر دقة واتساقًا، وتعزيز وضوح الإشارات النقدية الموجهة إلى السوق، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة في البنوك المركزية ذات الأطر النقدية المتقدمة.

٣. **بدء دورة تيسير محسوبة** في أبريل ومايو ٢٠٢٥، بعد ظهور دلائل على تباطؤ التضخم، مما يعكس تفعيل سياسة نقدية معتمدة على البيانات ومرتكزة على توقعات واضحة.

إصلاح هيكلي في نظام سعر الصرف

١. **الانتقال إلى نظام مرن** لسعر الصرف قائم على قوى السوق منذ مارس ٢٠٢٤، مع توحيد السعر الرسمي والموازي، ما أسهم في خفض الضغوط على العملة وزيادة الثقة في السوق.

٢. **تحسين كفاءة سوق النقد الأجنبي** من خلال أدوات رقابية وإجراءات تتبع العرض والطلب، مع الحفاظ على درجة عالية من المرونة في السعر بدون استهداف مباشر لمستوى معين.

تعزيز إطار استهداف التضخم ومصداقية البنك المركزي

وضع مستهدفات متوسطة الأجل للتضخم (٧٪ ±٢٪ بنهاية ٢٠٢٦، و٥٪ ±٢٪ بنهاية ٢٠٢٨) لإرساء توقعات أكثر استقرارًا.

إطار السياسة النقدية للبنك المركزي المصري

طبقًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، يهدف البنك المركزي المصري إلى ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على استقرار الأسعار، ويسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بما يتسق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويلتزم البنك المركزي المصري، في إطار مهمته المتعلقة باستقرار الأسعار، بتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

ومنذ عام ٢٠١٧، بدأ البنك المركزي المصري في التحول تدريجيًا نحو تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم، يستخدم أدوات السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم، واحتواء الضغوط الناتجة عن الطلب، والآثار الثانوية لصدمات العرض، وذلك بهدف تحقيق مستهدفات التضخم المحددة. وفي سبيل تحقيق مهمته أثناء التحول إلى إطار متكامل لاستهداف التضخم، حدد البنك المركزي المصري عدة مستهدفات للتضخم على نحو يُمكّن الاقتصاد المصري من التحول تدريجيًا من معدل التضخم الحالي إلى مستوى يتوافق مع استقرار الأسعار. في ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن البنك المركزي المصري عن مستهدفات التضخم للربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) و٥٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط، على التوالي.

وتجتمع لجنة السياسة النقدية ثماني مرات سنويًا لمناقشة تطورات الاقتصاد الكلي وتحديد مستوى أسعار العائد الرئيسية (أسعار العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية) بما يتسق مع تحقيق مستهدفات التضخم المحددة والحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. ويشكّل سعرا العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة الحدين الأدنى والأعلى لنظام الكوريدور الذي يتبعه البنك المركزي المصري، والذي يقع بينهما سعر العائد لليلة واحدة للمعاملات بين البنوك (الإنتربنك). وعقب كل اجتماع، ينشر البنك المركزي المصري بيانًا صحفيًا على موقعه الإلكتروني يوضح أسباب القرارات المتخذة.

أدوات السياسة النقدية

تحقيقًا لمهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار، يستخدم البنك المركزي المصري مجموعة من الأدوات: تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة، والاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، وعمليات ربط الودائع. ويستخدم البنك المركزي المصري أدوات السياسة النقدية لتوجيه سعر العائد لليلة واحدة على المعاملات بين البنوك (الهدف التشغيلي للبنك المركزي المصري) نحو المستوى الذي يتسق مع: (١) الحد من تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقًا مع استقرار الأسعار، و(٢) الحد من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي.

٢. السياسة المالية والانضباط المالي

في إطار جهود الدولة لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق العدالة الضريبية وتحسين مناخ الاستثمار، تبنّت وزارة المالية نهجًا متكاملاً لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة بناء الهوامش المالية، وإعادة توجيه السياسة المالية لتكون مُمكِّنًا للنمو الشامل بقيادة القطاع الخاص والذي يمثل ركيزة أساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي. ومن خلال نهج موحد يشمل السياسات الضريبية، وأولويات الإنفاق، وإدارة الدين، تعمل مصر على بناء اقتصاد أكثر توازنًا وتنافسية – حيث تهيئ الدولة الإطار العام وتفسح المجال وتُمكّن القطاع الخاص من القيادة. حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط النظام الضريبي، وحماية حقوق الممولين، ودعم التحول الرقمي، وتحقيق المنافسة العادلة بين جميع مكونات الاقتصاد.

وفي خطوة تهدف إلى تعزيز وضوح واستقرار السياسات الضريبية، تعمل وزارة المالية على إعداد **وثيقة للسياسات الضريبية حتى عام ٢٠٣٠**، تحدد من خلالها التوجهات الاستراتيجية على مدى زمني أطول، بما يضمن قدرًا أكبر من الاستقرار ويعزز القدرة على التنبؤ لدى قطاع الأعمال. ويأتي توسيع القاعدة الضريبية كأحد المحاور الرئيسة لزيادة الإيرادات، عبر دمج القطاع غير الرسمي وترشيد بعض الإعفاءات، مع الحرص على أن يظل الأثر على المواطن والاقتصاد محدودًا للغاية. كما تقوم الفلسفة العامة للإصلاح الضريبي على ترسيخ الشراكة مع مجتمع الأعمال وتعزيز الثقة في التعامل مع المصالح الضريبية، بما يسهم في رفع معدلات الالتزام وتوسيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحقيق أثر إيجابي ومستدام على الإيرادات العامة.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية

الركيزة الأولى: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية وتعزيز الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين والتي تهدف إلى بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وعادل وصديق للاستثمار، يدعم التنافسية، ويُبسّط الامتثال، ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال وتطوير نظم الضرائب العقارية.

(١) الإصلاحات الضريبية (٢٠ إجراء في الحزمة الأولى):

الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي

- تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة.
- تعميم منصة الضرائب الإلكترونية.
- تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.
- نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة.
- تبسيط الإقرارات وتقليل تعقيد النماذج.

الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات

- تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥.
- سقف الغرامات بنسبة ١٠٠٪ من الضريبة الأصلية.
- تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتبسيط النظام وزيادة الكفاءة.
- تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام.

الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية

- مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي.
- إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية.
- إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد.
- مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة.

(٢) الإصلاحات الجمركية

- تعظيم الاستفادة من نظام «نافذة» و «ACI»
- توحيد إجراءات الإفراج الجمركي.
- تطبيق آليات إدارة المخاطر وربط البيانات بالجهات المعنية.
- تقليص زمن الإفراج الجمركي.

- حوار نشط مع القطاع الخاص لضمان الشفافية والمواءمة.

وتدعم هذه الإصلاحات القطاع الخاص بعدّة طرق. أولًا، تُوفّر يقينًا قانونيًا وثقة استثمارية عبر وضوح القوانين وتسوية المنازعات خلال فترة محددة. كما تُعزز المنافسة العادلة عبر حيادية المعاملة الضريبية بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، تُسهم في تقليل العبء على المشروعات الصغيرة من خلال التبسيط والرقمنة. كما تعمل على تحسين التدفقات النقدية للمصدرين عبر تسريع رد الضريبة، وتقليص كلفة التجارة بفضل إجراءات جمركية أسرع. وأخيرًا، تُقدّم خدمات حكومية رقمية بالكامل تزيد من الشفافية ورضا المولين.

الركيزة الثانية: الحفاظ على الانضباط المالي ومساهمة السياسات المالية في دعم نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص والتصدير والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة المستثمرين من خلال تعبئة الإيرادات بكفاءة، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق، وتنسيق التخطيط المالي مع نموذج النمو المعتمد على القطاع الخاص.

الإجراءات الأساسية:

- نمو الإيرادات الضريبية بنسبة ٣٥,٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بدون فرض ضرائب جديدة.
- استمرار ضبط النفقات بإبقاء سقف الاستثمارات العامة عند تريليون جنيه.
- دمج ٥٩ هيئة اقتصادية في الموازنة العامة.
- تنفيذ الإطار متوسط الأجل للموازنة لتحسين الشفافية والتخطيط متعدد السنوات.
- التقدم في التحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء.
- **حزمة المبادرات التحفيزية الممولة بالكامل لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية**

وتتضمن حزمة المبادرات في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مجموعة من البرامج الموجهة لدعم ومساندة التصدير والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن أبرزها:

- برنامج جديد لرد أعباء المصدرين.
- مبادرة لدعم القطاع السياحي من خلال التوسع في الطاقة الفندقية وزيادة عدد الغرف.
- مبادرة لدعم فائدة القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية).
- دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، إلى جانب تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي في السيارات المصنعة محليًا.
- مبادرة لدعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية عبر تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية.
- تقديم حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- مبادرة لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.
- مبادرة لتوفير سيارات تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي وسيارات ربع نقل وطرحها للشباب.

الركيزة الثالثة: تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته والتي تهدف إلى تقليص عبء الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة وخفض التكلفة وتنويع الأسواق والأدوات.

الأهداف الرئيسية:

- خفض الدين العام إلى أقل من ٨٠٪ على المدى المتوسط.
- خفض الدين الخارجي بمقدار ١–٢ مليار دولار سنوياً على المدى المتوسط.
- تنويع مصادر التمويل الخارجي لخفض التكلفة وإطالة الآجال
- سقف رسمي للدين العام (١٦,٤ تريليون جنيه).
- تخصيص ٥٠٪ على الأقل من عائدات الطروحات لتخفيض الدين.

- تنويع أدوات التمويل: التمويل الميسر، آليات التحوط، نماذج الدين مقابل الاستثمار.

- **السياسات والأدوات المعتمدة ضمن استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة: تنويع الأسواق والأدوات وقاعدة المستثمرين**

تركز استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على مجموعة من السياسات والأدوات التي تهدف إلى تنويع مصادر وأدوات التمويل وقاعدة المستثمرين، بما يعزز من كفاءة إدارة الدين ويقلل من المخاطر. وتشمل هذه السياسات تقليل مخاطر إعادة التمويل (Roll-over risk)، وطرح منتجات جديدة بالعملة المحلية مثل أدوات التجزئة والصكوك والأدوات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المستثمرين وتقليل التركّز. كما تتضمن الاستراتيجية تنويع الإصدارات الخارجية واستكشاف أسواق جديدة، بما في ذلك الإصدارات التقليدية والصكوك السيادية، إلى جانب تقليص عبء الدين الخارجي من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الميسر والإصدارات المضمونة. وتشمل السياسات أيضًا تحسين إدارة الأصول والخصوم (ALM) واستخدام آلية مبادلة الديون (Debt Swaps) لسد الفجوات التمويلية.

استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة MTDS

تعمل وزارة المالية على إعداد استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين العام، من المقرر إصدار مسودتها قبل نهاية العام الجاري. وتعد استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة MTDS أحد أهم الأدوات التي تعتمدها وزارة المالية ضمن جهودها لتعزيز استدامة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الكلي كخطة تمتد لأربع سنوات، تستهدف من خلالها تلبية احتياجات التمويل للموازنة العامة، وإطالة متوسط عمر الدين، وتقليل المخاطر المرتبطة بإعادة التمويل وتقلبات الأسواق. وتعد هذه الاستراتيجية أداة تحليلية فعالة لتقييم التكلفة والمخاطر، ودراسة الخيارات التمويلية المثلى في ضوء سيناريوهات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك الصدمات المحتملة في أسعار الفائدة أو سعر الصرف. وتُحدّث الاستراتيجية بشكل دوري بالتنسيق مع الجهات المعنية، لضمان استجابتها المستمرة للمتغيرات الاقتصادية والمالية، وتعزيز استدامة الدين العام.

وتستند عملية إعداد استراتيجية الدين متوسطة الأجل إلى المنهجية المعتمدة دوليًا التي طورها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تُعد إطارًا مرجعيًا متكاملًا لصياغة سياسات إدارة الدين العام.

وتأخذ وزارة المالية عند إعداد استراتيجية الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة في اعتبارها مجموعة من العوامل الفنية والاقتصادية، مع الحرص على اتساقها مع الإطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة، والخطة الوطنية للتنمية متوسطة المدى، بما يعزز التكامل بين سياسات المالية العامة وأهداف التنمية الاقتصادية. وتشمل أبرز هذه العوامل تحديد نطاق الاستراتيجية وأهدافها، بما يضمن تأمين الاحتياجات التمويلية للموازنة بأقل تكلفة ممكنة وعلى نحو مستدام، مع الحفاظ على مستويات مقبولة من المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية المرتقبة تشمل تحليلًا دقيقًا لمحفظة الدين العام من حيث تكلفتها ونوع المخاطر المرتبطة بها، إلى جانب تقييم شامل للبيئة الاقتصادية الكلية وظروف السوق، بما في ذلك مؤشرات النمو الاقتصادي، والتضخم، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف. وتُستخدم في هذا الإطار أدوات كمية ونماذج محاكاة متقدمة لتحليل سيناريوهات تمويلية بديلة، والمفاضلة بينها لاختيار الاستراتيجية الأنسب من حيث التوازن بين التكلفة والمخاطر.

الركيزة الرابعة: زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية

في إطار حرصها على تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر احتياجًا، تتبنى الحكومة حزمة من الإجراءات التخفيفية تهدف إلى دعم الأسر محدودة الدخل والعاملين بالدولة، وذلك لمواجهة الأعباء الاقتصادية المتزايدة وضمان استدامة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، حيث تقدم حزمة حماية اجتماعية شاملة تستهدف دعم الأسر الأولى بالرعاية وتحسين أوضاع العاملين بالدولة، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي. تشمل الحزمة إجراءات فورية مثل تقديم دعم إضافي للأسر المقيدة على البطاقات التموينية، وزيادة مؤقتة لمخصصات برنامج «تكافل وكرامة»، ودعم الرعاية الصحية، وتقديم منح للعمالة غير المنتظمة، وزيادة أسعار توريد القمح ودعم مزارعي القطن. كما تتضمن إجراءات تطبق بدءًا من يوليو ٢٠٢٥، منها زيادة أجور العاملين بالدولة والمعاشات، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧ آلاف جنيه، وتعيين عشرات الآلاف من المعلمين والأطباء والموظفين، وزيادة معاشات المعلمين. تعكس هذه الحزمة التزام الحكومة بتخفيف الأعباء الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري.

مواصلة جهود تنفيذ الإصلاحات الهيكلية

وتأتي **الإصلاحات الهيكلية**، كتوجه رئيسي ولا غنى عنه من أجل ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، ولذلك تستمر الحكومة في تنفيذ **البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية** الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٢١، والذي يستند إلى ٣ محاور رئيسية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال والتعزيز من قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود أمام الصدمات الخارجية ودعم الانتقال الأخضر وفتح آفاق مستقبلية لتنمية شاملة ومستدامة ويتم بموجبه تنفيذ عدد من السياسات والإجراءات والتي تعكس أولويات الدولة.

محاور البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

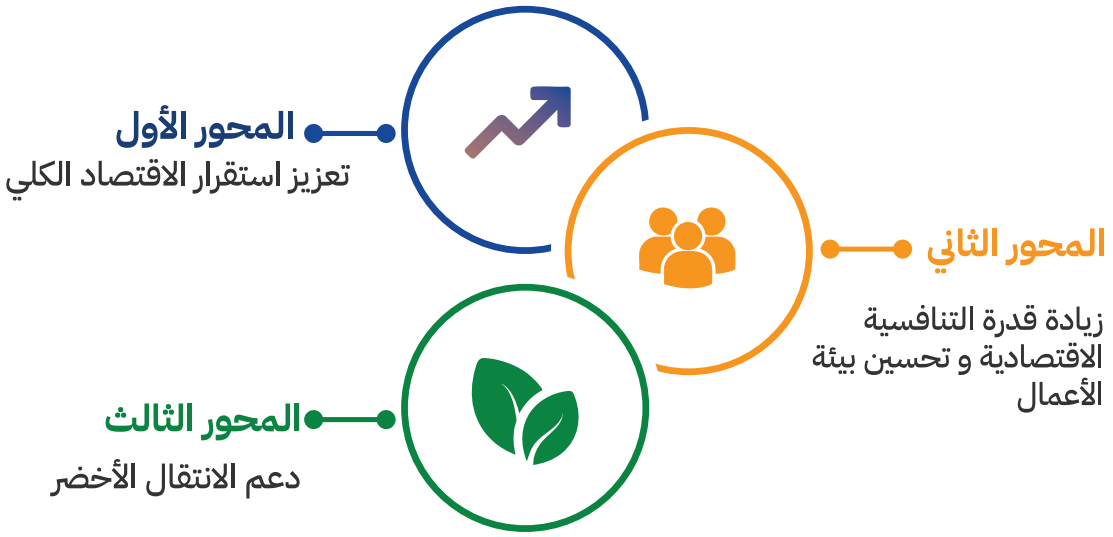

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تنفيذ حزمة متكاملة من إجراءات الإصلاح الهيكلي، بالتنسيق بين العديد من الوزارات والجهات الوطنية، من بينها وزارات المالية والصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية والبنك المركزي والتضامن الاجتماعي، والعمل، والكهرباء والطاقة المتجددة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والعدل، والبيئة، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وجهاز حماية المنافسة، والهيئة العامة للتنمية الصناعية (يتضمّن الجزء الأخير في الفصل الإجراءات المدرجة تحت المحاور ذات الصلة، مع توضيح ما تم تنفيذه والجهة المسؤولة عن التنفيذ).

يرتكز المحور الأول على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، والذي يتضمن العديد من الإجراءات من بينها إدارة الدين العام وتعزيز الشفافية، وحوكمة الاستثمارات العامة، والإصلاحات الضريبية. بينما المحور الثاني يتعلق بزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال، عبر إجراءات متعددة منها على سبيل المثال الإصلاحات التنظيمية وحماية المنافسة، وتحفيز مناخ الاستثمار، وتسهيل التجارة، وثالثًا دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وقد تم في هذا الصدد تنفيذ مجموعة من الإجراءات من بينها تحفيز التحول نحو الطاقة النظيفة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه، وتطوير أسواق الكربون وخفض الانبعاثات.

وتُمثل الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الدولة المصرية ركيزة محورية في إطار السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، حيث تستهدف هذه الإصلاحات تعزيز المرونة الاقتصادية المالية، وخلق هيكل اقتصادي متنوع وتنافسي على المستويين الإقليمي والدولي.

تحسين بيئة الأعمال وتمكين الاستثمار الخاص عبر دور تنظيمي أكثر فاعلية للدولة

في سياق التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا ومرونة،

تتبنى الدولة المصرية رؤية استراتيجية لإعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، بما يُمكّن القطاع الخاص من قيادة النمو وتوفير فرص العمل. وترتكز هذه الرؤية على تقليص الدور التشغيلي المباشر للدولة لصالح دور تنظيمي ممكن وشريك استثماري، كما هو موضح في وثيقة سياسة ملكية الدولة التي تحدد بوضوح مجالات تدخل الدولة وتفسح المجال للقطاع الخاص عبر التخارج أو الشراكة.

ويتكامل تنفيذ هذه السياسة من خلال ثلاث جهات رئيسية: وحدة الشركات المملوكة للدولة التي تتولى التقييم الفني والتخارج وإعادة الهيكلة، والصندوق السيادي المصري الذي يدير الأصول العامة ويجذب الاستثمارات، ووحدة الطروحات التي تنفذ برنامج الطروحات العامة وتوسع قاعدة الملكية. كما تشكل إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية جزءًا من هذا التحول، بهدف رفع الكفاءة وتعظيم العائد من الأصول العامة. ويغطي الفصل الثاني من التقرير مزيدًا من التفاصيل حول تلك الاستراتيجية العامة، والأدوار المحددة لكل جهة، وأدوات تنفيذ هذه التحولات بشكل وفعّال.

إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية

١. **تعزيز تعبئة الإيرادات العامة:** على صعيد تعبئة الإيرادات، تسعى الدولة إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة التحصيل من خلال عدد من التدخلات الرئيسية، من بينها تمرير تعديلات قانون القيمة المضافة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بما يساهم في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية بنحو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تحديث التقرير الخاص بتحديد النفقات الضريبية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بما يساهم في تخفيض الفاقد الضريبي من الإعفاءات الضريبية.

٢. **الإصلاح المالي وتعزيز الشفافية:** تعكف وزارة المالية على إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة يصدر بالتزامن مع البيان المالي نصف السنوي، بالإضافة إلى مراجعة وعمل دليل لمنهجيات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة، وتطوير تقرير استراتيجية المالية العامة بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. كما يُجرى العمل على تهيئة البيئة القانونية والإجرائية لتمكين الأفراد من الاستثمار المباشر في أدوات الدين الحكومية، بما يوسع من قاعدة المستثمرين ويعزز التمويل المحلي.

٣. **إدارة المخاطر المالية والاقتصادية:** بهدف مواجهة التحديات المحتملة وتحقيق مرونة أكبر في التعامل مع الصدمات، يتم إعداد إطار تحليلي كمي لتقدير أثر المخاطر الاقتصادية الكلية على مؤشرات المالية العامة، فضلاً عن إصدار تقارير دورية حول أبرز المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تقديرات الموازنة العامة للدولة.

٤. **تبسيط الإجراءات الجمركية وتطوير منظومة السياسات التجارية:** كما تستهدف الحكومة مواصلة تنفيذ حزمة من الإجراءات الطموحة لتبسيط منظومة الإجراءات الجمركية، وتحسين بيئة التجارة الخارجية، ضمن برنامج وطني متكامل يستهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، وتحفيز بيئة الاستثمار والإنتاج، وذلك من خلال الإصلاحات التشريعية، والتطوير المؤسسي، والرقمنة، وتبني آليات فعالة لإدارة المخاطر وتيسير حركة التجارة.

فعلى **صعيد الإصلاحات التشريعية والتنظيمية**، سيتم العمل على استحداث قانون لتقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية، بهدف تخفيف الأعباء النقدية عن الصناعات الوطنية. فضلًا عن إصدار قانون لتحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية، وسيتم تشكيل لجان متخصصة لسرعة إنهاء المنازعات الجمركية، مما يعزز مناخ الثقة بين الدولة والمجتمع التجاري.

كما تجري الحكومة دراسة تعديل القرار الصادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب العينات من الجهات الرقابية المختلفة، بهدف تسهيل وتوحيد الإجراءات.

وفي سياق متصل يجري العمل أيضًا على **تقليص زمن الإفراج الجمركي** من ١٤ يوم إلى يومين فقط بنهاية عام ٢٠٢٥، من خلال تقليل عدد جهات العرض للبضائع التي تخضع لتقييم مشترك،

وتفعيل نظام رقمي لإدارة المخاطر على الحدود، وإنشاء نظام متكامل لإدارة المخاطر ضمن منظومة التجارة الخارجية، بهدف تسريع الإجراءات وزيادة الكفاءة.

حوكمة الاستثمارات العامة

١- **تعزيز إدارة المالية العامة:** وفي إطار الجهود الوطنية لتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة، اتخذت الدولة خطوات مهمة لحوكمة الاستثمارات العامة، تضمنت تحديد سقف للإنفاق الاستثماري بقيمة حوالي تريليون جنيه يتم مراجعته سنويًا، وتنفيذ سياسة ملكية الدولة. ومع أهمية هذه الإجراءات، فإن استدامة النجاح تتطلب مواصلة تعزيز إدارة المالية العامة، خاصة فيما يتعلق بتحقيق التكامل بين الجهات المختلفة ورفع كفاءة التقارير المالية.

٢- **تحسين كفاءة الإنفاق العام:** جاري العمل على إصدار تقرير متابعة نصف سنوي وسنوي للاستثمارات العامة المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك في إطار تحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. كما يجري إعداد تقرير التخطيط متوسط وطويل الأجل، إلى جانب دليل التخطيط متوسط المدى، استكمالًا للجهود المبذولة في تطوير دليل إعداد الخطة السنوية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرقمنة وتسهيل بيئة الأعمال

في سياق متصل وفي إطار جهود الدولة المستمرة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، تمضي الحكومة قدمًا في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات لتوفير بيئة استثمارية جاذبة تتسم بالشفافية والسهولة، من خلال تخفيف الأعباء غير الضريبية، وتطوير البنية الرقمية، وتيسير الإجراءات أمام المستثمرين.

وتستهدف الحكومة، مراجعة الاستقطاعات والالتزامات المالية الدورية التي تُطبق على جميع الشركات بشكل دوري، بهدف تخفيف العبء المالي على المستثمرين وتحفيز بيئة الأعمال.

كما سيتم تنفيذ عدد من **الإجراءات التي تُسهم في تسريع وتسهيل الإجراءات من خلال التحول الرقمي**، من بينها تطوير حزمة متكاملة من الخدمات الإلكترونية التي تُمكّن المستثمرين من استكمال الإجراءات بسرعة ودقة، بما يعزز من كفاءة بيئة الأعمال؛ وإنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية، لتوحيد الإجراءات وتسهيل الوصول إلى الخدمات وميكنة عدد من الخدمات الأساسية في تعاملات المستثمرين، تشمل: خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية، وخدمة تقييم الحصص العينية، وخدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب.

كما تستهدف وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية إتاحة استخراج بطاقات المستوردين والمصدرين عبر منصة مصر الرقمية، وتطوير منظومة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وفقًا لنظام ISO ١٧٠٦٥ لتعزيز قدرتها على إصدار شهادات المطابقة. فضلًا عن تفعيل نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ لدول التجارة الحرة والمصدر المعتمد، وحوكمة إجراءات التسجيل التجاري ومنح التراخيص بشكل يسهل على المتعاملين.

دعم حركة التجارة الدولية واللوجستيات، في ضوء الإمكانيات الكبيرة المتاحة للسوق المصرية وسعي الحكومة لتعزيز مركز مصر الإقليمي الرائد في مجال التجارة واللوجستيات، وذلك من خلال تشجيع الشركات على إنشاء مراكز خدمات لوجستية وتعزيز تجارة الترانزيت، وتسهيل شروط النقل والتخزين تحت التحفظ لمستلزمات الإنتاج، بما يسمح بالإفراج عنها بعد المطابقة الظاهرية، وفقًا للقرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩.

توحيد الرسوم والأعباء المالية غير الضريبية والبرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات

تأتي التوجيهات الرئاسية الأخيرة لتعزيز مناخ الأعمال كعنصر مكمل ومتكامل مع الجهود التي تقودها الحكومة، بما يسهم في بناء بيئة اقتصادية أكثر تنافسية واستدامة. فقد وجه السيد الرئيس بتوحيد الرسوم والأعباء المالية غير الضريبية برسم موحد. كما تدعم التوجيهات الرامية إلى توحيد جهة التحصيل وتدشين منصة موحدة للكيانات الاقتصادية جهود التحول الرقمي وتسهيل الإجراءات، بما يعزز الثقة بين المستثمرين والإدارة الضريبية.

- **منظومة بديلة للرسوم المتفرقة:** تعاني الشركات من عبء مالي وإداري نتيجة تعدد الجهات التي تفرض رسومًا على خدمات مختلفة، مثل هيئة سلامة الغذاء، وهيئة النقل البري، وهيئة تنظيم الاتصالات. وتشمل هذه الرسوم التصاريح الفنية، وتجديد الاعتمادات، والفحص أو التفتيش، في ظل تفاوت كبير في القيم والضوابط من جهة لأخرى، ما يؤدي إلى عدم اتساق المعاملة المالية ويزيد من تعقيد الإجراءات.
- **توحيد المعايير المالية:** تهدف هذه الخطوة إلى توحيد المعايير المالية بين الهيئات المختلفة، وتخفيف التشتت الإداري الذي تواجهه الشركات، مما يسهم في تسهيل الامتثال الضريبي وتقليص البيروقراطية. ويُتوقع أن يساهم هذا النظام في تعزيز الشفافية والعدالة، ويدعم جهود جذب الاستثمارات إلى السوق المصرية.

ومن المنتظر أن تبدأ الحكومة في حصر الرسوم الحالية على مستوى القطاعات كافة، تمهيدًا لتحديد نسبة رسم موحد، وإطلاق المنظومة الجديدة بالتوازي مع إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.

وفيما يخص **البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات** فيأتي متسقاً مع أولويات السياسة المالية في دعم القطاعات الإنتاجية وتحفيز النشاط الاقتصادي، إلى جانب تخفيف زمن الإفراج الجمركي، الذي يتماشى مع السياسات الرامية إلى تسهيل التجارة وخفض تكاليف المعاملات، ما يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على النفاذ إلى الأسواق العالمية. وتُعزز هذه التوجيهات كذلك التزام الدولة بتمكين القطاع الخاص، وهو ما يمثل محوراً جوهرياً في الإصلاحات المالية والضريبية والاستثمارية والتجارية التي تتبناها الحكومة المصرية.

سوق العمل ورأس المال البشري

يجري العمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي تهدف إلى وضع سياسة عامة لزيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة، من خلال ربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، وتنمية المهارات لتناسب وظائف الحاضر والمستقبل، إلى جانب دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

وقد تم إصدار قانون العمل الجديد (قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥)، ويجري إطلاق حملة توعوية تستهدف منشآت القطاع الخاص، ضمن جهود تحسين بيئة العمل وتعزيز فرص التوظيف، بما يسهم في رفع كفاءة سوق العمل، وتحفيز الاستثمار، وزيادة إنتاجية العمل باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام.

٧. التمويل من أجل التنمية

تمضي الدولة بخطى ثابتة في تنفيذ إصلاحات شاملة لإرساء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تنطلق أولًا من تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، باعتبارها الأساس لأي جهد تخطيطي وتمويلي فعّال. وفي هذا السياق، يُعد تطبيق أحكام قانون التخطيط العام للدولة أداة رئيسية لتحديد الفجوات التنموية على المستويين القطاعي والجغرافي، بما يسمح بالتوجيه الأمثل للموارد. كما يُرسّخ القانون الربط المنهجي بين الخطط التنموية ومتطلبات التمويل، ويُعزز من إعداد خطط استثمارية متوسطة الأجل تعكس الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية، مما يُمكّن من رصد الفجوة التمويلية بشكل واضح.

وبمجرد تحديد هذه الفجوات، تأتي أهمية تعبئة الموارد المالية، من خلال العمل على تعزيز الإيرادات العامة، وتعظيم الاستفادة من التمويل التنموي الميسر، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة بما يتيح تنويع مصادر التمويل، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الأصول العامة. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تحقيق استقرار مالي طويل الأجل، وتقليل الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة.

وعلى صعيد كفاءة التخصيص المالي، يُسهم قانون المالية العامة الموحد في تعزيز الانضباط المالي دون التأثير سلبًا على معدلات النمو، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام. ويكمل ذلك الدور الذي يقوم به قانون التخطيط العام في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى، بما يعزز جدوى الاستثمارات العامة.

ولتوحيد هذا الجهد، تمضي الدولة في تنفيذ استراتيجية وطنية لتمويل التنمية، تهدف إلى الربط المنهجي بين مختلف مصادر التمويل، سواء كانت محلية أو دولية، عامة أو خاصة، وتعزيز التنسيق الفعّال بين الجهات المعنية، بما يضمن تخصيصًا أمثل للموارد يدعم الأولويات التنموية، ويُسهم في خفض الاعتماد على الاقتراض غير المُيسر وتحسين إدارة الدين، مما يرسخ استقرار الاقتصاد الكلي، ويُعزز مرونة النظام المالي في مواجهة تقلبات السياق العالمي.

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية

وفي ضوء التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، والجهود المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، تُمثل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية خطوة محورية في الانتقال من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية إلى بناء نموذج تمويلي مستدام ومتكامل. وتعد بمثابة وثيقة رئيسية تسلط الضوء على نهج مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة، كما تقترح إطارًا تمويليًا وطنيًا متكاملًا يمثل مظلة تشمل مبادرات التمويل المختلفة التي تستهدف تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال الجهود بين مختلف الجهات الوطنية وشركاء التنمية تضع الاستراتيجية خارطة طريق محددة السياق وقابلة للتنفيذ إلى جانب إطار للمتابعة والتقييم.

أظهرت التجارب في الفترة الأخيرة مدى سرعة تغير سياق الاقتصاد في مصر، مما يؤكد أن اتباع استراتيجية ثابتة لن يكون كافياً لتلبية احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة. لذلك تم تصميم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر لتكون ديناميكية، مما يستلزم مراجعتها وتحديثها بشكل مستمر وسيتم ضمان الأثر النهائي للاستراتيجية من خلال تبنى النهج التشاركي الذي يدمج جميع الأطراف المعنيين، مما يسهل تنفيذها بمشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين.

وقد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خلال الدورة الـ ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة المستقبل (نيويورك ٢٠٢٤)، قبل أن يتم إطلاقها على المستوى الوطني، في شهر مارس ٢٠٢٥، **وتُعد أول استراتيجية تمويل وطنية متكاملة للتنمية تتبع النهج العالمي (INFF).**

وتُقدم إطارًا وطنيًا متكاملاً للاستدامة وتمويل التنمية وتعبئة الموارد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، حيث تسلط الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل الضوء على الإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التمويلية، وزيادة تدفق الموارد المالية إلى القطاعات الرئيسة الأعلى تأثيراً على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، وذلك بما يهدف إلى وضع خارطة طريق عملية للتمويل المستدام والمبتكر بهدف تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة على المستويين المحلي والدولي.

مبادلة الديون كآلية تمويل فعالة لدعم الأهداف التنموية

في ظل التحولات الجارية نحو إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، تعمل مصر على تنفيذ حزمة إصلاحات شاملة تستهدف بناء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، يقوم على تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، وخفض الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة، وتوسيع دور استثمارات القطاع الخاص، مع تحديد بدائل تمويلية تلائم أولويات التنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، شاركت مصر بفاعلية في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتمويل من أجل التنمية (FFD4) ، المُنعقد خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتي ٣ يوليو ٢٠٢٥ بمدينة إشبيلية بإسبانيا، والذي شهد اعتماد «التزام إشبيلية» (Compromiso de Sevilla) الذي يضم أكثر من ١٣٠ مبادرة لتعزيز التعاون الدولي، وتخفيف أعباء الديون على الدول النامية، وجذب الاستثمار الخاص، وتعزيز البيانات والسياسات القائمة على الأدلة، فضلًا عن الترويج للمنصات الوطنية لدعم التنمية الاقتصادية.

وقد أطلقت مصر إحدى المبادرات الرئيسية متعددة الأطراف التي تم الإعلان عنها في إشبيلية – والتي تُركز على «النهج القطرية لتمويل التنمية المستدامة والعمل المناخي» (Country-Driven Approaches for Financing of Sustainable Development and Climate Action) بهدف النهوض بأطر التمويل المتكاملة عالميًا. وتشارك مصر في قيادة هذه المبادرة إلى جانب كل من جنوب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واليونيسف، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الشركاء الدوليين. وتطمح المبادرة إلى تمكين ١٠٠ دولة من تنفيذ برامج التمويل المتكاملة أو إنشاء منصات التمويل الوطنية، الممولة من مزيج من المصادر العامة والخاصة والغير حكومية، بحلول عام ٢٠٣٠.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت مصر في إطلاق «منتدى المقترضين» «Borrowers Forum» بالتعاون مع مجموعة خبراء الأمين العام للأمم المتحدة، بمشاركة مملكة إسبانيا، وجمهورية زامبيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تستهدف دعم الأقران فيما بين البلدان النامية، من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وإعلاء الصوت الجماعي للدول المقترضة، والمساعدة في إعادة التوازن إلى نظم حوكمة الديون العالمية؛ وتسهيل المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية؛ وتعزيز شفافية بيانات الديون وقدرة الدول المقترضة على إعداد تقييمات استدامة الديون الخاصة بها، وقد رحبت مصر بإستضافة الاجتماع الإفتتاحي للأمانة الدائمة المعنية بخدمة وتيسير شئون منتدي المقترضين، وذلك علي خلفية إعتماد الحكومة المصرية حزمة متكاملة من السياسات الإصلاحية تبدأ بإصلاحات مالية وهيكلية، مرورًا بإصدار أدوات الدين المتنوعة، وصولًا إلى إدارة أكثر كفاءة وفعالية للديون ورأس المال السيادي، مع تحديد مستهدفات واضحة لخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ورحبت مصر أيضًا باستضافة الاجتماع الافتتاحي الخاص بمنصة تبادل الخبرات والدعم الفني للاستفادة من آليات التمويل المبتكر وبرامج مبادلة الديون من أجل التنمية – Shared Information HUB، وكذلك الآليات الائتمانية وضمانات مخاطر الاستثمار، وذلك على خلفية تجربة مصر الرائدة – أحد الدول متوسطة الدخل – التي استطاعت أن توازن بين أولوياتها الوطنية والاستفادة من الأدوات المالية المتاحة لدي مؤسسات التمويل الدولية، وإبرام اتفاقيات مبادلة الديون من أجل التنمية مع دول صديقة تجاوزت ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، مما عظم من كفاءة وسرعة مشاركة القطاع الخاص في مسار التنمية، فضلاً عن نجاح مصر في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠ ومايو ٢٠٢٥، في حشد ما يقرب من ١٥,٦ مليار دولار أمريكي لصالح تمويل القطاع الخاص، منها ٤ مليار دولار موجهة للمشاركين في مشروعات المنصة الوطنية - برنامج «نُوفّي».

وتعد آلية مبادلة الديون إحدى أدوات التمويل الفعالة التي تهدف إلى تعزيز التمويل المتاح للمشروعات التنموية من خلال توقيع اتفاقيات يتم بموجبها مبادلة جزء من الديون المستحقة للدول شركاء التنمية، بهدف تخفيف عبء الديون الخارجية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشروعات ذات الأولوية، ودعم جهود تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو «عقد الشراكات لتحقيق الأهداف»، ووفقًا للآلية يتم استخدام مقابل الديون بالعملة المحلية في تمويل مشروعات تنموية متفق عليها بين الطرفين .

وفي هذا الإطار، اضطلعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور تنسيقي وتفاوضي رئيسي مع الجانب الصيني بشأن دراسة تنفيذ برنامج لمبادلة الديون الصينية المستحقة على مصر. وأسفرت الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي في أكتوبر ٢٠٢٣، تلاها توقيع الاتفاق الإطاري للمرحلة الأولى من البرنامج في يوليو ٢٠٢٥، لتنفيذ مشروعات تنموية، وذلك بحضور رئيسي وزراء مصر والصين. وتنبع أهمية هذا البرنامج ليس فقط من كون مصر هي الدولة الأولى التي توقع معها الوكالة الصينية للتعاون الانمائي الدولي مثل هذا النمط من التمويل التنموي، بل من كونه يعبر عن رغبة الصين الحثيثة في استكشاف مزيد من الأدوات التمويلية المبتكرة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مصر في إطار توجهها الإستراتيجي للتعاون جنوب-الجنوب.

و الجدير بالذكر أن خبرة الوزارة في تطبيق آلية مبادلة الديون من أجل التنمية تعود إلى أوائل العقد الأول من الألفية، حيث تم إطلاق البرنامج الأول مع الجانب الإيطالي عام ٢٠٠١، تلاه البرنامج الثاني مع ألمانيا عام ٢٠١١. وتم تنفيذ برامج مبادلة الديون في قطاعات حيوية مثل الطاقة والتعليم والتعليم الفني والزراعة والموارد المائية والبيئة. ومع إطلاق مصر المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج «نُوَفي»، لتنفيذ التعهدات المناخية في ضوء رئاستها لمؤتمر المناخ COP27، تم تحديد مبادلة الديون كأحد الآليات المبتكرة لحشد الاستثمارات والتمويلات التنموية للمشروعات المدرجة في البرنامج، والتي تمت صياغتها بشكل دقيق يدمج بين جهود المناخ والتنمية. وتنفيذًا للإعلان السياسي الصادر في مؤتمر المناخ بين مصر والولايات المتحدة وألمانيا، والخطوة التي اتخذتها الدولة بتحديث المساهمات المحددة وطنيًا NDC، للمرة الأولى، تم إتاحة تمويل قدره ١٠٤ مليون يورو في إطار مبادلة الديون من أجل العمل المناخي مع الجانب الألماني، من أصل حزمة إجمالية تبلغ ٢٥٨ مليون يورو موجهة لدعم محور الطاقة ضمن برنامج «نُوفّي».

وفي ضوء مستجدات المشهد الاقتصادي في مصر وجهود الدولة لسد فجوات تمويل التنمية، وحشد الموارد المحلية والخارجية، فإن أهم مكونات الاستراتيجية الوطنية المتكاملة:

وتقدم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، خارطة طريق عملية للتمويل المستدام والمبتكر، من خلال تحديد مجموعة من الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها الحكومة المصرية لسد الفجوة التمويلية وتم تصنيفها وفقًا للأربعة أنواع الرئيسية للموارد المالية؛ العامة والخاصة، على المستويين المحلي والدولي:

التمويل المحلي العام Domestic Public Finance	التمويل المحلي الخاص Domestic Private Finance
• إصلاحات ضريبية واستدامة الدين • إصدار أدوات دين سيادية مثل السندات الخضراء • تعزيز النظام المصرفي الأخضر • تقدير تكلفة أهداف التنمية المستدامة وفق نهج تصاعدي	• تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في تمويل مشروعات البنية التحتية والتعليم والنقل. • الاستثمار في تشجيع الشركات المحلية على توجيه رأس المال نحو مشروعات تتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعي والحوكمة (ESG) • تحجيم التدفقات المالية غير المشروعة • مبادرات تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة
التمويل التنموي الميسر (عام) Concessional Finance	**التمويل الدولي الخاص Int'l Private Finance**
• المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) • التمويل المناخي • التمويل الإنمائي	• زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة • صكوك التمويل الإسلامي • سندات التنمية المستدامة • رأس المال المخاطر

ومن المقرر أن يتولى الإشراف على الاستراتيجية مجموعة عمل تمويل التنمية تحت رئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي, من خلال الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وتنسيق السياسات والمبادرات ذات الصلة وأنشطة تعبئة الموارد عبر الجهات الحكومية وغير الحكومية العامة والخاصة (تضم مجموعة عمل تمويل التنمية جهات معنية رئيسية مثل مكتب رئيس الوزراء، ووزارة المالية، والبنك المركزي المصري، والوزارات القطاعية). كما ستتعاون مجموعة عمل تمويل التنمية بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء ومجموعة عمل التمويل المستدام التي ترأسها وزارة المالية. سيسهم التنسيق مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ضمان مواءمة أنشطة التمويل مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية. وعلى الرغم من تركيز مجموعة عمل التمويل المستدام على تمويل المناخ، إلا أنه في الوقت نفسه أداة مهمة لتعبئة آليات لاستدامة الدين، وسيكون مهما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر. ومن شأن هذا النهج التشاركي أن يعزز من شعور الجهات الوطنية بملكيتها للاستراتيجية ويوفر أساسا لاتخاذ قرارات فعالة وجماعية.

الإطار المؤسسي لتحديد الفجوة التمويلية ومصادر التمويل

الإطار المؤسسي لتحديد الفجوة التمويلية في مصر يعتمد على منهجية منسقة وشاملة تجمع بين الرؤية الاستراتيجية والسياسات المالية والنقدية، لضمان توافق احتياجات التمويل مع قدرات الاقتصاد على السداد ومعايير الاستدامة المالية. يبدأ هذا الإطار بمرحلة تقديرية أساسية قبل انطلاق العام المالي، حيث يتم تحديد حجم الفجوة التمويلية وفقًا لمؤشرات وأهداف الإطار الكلي للاقتصاد الوطني، أخذين في الاعتبار متغيرات اقتصادية متعددة مثل معدل التضخم، ميزان المدفوعات، الإيرادات والمصروفات، النمو الاقتصادي الحقيقي والمستهدف، وغيرها مع إجراء مراجعة دقيقة للمصروفات الجارية والاستثمارية المدرجة في الموازنة العامة. وفي هذه المرحلة، تضطلع المجموعة الاقتصادية ولجنة إدارة ملف الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي بدور محوري في وضع سقف للاقتراض الخارجي، مستندين إلى تقييم الملاءة المالية للاقتصاد المصري ومحددات استدامة الدين المعترف بها لدى مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، بما يعزز الثقة في الأسواق ويحافظ على التصنيف الائتماني للدولة.

بالتوازي، يتم تحديد الأولويات القطاعية للسنة المالية في ضوء الخطة الاستثمارية ورؤية مصر ٢٠٣٠، مع تقييم دقيق للفجوة التمويلية على مستوى كل قطاع استنادًا لاحتياجاته الاستثمارية، وذلك عبر تعاون وثيق بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وكافة الوزارات المعنية. ومن ثم يتم بحث بدائل سد الفجوة من خلال مزيج من المصادر التمويلية المحلية والخارجية، مع التأكد من أن حجم الاقتراض المطلوب لا يتجاوز السقف المحدد للدين الخارجي، سواء تم الحصول عليه من خلال وزارة المالية، أو البنك المركزي، أو القروض التنموية الميسرة من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الموجهة لدعم أولويات التنمية.

وفي هذا الإطار، واستنادًا إلى قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧١٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل اختصاصات لجنة إدارة ملف الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي، تتولى اللجنة – بموجب المادة الثانية من القرار –ما يلي:

- إدارة ملف الدين الخارجى بشكل متكامل يتضمن جميع أدواته.
- وضع حد أقصى للاقتراض الخارجي سنوياً في ضوء معايير الاستدامة المالية.
- مناقشة بدائل سد الفجوة التمويلية وتحديد المصادر التمويلية المختلفة.
- تطبيق نظام حوكمة دقيق لتنظيم الحصول على سائر أدوات الدين الخارجي طبقًا لإطار مؤسسي متكامل، أسوة بالنظام المتبع في القروض التنموية الميسرة.

كما نص القرار في مادته الخامسة على اشتراطات أساسية قبل التوقيع على أي قرض خارجي، أهمها:

١. أن يقتصر الاقتراض الخارجي بالنسبة للمشروعات على تمويل المكون الأجنبي غير المتوافر محلياً لهذه المشروعات ويستثنى من ذلك الحالات التي توافق عليها اللجنة.

٢. أن تكون الأولوية لتمويل الاحتياجات الاستراتيجية في حال الظروف الاقتصادية الطارئة مع مراجعة هذه الظروف بشكل دوري ربع سنوى، والاتجاه إلى القروض التنموية التي تدعم السيولة وتقلل من الفجوة الدولارية، وذلك بشروط ميسرة وآجال سداد طويلة وفترات سماح مناسبة.

وبالتالى لا يتم التفاوض للحصول على أي تمويل تنموي ميسر أو تجارى من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين إلا بعد التأكد من جدوى المشروع وثبوت أولويته للدولة المصرية وإدراجه في الخطة الاستثمارية للدولة عن طريق نظام حوكمة دقيق يستوفى من خلاله موافقات جميع جهات وأجهزة الدولة المعنية. وتمثل المقارنة بين أنواع الاقتراض المختلفة خطوة استراتيجية في تحديد مزيج التمويل الأمثل الذي يوازن بين التكلفة والمخاطر واستدامة الدين. فالاقتراض المحلي، رغم أنه يوفر درجة أعلى من الحماية ضد تقلبات سعر الصرف، إلا أن اعتماده على فترات سداد قصيرة الأجل، دون فترات سماح، وبأسعار فائدة مرتبطة مباشرة بالمستويات السائدة

في السوق المحلية، يؤدي إلى ارتفاع أعباء خدمة الدين وزيادة الاحتياجات التمويلية الإجمالية. في المقابل، يشمل الاقتراض الخارجي مجموعة من الأدوات التمويلية المتنوعة التي تختلف في آجال السداد وتكلفة التمويل وشروطه، ما يتيح للدولة مرونة في اختيار المزيج الأنسب وفقًا للأولويات الاقتصادية والاعتبارات المالية. وتتمثل هذه الأدوات في القروض التجارية التي غالبًا ما ترتبط بكلفة فائدة مرتفعة وفترات سداد أقصر نسبيًا، والسندات الدولية التي قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل ولكنها عادة لا تتضمن فترات سماح، والتسهيلات الائتمانية التي توفر سيولة فورية بشروط تفاوضية مرتبطة بالأسواق العالمية، فضلًا عن القروض التنموية الميسرة التي تتميز بفترات سداد طويلة، وقابلية لإعادة الجدولة، وفترات سماح تصل إلى سبع سنوات، وبأسعار فائدة منخفضة نسبيًا.

وفي حال اللجوء إلى التمويل التنموي الميسر، تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التعاون الدولي التفاوض الاستراتيجي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لاختيار أفضل البدائل التمويلية من حيث الشروط المالية، وفترات السماح والسداد، والميزة التنافسية لمؤسسات التمويل الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تضاف التمويلات التنموية التي يتم الحصول عليها لرصيد الدين الخارجي إلا في حالة السحب منها والتي تتخطى السنة المالية التي يجري التفاوض خلالها. كما تتولى وزارة المالية والبنك المركزي إعداد وتقديم جداول زمنية محدثة للسحب والسداد، بما يضمن احتساب الدين الخارجي بدقة وشفافية، وعرض هذه البيانات بصفة دورية على المجموعة الاقتصادية لدعم اتخاذ القرار المبني على المعلومات.

	الجهة المنوطة	الإجراء
١	المجموعة الاقتصادية ولجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي	• تحديد الفجوة التمويلية قبل بداية العام المالي وفقاً لإطار الاقتصاد الكلي (Macroeconomicframework) • تحديد المصروفات الجارية والمصروفات الاستثمارية في الموازنة العامة. • تحديد سقف الاقتراض الخارجي، بناءً على الملاءة المالية للاقتصاد المصري ومحددات استدامة الدين بما يتماشى مع مؤسسات التصنيف العالمية.
٢	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي	• تحديد الأولويات القطاعية للسنة المالية في ظل الخطة الاستثمارية ورؤية مصر ٢٠٣٠. • تحديد الفجوة التمويلية القطاعية وفقاً للمصروفات الاستثمارية، وتقييم مصادر التمويل.
٣	لجنة إدارة الدين العام وتنظيم الاقتراض الخارجي	• مناقشة بدائل سد الفجوة من المصادر المحلية أو الخارجية لتحديد مصادر التمويل المناسبة. • تحديد حجم الاقتراض المطلوب، بما لا يتخطى سقف الدين، من خلال المصادر التمويلية المختلفة وما إذا كان سيتم الحصول عليها عن طريق وزارة المالية، أو البنك المركزي، أو القروض التنموية الميسرة من خلال وزارة التعاون الدولي. • وتجدر الإشارة إلى أنه لا تضاف التمويلات التنموية التي يتم الحصول عليها لرصيد الدين الخارجي إلا في حالة السحب منها والتي تتخطى السنة المالية التي يجري التفاوض خلالها.
٤	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي	• في حال اللجوء إلى التمويل التنموي الميسر مع شركاء التنمية، تقوم الوزارة ببحث سبل الحصول على أفضل البدائل التمويلية من حيث الشروط والميزة التنافسية لمؤسسات التمويل وشركاء التنمية.
٥	وزارة المالية والبنك المركزي المصري	• الإفادة بصورة دورية بالجداول الزمنية للسحب والسداد لتحديد ما يتم احتسابه في الدين الخارجي بدقة والعرض على المجموعة الاقتصادية.

التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص .. النمو الاقتصادي والتشغيل

تُمثّل الفجوة التمويلية أحد التحديات المركزية التي تواجه الدول، خاصة النامية منها، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تلك الفجوة التي تتسع بفعل الأزمات المتلاحقة عالمياً، وهو ما يفرض قيوداً حقيقية على قدرة الدول على تنفيذ أولوياتها التنموية، وتلبية احتياجات مواطنيها في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، التحول الرقمي، والتكيّف مع التغيرات المناخية وغيرها.

وقد أدّت التحديات العالمية المتراكمة، وعلى رأسها جائحة كوفيد-١٩، والأزمات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، إلى تفاقم الفجوة التمويلية بشكل غير مسبوق. ففي الوقت الذي بلغ فيه حجم التمويل الذي تم حشده من القطاع الخاص في العالم بفضل التمويل التنموي نحو ٧٠ مليار دولار سنوياً[١٠]، يظل هذا الرقم بعيداً عن المستوى المطلوب لسد فجوات التمويل المناخي والتنموي حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٤ إلى أن الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبلغ نحو ٤ تريليون دولار سنوياً، مقارنة بـ٢,٥ تريليون قبل جائحة كوفيد-١٩، وهو ما يعكس الحاجة المُلحة إلى هيكلة النظام المالي العالمي، والتوسع في حشد آليات التمويل المبتكرة.

ولذلك فقد أدرك المجتمع الدولي الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتقديم حلول مبتكرة في القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة، والنقل، والمياه، والتعليم، والرعاية الصحية باستخدام أفضل الممارسات التي تعتمد على الكفاءة والابتكار. وقد أكدت الأطر المرجعية الدولية مثل خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ بشأن تمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية باريس للمناخ، على أهمية حشد الموارد المالية وتوظيفها من خلال آليات تمويلية متنوعة، تشمل التمويل التنموي الميسّر، والدعم الفني، والخدمات الاستشارية والتنفيذية، بهدف تمكين القطاع الخاص من الاستثمار والمشاركة الفعالة في تنفيذ الأجندة الأممية للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، عملت مجموعة الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على تطوير السياسات وآليات العمل التي تُعزّز من مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية، بما في ذلك استعراض التجارب الناجحة، وتوسيع استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل الضمانات، والمساهمة في رأس المال، والتمويل الميسر، والدعم الفني. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تكامل دور القطاع الخاص مع خطط التنمية الحكومية، خاصة في ظل التحديات التمويلية المتزايدة.

القطاع الخاص مُحرك رئيسي للتنمية

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، تبرز الفجوة التمويلية كفرصة لتضافر كافة الجهود التنموية مع كافة شركاء العمل التنموي، لذلك تعمل الدولة المصرية، من خلال أطر التعاون الدولي، على سد هذه الفجوة عبر تنويع مصادر التمويل، وتبني نماذج تمويل مبتكرة، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص.

وبينما تستهدف خطة عمل الحكومة المصرية ٢٠٢٤-٢٠٢٧ وكافة الخطط الوطنية تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية الطموحة، تتطلب هذه الأهداف مشاركة فعالة من القطاع الخاص لضمان تنفيذها بكفاءة وفي الإطار الزمني المحدد. وتلتزم الحكومة بالعمل على تحفيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية ولتشجيع هذه الاستثمارات، حددت الحكومة عدداً من التدخلات لتوسيع دور القطاع الخاص، من بينها مواصلة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وإعداد مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها، إلى جانب الاستمرار في برنامج الطروحات، وتحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة.

وتعكس البيانات الحديثة عُمْق التعاون القائم بين الدولة المصرية وشركاء التنمية متعددي الأطراف

١٠ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). منصة دعم التمويل الرسمي الشامل للتنمية المستدامة (TOSSD). https://www.oecd.org/en/topics/leveraging-private-finance-for-development.html

والثنائيين، حيث تم توجيه أكثر من ١٥,٦ مليار دولار من التمويلات التنموية للقطاع الخاص منذ عام ٢٠٢٠، شملت برامج تمويلية وفنية متعددة، تستهدف تمكين الشركات من الوصول إلى الأسواق، وتوسيع سلاسل القيمة، وتعزيز الابتكار. كما تشمل المحفظة الجارية لمشروعات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مشروعات دعم فني موجهة للقطاع الخاص بقيمة تتجاوز ٢٢٨ مليون دولار، إلى جانب استفادة الشركات الوطنية من فرص المناقصات الدولية المرتبطة بالمشروعات الممولة من شركاء التنمية وبخاصة في القارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، تُعد استراتيجيات التعاون القطرية بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية مثالاً واضحاً على التوجه نحو تمكين القطاع الخاص، من خلال التركيز على ثلاث أولويات رئيسية: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتسريع التحول الأخضر، وتعزيز التنافسية من خلال التحول الرقمي والابتكار وريادة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، سيتم تسليط الضوء على الأدوار المتكاملة لمختلف الأطراف الفاعلة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لحشد التمويلات التنموية لتمكين القطاع الخاص، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل.

أولًا: توسيع نطاق التمويل التنموي لسد الفجوة التمويلية

إن تحقيق الأهداف التنموية يتطلب توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص وتفعيل دوره، من خلال تحسين بيئة الأعمال وإتاحة الأدوات التمويلية المتنوعة والمبتكرة، بما يعزز من فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف.

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

أدوات تمكين القطاع الخاص

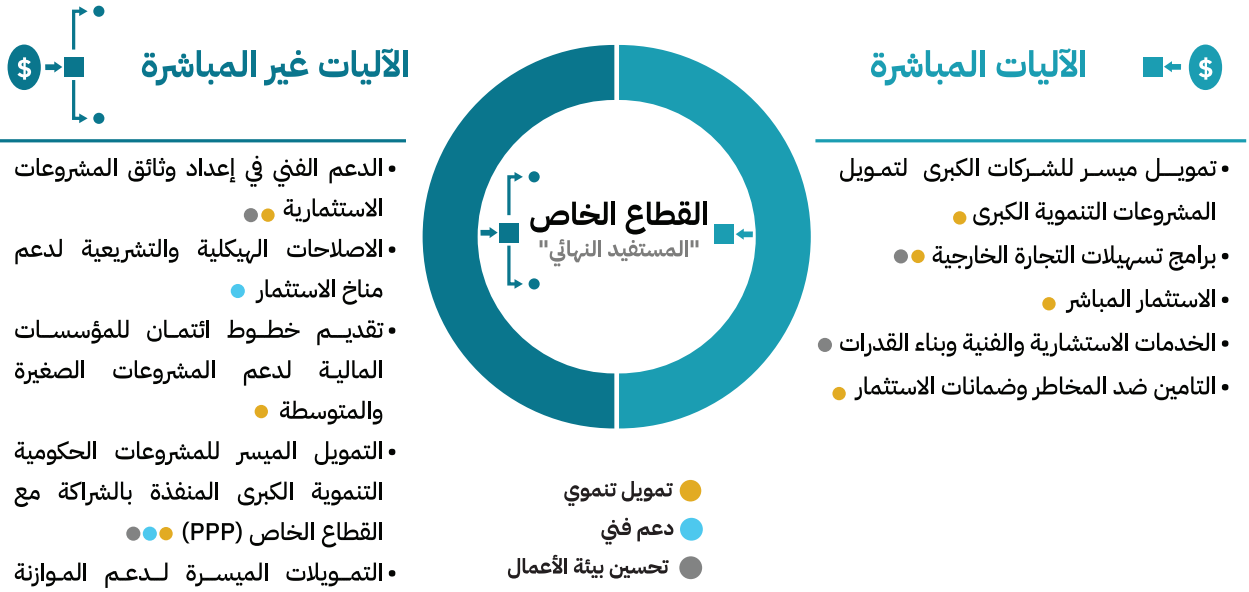

وفيما يلي عرض لبعض أهم الأدوات التمويلية التي يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها:

١. استفادة القطاع الخاص من آليات التمويل التنموي

الأداة	الوصف	الميزة التنافسية
التمويل التنموي الميسّر	تمويل تنموي مُقدَّم بشروط تفضيلية (فترات سماح ممتدة، أسعار فائدة تنافسية، آجال سداد مرنة) لمشروعات البنية التحتية الاستراتيجية والقطاعات الحيوية.	تمكين الشركات من تنفيذ مشروعات ضخمة يصعب تمويلها عبر القنوات التجارية التقليدية وتحفيز الدخول في قطاعات عالية التأثير ومنخفضة الربحية تجارياً
التمويل التجاري	ضمانات ائتمانية وتغطيات لمخاطر التجارة الدولية (الاستيراد/التصدير) تُقدَّم مباشرةً للشركات عبر مؤسسات التمويل التنموي.	تسريع دورة رأس المال العامل وتمكين التوسع في الأسواق العالمية مع إدارة المخاطر مالية.
الاستثمار المباشر	مشاركة مؤسسات التمويل التنموي في ملكية الشركات (كمساهم استراتيجي) عبر ضخ استثمارات مباشرة في مراحل النمو أو التطوير التكنولوجي.	توفير سيولة بدون أعباء خدمة الدين ورفع المصداقية أمام الشركاء المحتملين.
التأمين وضمان المخاطر	أدوات تأمينية متخصصة تُغطي مخاطر الاستثمار في الأسواق الناشئة أو القطاعات عالية المخاطر (سواء كانت مخاطر سياسية، أو اقتصادية).	تقليل مخاطر الاستثمار وتمكين الشركات من دخول أسواق جديدة بغطاء حماية مالي.
الدعم الفني والخدمات الاستشارية	حزم متكاملة من الخدمات الاستشارية (إعادة الهيكلة، التحول الرقمي، التوافق مع المعايير البيئية) تُقدَّم بدعم فني وتمويلي مباشر من شركاء التنمية.	تعزيز الكفاءة التشغيلية وتهيئة الشركات لجذب الاستثمارات التكميلية.
المنح	تمويل غير مسترد يُقدَّم لدعم مبادرات ومشروعات ذات طابع اجتماعي أو بيئي أو تنموي، خاصة في المراحل المبكرة أو في المناطق والقطاعات ذات الأولوية.	تقليل الأعباء المالية على الشركات الناشئة أو المبادرات المجتمعية، وتحفيز الابتكار في القطاعات التنموية ذات الأولوية.

٢. استفادة القطاع الخاص من التمويل التنموي بشكل غير مباشر (من خلال جهة وسيطة)

الأداة	الوصف	الميزة التنافسية
دعم إعداد المشروعات الاستثمارية ودراسات الجدوى	دعم فني للهيئات الحكومية في إعداد دراسات الجدوى المعيارية وصياغة عقود الشراكة (PPP) وفق أفضل الممارسات العالمية.	ضمان شفافية المشروعات وتقليل المخاطر القانونية عند دخول القطاع الخاص في منافساتها.
الإصلاحات التشريعية المدعومة تمويلياً	تمويلات تنموية لتنفيذ حزم إصلاح هيكلي منها (تبسيط التراخيص، تحديث قوانين الاستثمار، إصلاح أنظمة الضرائب) لتحسين مناخ الأعمال.	توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وتنافسية للشركات المحلية والأجنبية.
خطوط ائتمان للقطاع المالي	توجيه تمويلات ميسّرة للبنوك المحلية لإعادة إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط تمويلية مُيسّرة (أسعار فائدة مخفضة، ضمانات مرنة).	توسيع نطاق وصول المؤسسات الصغيرة لتمويل النمو بأسعار غير متاحة بالسوق العادية.
تمويل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام-الخاص (PPP)	تمويل تنموي مُوجَّه للحكومات لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى بآلية PPP، مع تخصيص حزم تمويلية وتشغيلية مُشجعة للقطاع الخاص وتقليل العبء على الموازنة العامة.	فتح أسواق جديدة للشركات محليا ودوليا مع ضمان تمويل حكومي منخفض التكلفة للمشاريع طويلة الأجل.
دعم الموازنة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	قروض ميسّرة لدعم موازنات الدول من أجل تنفيذ إصلاحات داعمة للقطاع الخاص.	توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وتنافسية للشركات المحلية والأجنبية.
تمويل التقارير التشخيصية والقطاعية	إعداد دراسات تحليلية متعمقة حول القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتحديات النظامية التي تواجه القطاع الخاص.	مساعدة المستثمرين على فهم الفرص بوضوح وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة.

المحاور الرئيسية للتعاون مع شركاء التنمية في تمكين القطاع الخاص

من خلال الآليات التمويلية المباشرة وغير المباشرة، والدعم الفني والاستشارات، الذي يتم إتاحته من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تحفيز مُشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية من خلال العمل على **محاور مترابطة،** تهدف إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة، تقوم على التنسيق المؤسسي، والاستفادة من أدوات التعاون الدولي، وربط الأولويات الوطنية بفرص النمو الواعدة.

وتعمل الوزارة مع كافة شركاء التنمية لتمويل مشروعات داعمة للقطاع الخاص بالأخص في المجالات التالية: -

البنية التحتية: يلعب شركاء التنمية دوراً حيوياً في تمويل القطاع الخاص للعمل على تطوير البنية التحتية في مصر. من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى مثل الطرق، والموانئ، وشبكات النقل، ومراكز البيانات والمرافق، بما يُسهم في تحسين جودة الحياة ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

التحول الأخضر: يُساهم شركاء التنمية في دعم التحول الأخضر في مصر من خلال تقديم التمويلات والخبرات لتنفيذ المشروعات البيئية المستدامة. تشمل هذه المشروعات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية وتقليل الانبعاثات الكربونية، مما يعزز من قدرة مصر على مواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

تنمية رأس المال البشري والابتكار: يدعم شركاء التنمية، قطاعات التنمية البشرية والابتكار في مصر عبر تقديم برامج تدريبية وتمويلات لدعم التعليم في كافة مراحله والبحث العلمي. هذه المبادرات تساعد في بناء قدرات سوق العمل وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ونمواً اقتصادياً مبني على المعرفة.

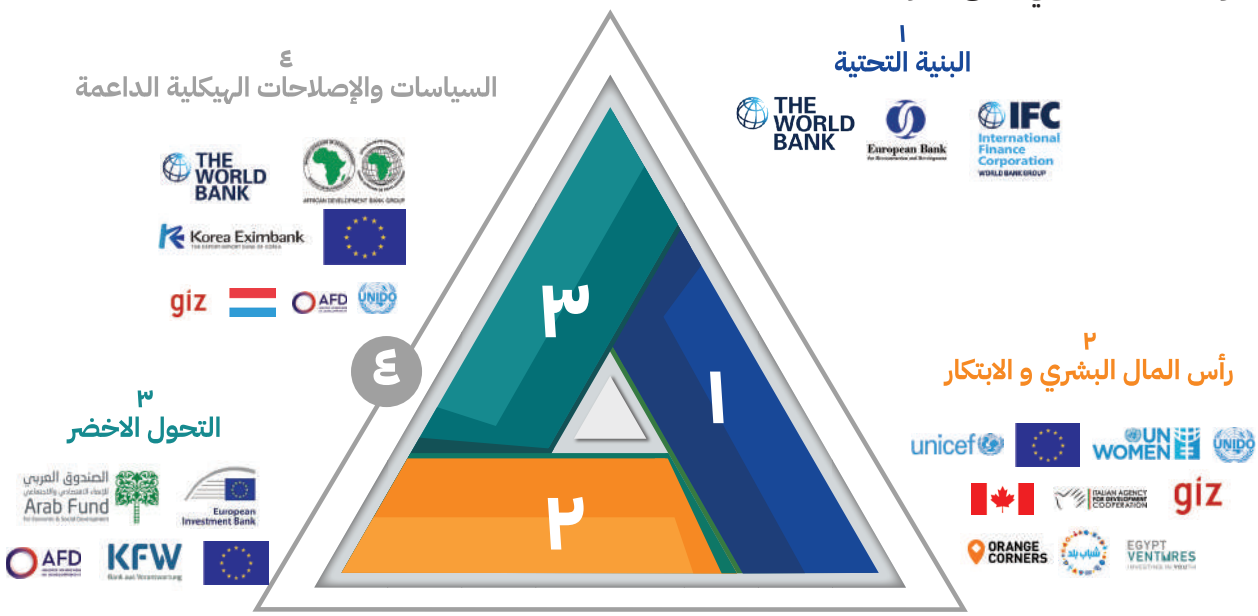

السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة: يلعب شركاءُ التنمية دوراً هاماً في تحسين بيئة العمل والسياسات الداعمة في مصر من خلال تقديم الاستشارات والتمويلات للمشروعات التي تحسن من بيئة الأعمال. هذه الجهود تساعد في تبسيط الإجراءات وتطوير التشريعات الداعمة، مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثانيًا: ماذا قدم شركاء التنمية للقطاع الخاص منذ ٢٠٢٠؟

١٥,٦ مليار دولار تمويلات المؤسسات الدولية للقطاع الخاص في مصر (يناير ٢٠٢٠ حتى تاريخه)

منذ عام ٢٠٢٠، شهد القطاع الخاص تطورًا كبيرًا في علاقاته مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، انطلاقًا من حرص الدولة على دفع دوره في جهود التنمية باعتباره محرك رئيسي للنمو الشامل وتوليد فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تبرُز مساهمات شركاء التنمية الدوليين كعنصر حيوي في دعم البيئة الاقتصادية، من خلال تمويلات موجهة إلى المؤسسات المالية والقطاعات الإنتاجية، وتدخلات فنية لتعزيز القدرات المؤسسية.

وقد شهدت محفظة التمويل التنموي الموجَّه للقطاع الخاص نموًا لافتاً في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت **٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٤**، متفوقة لأول مرة على التمويل التنموي المُوجَّه للقطاع الحكومي، ما

يعكس التحول المتزايد في توجه شركاء التنمية نحو دعم استثمارات القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال الفترة من يناير ٢٠٢٥ وحتى تاريخه، بلغ حجم التمويل ١,١٤ مليار دولار، مما يعزز التوقعات بمواصلة هذا الزخم. وبلغ إجمالي التمويلات المُقدّمة للقطاع الخاص **خلال الفترة من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه نحو ١٥,٦ مليار دولار،** من أكثر من ٣٠ شريك تنمية، وهو ما يعكس تنامي الثقة الدولية في مناخ الاستثمار المصري والدور المتصاعد للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية.

- **مصر منصة دولية للتمويل التنموي للقطاع الخاص**

وتتمتع مصر بتنوع كبير في شركائها الدوليين، حيث يتجاوز عدد شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف الداعمين للقطاع الخاص المصري منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٣٠ جهة. وينعكس هذا التنوع في التعدد النوعي في الأدوات المقدمة من هؤلاء الشركات إلى القطاع الخاص كما يعكس الثقة الكبيرة في استقرار الاقتصاد المصري وآفاق نموه.

وتصدر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، قائمة الشركاء التنمويين بحصة تمويلية تمثل ٢٢٪ من إجمالي التمويلات التنموية، تلاه بنك الاستثمار الأوروبي بنسبة تعادل ٢١٪، بما يعكس الدور المحوري لشركاء التنمية الأوروبيين سواء متعددي الأطراف أو الثنائيين في تمويل البنية التحتية ودعم قدرات القطاع الخاص في مصر والذين يمثلون مجتمعين حوالي ٤٧٪ من قيمة التمويلات التنموية الموجهة للقطاع الخاص في مصر منذ ٢٠٢٠ بمساهمة تعادل حوالي ٧,٣ مليار دولار. كما جاءت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في المركز الثالث بنسبة بلغت نحو ١٩٪، في إشارة واضحة إلى التوجه نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمار المباشر.

شكل ٣٧ توزيع التمويل التنموي حسب شريك التنمية (من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه في ٢٠٢٥)

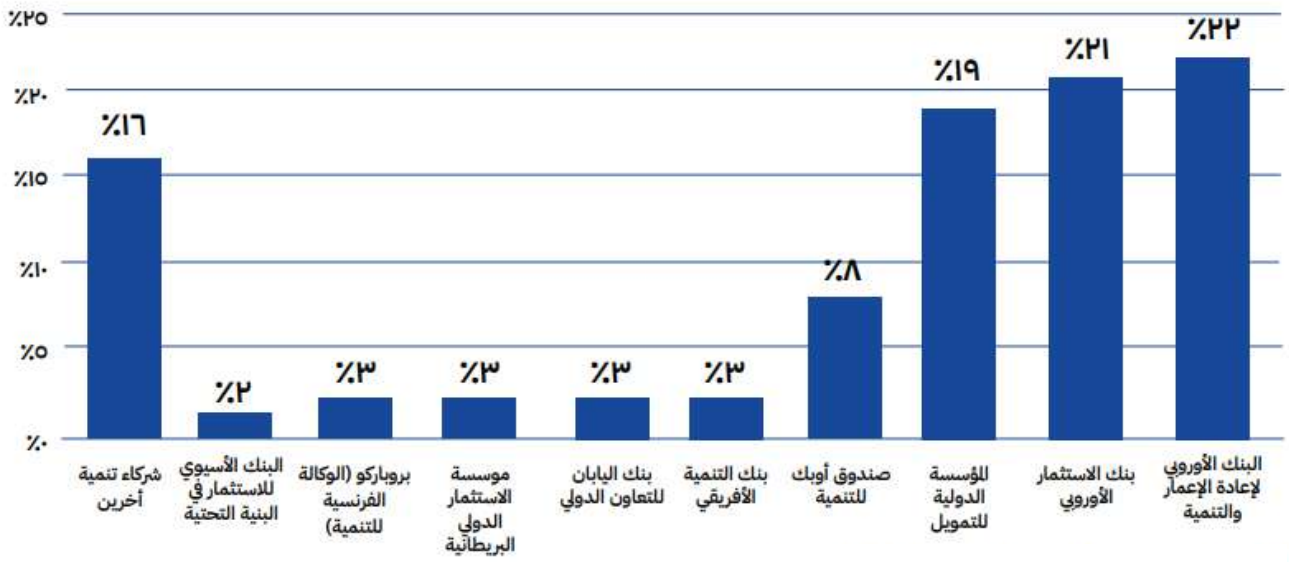

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي.

كما أظهرت البيانات أن التمويل المشترك من خلال آليات متعددة الأطراف مثّل ما يزيد عن ٩,٣٪ من الإجمالي، ما يعكس اتساع نطاق التعاون وتكامل التدخلات التنموية. وبرزت كذلك مؤسسات إقليمية مثل صندوق أوبك للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك اليابان للتعاون الدولي والصندوق السعودي للتنمية، وهو ما يدل على التنوّع الجغرافي والتكامل الدولي في دعم التنمية الاقتصادية المصرية.

- **ترفيع العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي**

في مارس ٢٠٢٤، وخلال القمة المصرية الأوروبية، أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، والسيدة/ أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، ترفيع العلاقات المصرية الأوروبية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، لتدخل الشراكة بين مصر وفريق أوروبا إلى مرحلة تاريخية جديدة، سواء على صعيد العلاقات الثنائية مع الدول، أو مع مؤسسات التمويل الأوروبية.

ويمثل التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص من الدول والمؤسسات الأوروبية ٨ مليار دولار منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥، مستحوذًا على ٥١٪ من إجمالي التمويلات للقطاع الخاص، مما يعكس عمق العلاقة مع الجانب الأوروبي، وفي العام الماضي أعلن الاتحاد الأوروبي عن توفير حزمة مالية بقيمة ٧,٤ مليار يورو لمساندة الاقتصاد المصري في الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٧ موزّعة كالتالي: -

- **٥ مليار يورو:** تمويلات ميسرة لتنفيذ إصلاحات هيكلية ضمن آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة MFA.
- **١,٨ مليار يورو:** استثمارات إضافية للقطاع الخاص عن طريق ضمانات لتقليل المخاطر وزيادة الموارد التمويلية المتاحة للقطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **٦٠٠ مليون يورو:** كمنح تُوجه لدعم مشروعات تنموية ذات أولوية، منها الطاقة والنقل والتعليم الفني.

وبذلك، تُعد هذه الحزمة من أكبر التزامات الشراكة الأوروبية مع دولة من دول جنوب المتوسط، ما يعكس ثقة المجتمع الأوروبي في أجندة الإصلاح الاقتصادي المصري وقدرة الدولة على قيادة تحوّل تنموي فعّال وشامل.

- **آلية ضمانات الاستثمار (EFSD+) : نحو شراكة مبتكرة لتمكين القطاع الخاص**

في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، جاري العمل على تفعيل «آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية»، كإحدى المبادرات المحورية لتعزيز النمو الاقتصادي الأخضر والشامل والمستدام في مصر.

وقد تم تدشين آلية الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة EFSD+ في مصر لضمانات الاستثمار بقيمة ١,٨ مليار يورو، والتي تُعد إحدى بنود الإعلان السياسي الصادر خلال القمة المصرية الأوروبية التي انعقدت في مارس ٢٠٢٤.

وتعد منصة الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة EFSD+ هي أحد المكونات الرئيسية للآلية الأوروبية للتمويل الخارجي، وتهدف إلى تعزيز الاستثمارات المستدامة في البلدان الشريكة، بما في ذلك مصر، من خلال تحفيز دور القطاع الخاص وتوفير أدوات مالية مبتكرة، حيث تتيح استخدام أدوات التمويل المبتكر مثل الضمانات، القروض الميسرة، والتمويل المختلط بهدف تقليل المخاطر أمام المستثمرين وتحفيزهم على المشاركة في مشروعات تنموية في قطاعات استراتيجية مثل: المياه، الطاقة، الزراعة، المناخ، البنية التحتية، والرقمنة.

وتعكس آلية ضمانات الاستثمار الالتزام المشترك من الحكومة والاتحاد الأوروبي، بدعم مشاركة القطاع الخاص في مسيرة التنمية، في إطار استراتيجية شاملة يسعى من خلالها الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة EFSD+ إلى جذب رؤوس الأموال العامة والخاصة عبر أدوات تقاسم المخاطر، مثل الضمانات والتمويل المختلط.

وتتيح الآلية الضمانات لمجموعة واسعة من مؤسسات التمويل الدولية تشمل: بنك الستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية الألماني (KfW)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، وغيرها من المؤسسات، بما يُحفزها على ضخ المزيد من التمويلات التنموية الميسرة للقطاع الخاص، وهو الأمر الذي يحشد المزيد من رؤوس الأموال الخاصة لقطاعات التنمية ذات الأولوية في مصر.

بعد مرور ما يقرب من عام على نجاح مؤتمر الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي ومصر، والذي أتاح العديد من فرص الاستثمار الأوروبية في مصر، يُمثل هذا

إنجـازًا رئيسـيًا جديـدًا في تنفيـذ الشراكـة الاستراتيجيـة بين الاتحـاد الأوروبي ومصر، ليُصبـح الاتحـاد الأوروبي مسـتثمًرا استراتيجيًـا وشريـكًا اقتصاديًـا في النمـو المسـتدام والتحـول الأخضر في مصر.

وستُساعد آلية ضمان الاستثمار في حشد ما يصل إلى ٥ مليارات يورو من الاستثمارات العامة والخاصة بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٧. وتعمـل وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي بصفتهـا المنسـق الـوطني للعلاقـات الاقتصاديـة مـع الاتحـاد الأوروبي، علـى تنفيـذ هـذه الآليـة بالتنسـيق الكامـل مـع المفوضيـة الأوروبيـة وبعثـة الاتحـاد الأوروبي في مصر مـن خلال »منصـة حـافِـز« الدعـم المالي والـفني للقطـاع الخـاص.

وتعمـل وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي علـى تنفيـذ هـذه الآليـة مـن خلال "منصـة حـافِـز" للدعـم المالي والـفني للقطـاع الخـاص، عبر وحـدة مشـاركة القطـاع الخـاص، بالتنسـيق الكامـل مع المفوضيـة الأوروبيـة وبعثـة الاتحـاد الأوروبي في مصر. وتـم إنشـاء فريـق تنسـيقي مخصـص ضمـن المنصـة لتكـون بمثابـة المحـرك التنفيـذي لآليـة "ضمانـات الاسـتثمار مـن أجـل التنميـة" بين مصر والاتحـاد الأوروبي.

ويتولى الفريق التنسيقي المهام التالية:

- تحديـث ومتابعـة قائمـة المشروعـات الاسـتثمارية المقترحـة، بمـا يشـمل رصـد اهتمـام المسـتثمرين والممولـين المحتملـين
- التنسـيق مـع مؤسسـات التمويـل الدوليـة والمسـتثمرين لتوليـد فـرص تمويـل جديـدة باسـتخدام أدوات ضمـان EFSD+
- متابعة التقدم المحقق في تنفيذ المشروعات وتحديث الموقف التنفيذي لها بشكل دوري
- تسـهيل التنسـيق بـين الجهـات الحكوميـة والاتحـاد الأوروبي والمؤسسـات الدوليـة والقطـاع الخـاص، بمـا يضمـن اتسـاق الاسـتثمارات مـع الأولويـات المشـتركة.

ويضـم الفريـق التنسـيقي خبرات متخصصـة مـن وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي والمفوضيـة الأوروبيـة وبعثـة الاتحـاد الأوروبي في القاهـرة، وذلـك لضمـان توفـر الكفـاءة الفنيـة المطلوبـة لتوجيـه أدوات التمويـل وضمانـات الاسـتثمار نحـو المشروعـات ذات الأولويـة.

المستفيدون الرئيسيون من آلية EFSD+

تمثـل آليـة ضمانـات الاسـتثمار مـن أجـل التنميـة (EFSD+) مثـالًا بـارزًا للتعـاون متعـدد الأطـراف، حيـث تتفاعـل مرونـة الأدوات الماليـة والقـدرة علـى ابتـكار آليـات تمويـل جديـدة لتلبيـة احتياجـات مجموعـة واسـعة مـن الجهـات الفاعلـة. بفضـل هـذه الآليـة، يمكـن دمـج الجهـود بين الاتحـاد الأوروبي ومؤسسـات التمويـل الدوليـة والبنـوك المحليـة، والشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسـطة، ممـا يسـمح بتنفيـذ اسـتثمارات اسـتراتيجيـة شـاملة ومبتكـرة، وتعزيـز فـرص التمويـل المتاحـة لـكل هـذه الفئـات بمـا يضمـن تحقيـق النمـو الاقتصـادي المسـتدام والتحـول الأخضر.

تسـتهدف هـذه الآليـة مجموعـتين رئيسـيتين مـن المسـتفيدين عبر مسـارين مختلـفين:

المسار الأول: دعـــم الشركـــات الكبرى والمشـــروعات الاستراتيجية

تقـوم EFSD+ بتقديـم ضمانـات لمؤسسـات التمويـل الدوليـة، والتـي تسـتخدم هـذه الضمانـات لتـوفير تمويـلات كبيـرة مباشـرةً أو بالمشـاركة في مشروعـات اسـتراتيجيـة ضخمـة مـع شركات كبرى، بهـدف تعزيـز قطاعـات اسـتراتيجية ومبتكـرة مثـل الطاقـة الخضراء والصناعـات ذات التقنيـات المتطـورة.

مثـال (١): برنامـج KfW "التحـول الأخضر" (Green Transition)، لدعـم المشروعـات الكبرى التي تعـزز الانتقـال إلى اقتصـاد أكثر اسـتدامة.

مثـال (٢): برنامـج EBRD "Hi-BAR" لدعـم اسـتثمارات الهيـدروجين الأخضر والمـواد الأولية الحيويـة، والاسـتثمارات المناخيـة والتقنيـات الخضراء المبتكـرة.

المسار الثاني: دعـم المشـروعات الصغيرة والمتـوسطة (SMEs)

في هـذا المسـار، تمنـح EFSD+ الضمانـات لمؤسسـات

التمويل الدولية، والتي بدورها تقوم بمنح ضمانات تقاسم المخاطر للبنوك المحلية. تستخدم البنوك المحلية هذه الضمانات لتقديم قروض ميسرة ومبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قدرات هذه المشروعات على النمو والتوسع والمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة.

مثال (١): برنامج بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) "ضمانات التمويل الجزئي لحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الأخضر والتمويل الشامل" (MSME Access to Green Growth and Inclusive Finance Partial Portfolio Guarantee - PPG Component).

مثال (٢): برنامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) "للشمول المالي" (Financial Inclusion)، الذي يوفر تسهيلات لتقاسم المخاطر تصل إلى ٥٠٪ من القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال بنوك محلية مثل بنك قطر الوطني (QNB)، البنك التجاري الدولي (CIB), وآخرين.

تهدف هذه الهيكلية الواضحة والمسارات المحددة إلى تحقيق تكامل فعّال بين مختلف الأطراف المعنية من القطاع الخاص، مما يسهم في تنويع مصادر التمويل ودعم الاستثمارات النوعية التي تُعزّز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، مع التركيز بشكل خاص على التحول الأخضر وتعزيز الابتكار.

تركز على دعم الاقتصادات الانتقالية (Transition Economies) من خلال تمويل المشروعات وتعزيز التنمية المستدامة.

ويعمل البنك في مصر منذ عام ٢٠١٢، ومنذ ذلك الحين، تطورت عمليات البنك حتى أصبحت مصر في غضون ٤ أعوام (ولا تزال) أكبر دولة عمليات للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. حيث استثمر أكثر من ١٣,٨ مليار يورو لتمويل ١٩٤ مشروعًا في مختلف مجالات التنمية ويحظى القطاع الخاص بنصيب كبير من تلك التمويلات. ففي عام ٢٠٢٤ وحده تم استثمار ١,٥ مليار دولار، كان منها ٩٨٪ موجه للقطاع الخاص.

ويعتمد البنك في نشاطه في مصر على استراتيجية متكاملة تعكس أولويات الدولة المصرية، وتستهدف دعم القطاع الخاص، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتمكين المرأة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

منذ عام ٢٠٢٠ وحتى منتصف ٢٠٢٥، قام البنك الأوروبي بإبرام ٩٤ مشروع بقيمة إجمالية ٣.٥ مليار دولار شملت قطاعات متعددة، أبرزها، الصناعة والطاقة والبنية التحتية التي تُمثل الحصة الأكبر من محفظة البنك، وكذلك القطاع المصرفي، من خلال خطوط ائتمان موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن القطاع الزراعي والنقل والمرافق، ودعم سلاسل الإمداد الغذائية.

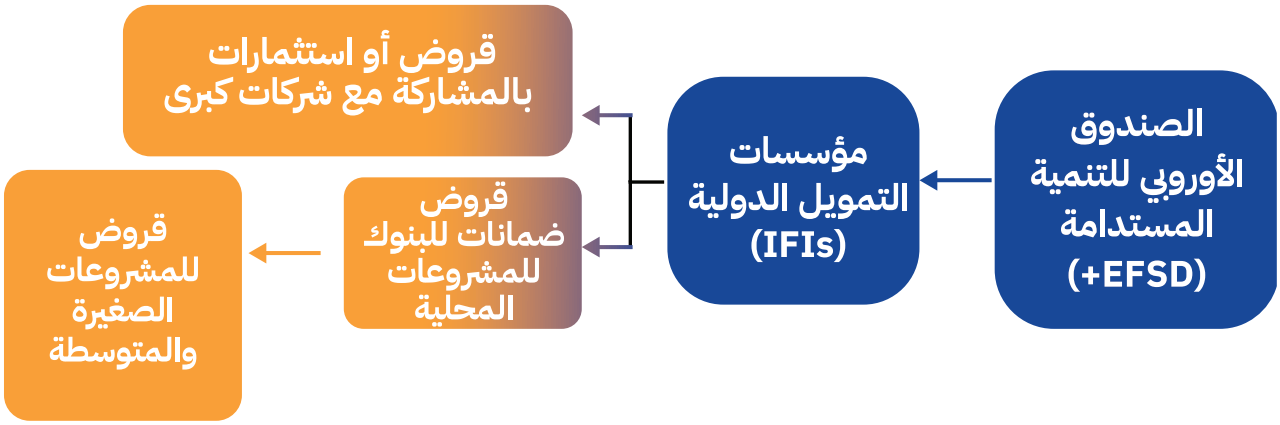

- **البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**

يُعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) أحد أبرز المؤسسات المالية متعددة الأطراف التي

إلى جانب الإتاحة المباشرة للتمويل، قام البنك بدور شريك التنمية الرئيسي في محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي»، من أجل حشد التمويلات

شكل ٣٨ توزيع التمويل التنموي للقطاع الخاص من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥)

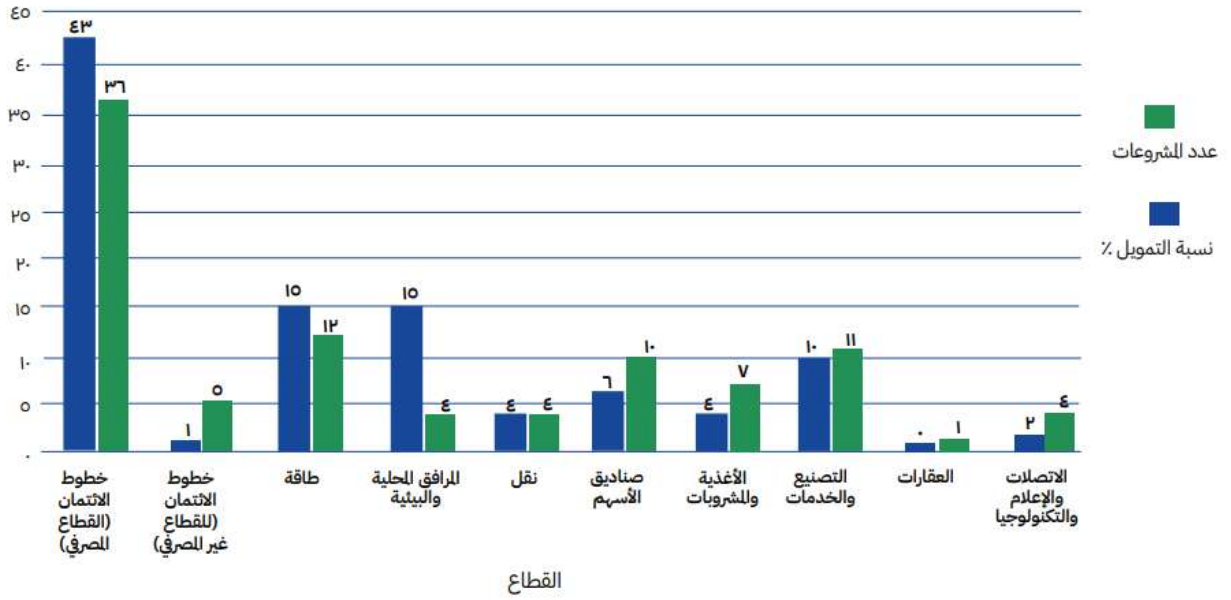

المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية.

الميسرة والدعم الفني لمشروعات الطاقة المتجددة، وهو ما ساهم في حشد نحو ٣,٩ مليار دولار تمويلات ميسرة من مؤسسات دولية مختلفة للقطاع الخاص، لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤ جيجاوات، وسوف يتم التطرق لهذا الأمر بالتفصيل في التقرير.

كما أولى البنك اهتماماً كبيراً بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، من خلال أدوات تمويلية متنوعة من بينها خطوط الائتمان الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك والتي تجاوزت قيمتها ٣٨٠ مليون دولار، وتمويل الشركات الناشئة من خلال ١٠ مشروعات ضمن صناديق الأسهم الخاصة بقيمة ٢٠٠ مليون يورو، إلى جانب ٢ من الشركات الناشئة من خلال ضمن مبادرة تمويل الابتكار (VCIP) بقيمة ١٠,٨ مليون يورو، فضلًا عن المشروعات التي تُدعم تمكين المرأة في القطاع الخاص، وزيادة مشاركتها اقتصاديًا في مختلف القطاعات.

- **بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)**

يُعد بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، الذراع التمويلية للاتحاد الأوروبي، من أقدم شركاء التنمية لمصر، حيث بدأ نشاطه في البلاد منذ عام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بدور محوري في تمويل مشروعات البنية التحتية، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم قدرات القطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من التزامه بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في دول الجوار الأوروبي.

منذ عام ٢٠٢٠، شهد التعاون بين البنك ومصر تطوراً نوعياً، إذ خصّص البنك ما يقرب من **٣,١ مليار يورو** على هيئة خطوط ائتمان ميسّرة لأربعة من أكبر البنوك المصرية، وهي: بنك مصر، والبنك الأهلي المصري، وبنك القاهرة، وبنك الإسكندرية، لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وهو ما ساهم في إتاحة التمويل لأكثر من ١٣ ألف مشروع صغير ومتوسط، مما أسهم في توفير أكثر من ٢٤٢ ألف فرصة عمل في مختلف المحافظات والقطاعات الاقتصادية.

كما عزز البنك من تواجده في قطاع الشركات الكبرى، من خلال توفير التمويل الميسرة للشركة المصرية للاتصالات، بقيمة ١٥٠ مليون يورو، لتمويل مشروع التوسع في تغطية الإنترنت المحمول خاصة في المناطق النائية، وهو أول تمويل مباشر يوجه لقطاع الشركات الكبرى في مصر منذ عام ٢٠١٠، ما يشير إلى الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على جذب تمويلات نوعية للقطاع الخاص.

كما أن بنك الاستثمار الأوروبي هو شريك التنمية الرئيسي في محور النقل المستدام من منصة «نُوَفِّي+»، عن طريق توفير التمويلات الميسرة اللازمة لدعم استثمارات القطاع الخاص.

وفي سياق دعم الابتكار وريادة الأعمال، ضخ البنك نحو **١,١ مليار يورو في ٢٠ صندوقاً للأسهم الخاصة وصناديق رأس المال المخاطر محلية وإقليمية** تعمل على تمويل الشركات الناشئة والمبتكرة في مصر. وتغطي هذه الاستثمارات قطاعات متنوعة تشمل الرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا، والصناعات الدوائية، والخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية. وقد استفادت منها مجموعة من الشركات الناشئة المصرية البارزة مثل «ناوي»، و«بريمور»، وغيرها من الشركات.

فضلًا عن التمويلات نفذ البنك أربعة برامج للدعم الفني بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية، بهدف تطوير قدراتها في إدارة المخاطر وتحسين أدوات التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل بنك مصر، وبنك الإسكندرية، وEG Bank، كما موّل البنك دراسة الجدوى الخاصة بمشروع محور قناة السويس، دعماً للجهود الوطنية نحو إنشاء مناطق لوجستية ومراكز اقتصادية متكاملة.

وفي إطار جهود الدولة للتوسع في الاقتصاد الأخضر، يعمل البنك حالياً على تعبئة تمويل لمشروع إنتاج الأمونيا الخضراء في منطقة العين السخنة بسعة إنتاج تصل إلى ٧٤ ألف طن سنوياً. ويُعد هذا المشروع، المنفذ بالشراكة مع شركة Scatec، من أولى المبادرات الإقليمية الرائدة في مجال الهيدروجين الأخضر، وتم توقيع خطاب النوايا بشأنه خلال مؤتمر مصر–الاتحاد الأوروبي للاستثمار.

- **مؤسسة التمويل الدولية (IFC)**

تُعد مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، من أبرز شركاء التنمية لمصر في تمكين القطاع الخاص، وعلى مدار عقود من الشراكة، أصبحت مصر واحدة من أكبر دول العمليات لمؤسسة التمويل الدولية، بمحفظة استثمارات تتجاوز قيمتها ٩ مليارات دولار، ومحفظة للدعم الفني تتجاوز قيمتها ٢٤ مليون دولار، من خلال مجموعة متكاملة من الأدوات التنموية، تشمل التمويل المباشر للشركات سواء من خلال القروض أو الاستثمارات في الأسهم، فضلًا عن توفير خدمات استشارية تستهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرات المؤسسية. كما تعمل المؤسسة على دعم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، بالتعاون مع الجهات الحكومية، بما يسهم في تهيئة مناخ أكثر جاذبية للاستثمار.

وساهمت مؤسسة التمويل الدولية في توفير حزمة تمويلية متنوعة لعدد من البنوك العاملة في مصر، من بينها مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، حيث حصل مؤخرًا على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة بقيمة ٥٠ مليون دولار، لدعم نمو البنك وتمكينه من توسيع تمويله للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبنك مصر من خلال تمويل بقيمة ٢٣٤ مليون دولار، خُصص نصفه لدعم الشركات الصغيرة المملوكة للنساء، ضمن إطار برنامج «ذات – ZAAT" لتعزيز التوجيه والمشورة لرائدات الأعمال، وبنك البركة– مصر: تمويل مرابحة بقيمة ٥٠ مليون دولار، وُجّه لدعم آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تخصيص ٢٥٪ من التمويل للشركات النسائية.

كما حصل بنك القاهرة على تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، نصفه مخصص للمشروعات النسائية، والبنك التجاري الدولي (CIB) والتجاري وفا بنك حصلا على تمويلات بلغت ١٥٠ و٢٠ مليون دولار على التوالي، بهدف تعزيز التمويل الموجه للشركات الصغيرة والناشئة، ودعم خطط النمو الأخضر.

كما ساهم البنك في تمويل إصدار أول سند استدامة في مصر وأكبر سند من نوعه لبنك خاص في إفريقيا، للبنك العربي الأفريقي الدولي، بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من قبل IFC، و١٠٠ مليون دولار من كل من EBRD وBII، خُصص ٧٥٪ منه لمشروعات خضراء، و٢٥٪ لتمويل مشروعات شاملة وصغيرة.

كما تعمل المؤسسة على تنفيذ مجموعة من البرامج التي تستهدف معالجة الفجوة بين الجنسين في فرص العمل والتمويل، وتعزيز الإطار التشريعي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لدعم إصدار تعريف

موحد لمشروعات النساء بالبنوك، وتقديم توصيات لإصلاحات تشريعية في قانون العمل وتطبيق مبدأ المساواة في الأجور.

فضلًا عن المساهمة في الاستثمار في عدد من صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر لدعم الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة، منها، صندوق «لوراكس كابيتال»، وصندوق ازدهار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والتصنيع، و«الجبرا فينشرز» لدعم شركات التكنولوجيا الناشئة، وصندوق «ديسربتك» للتكنولوجيا المالية، قامت المؤسسة أيضاً بضخ الاستثمارات والتمويلات للعديد من الشركات الناشئة والشركات المليارية المصرية مثل فوري، ومكسب، وإم إن تي حالًا، لدعم توسعاتها المحلية والإقليمية.

الخدمات الاستشارية لبرامج الطروحات وتمكين القطاع الخاص

وعلى رأس برامج التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، الخدمات الاستشارية التي تقدمها للحكومة المصرية، من أجل تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، بموجب الاتفاق الذي تم توقيعه في يونيو ٢٠٢٣، لدعم جهود الدولة في طرح الشركات المملوكة للدولة استغلالًا للخبرات الكبيرة التي تمتلكها مؤسسة التمويل الدولية، وتنفيذًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة. فضلًا عن اتفاقية الخدمات الاستشارية لدعم رؤية الدولة في طرح ١١ مطارًا للقطاع الخاص لتعظيم مشاركة الشركات المحلية والأجنبية في إدارة المطارات المصرية.

منصة الضمانات الموحدة لمجموعة البنك الدولي

ومن أجل تعظيم الاستفادة من الآليات التمويلية المبتكرة المتاحة من مجموعة البنك الدولي، ومؤسساته التابعة ممثلة في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق مع البنك للاستفادة من منصة الضمانات الموحدة التي أطلقها العام الماضي، والتي تتيح آليات مبسطة وأقل تعقيدًا وأكثر فعالية للاستفادة من ضمانات الاستثمار للقطاع الخاص، بدلًا من تعدد القنوات والإجراءات، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقًا أكثر للقطاع الخاص المصري.

- **الأمم المتحدة والوكالات والبرامج والصناديق التابعة لها**

تلعب الوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة دوراً محورياً في تسريع التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر من خلال شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص وتعزيز الدعم الفني. وتندرج هذه الجهود ضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF ٢٠٢٣-٢٠٢٧)، والذي يُشكّل إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ومن خلال منظومة الأمم المتحدة في مصر من خلال شراكاتها مع القطاع الخاص إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تدعم التنمية المستدامة، وتشمل تعزيز سبل العيش المستدامة ودعم ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين شروط العمل اللائق، وزيادة فرص التوظيف وتنمية المهارات الحياتية والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وتوسيع نطاق الشمول المالي وتعميقه ليشمل شرائح أوسع، وتعزيز الشمول الاقتصادي، مع تركيز خاص على التمكين الاقتصادي للمرأة، وتسريع التحول نحو نماذج اقتصادية مستدامة، مثل الاقتصاد الدائري، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق.

وتقوم الوكالات والبرامج والصناديق الأممية في مصر بتوسيع نطاق شراكاتها مع الكيانات الاقتصادية الفاعلة بهدف تعظيم أثر القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع غرفة التجارة الأمريكية (AmCham)، التي تضم أكثر من ٢,٠٠٠ عضو مجتمع الأعمال في شركات عاملة في قطاعات متنوعة مثل الطاقة، التعليم، الصناعة، الزراعة، الرعاية الصحية، النقل، والسياحة. أثمرت هذه الشراكة عن إطلاق ثلاثة تقارير أعمال وطنية تستعرض مساهمات القطاع الخاص في التنمية المستدامة، إلى جانب تنظيم جلسات حوارية موسعة حول أهداف التنمية المستدامة، تضمنت مناقشات حول التحديات المحتملة

والآليات التي يمكن للقطاع الخاص اعتمادها لتوحيد الجهود.

وفي سياق متصل، أسهم مشروع "EYE FORSA" التابع لمنظمة العمل الدولية في تحسين فرص توظيف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية مثل «تكافل وكرامة»، من خلال معارض توظيف وتدريب موظفي الموارد البشرية في القطاع الخاص. كما عملت منظمة العمل الدولية (ILO) بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية، على تطوير وعي القطاع الخاص بأهمية التحول من العمل غير الرسمي إلى الرسمي.

كما تقوم مبادرة فريق العمل الأممي المشترك للتكنولوجيا والابتكار (UN-JTDI) بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى عدد من وكالات الأمم المتحدة، بتعزيز جهود مصر في دفع التنمية من خلال دعم تصميم مشروعات حكومية مبتكرة قائمة على التكنولوجيا والابتكار والشراكات مع القطاع الخاص.

وتعمل الأمم المتحدة من خلال أكثر من ٢٣٠ شراكة ثنائية مع شركات على تعزيز أهداف التنمية المستدامة عبر دعم وتعزيز أنشطة هذه الشركات الأساسية، في قطاعات الزراعة الذكية مناخيًا، والأمن الغذائي، وتمكين رائدات الأعمال، والشركات الناشئة.

وتتجه الأمم المتحدة إلى تعميق شراكاتها مع القطاع الخاص من خلال التوسع في المبادرات ذات الأثر الفعال في مجالات الوظائف والتعليم، والنظم الغذائية، وتمكين الشباب. وقد تم تشكيل فريق عمل مشترك بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص ليكون بمثابة منصة تنسيقية لدفع الابتكار وتعبئة الموارد. كما تعمل الأمم المتحدة على بناء تحالفات استراتيجية مع الشركات الرائدة لتسريع التحول نحو اقتصاد أخضر شامل، وتعظيم أثر القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي المستدام في مصر.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP IICPSD) على ربط مركز الشراكات في منصة «حافز» بأداة «خريطة المستثمر لأهداف التنمية المستدامة» (SDG Investor Map)، وهي أداة تحليل سوق طُورت بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتهدف إلى ترجمة الاحتياجات التنموية إلى فرص استثمارية ملموسة، مما يُسهّل على المستثمرين تحديد مجالات استثمارية تحقق عوائد مالية وفي الوقت ذاته تُسهم في تحقيق أثر تنموي مستدام يتماشى مع أولويات الدولة و«رؤية مصر ٢٠٣٠».

شكل ٣٩ توزيع التمويل التنموي حسب القطاعات المستفيدة

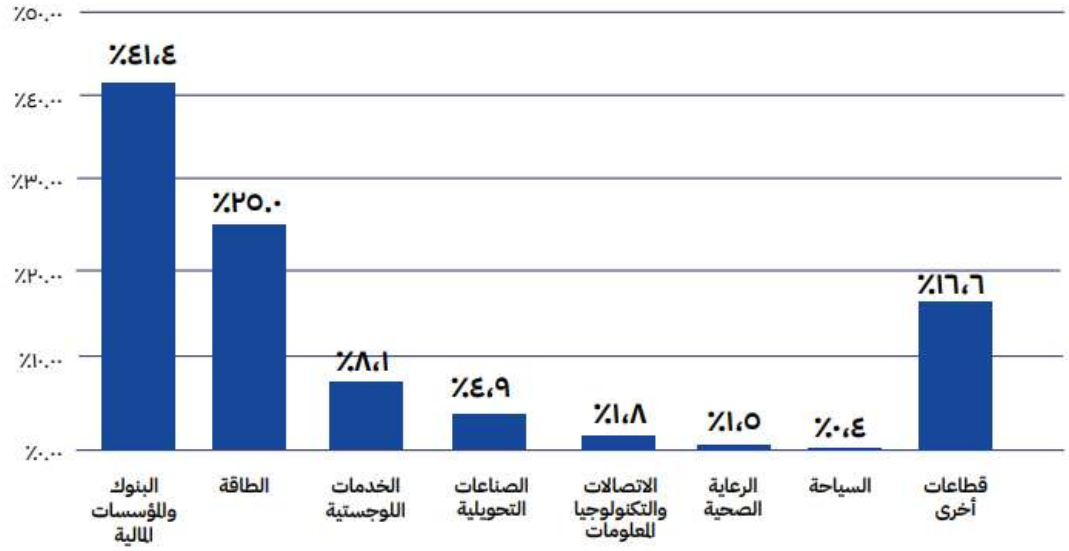

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي (من يناير ٢٠٢١ إلي مايو ٢٠٢٥)

ثالثًا: تسريع وتيرة التنمية في القطاعات الاستراتيجية

منذ عام ٢٠٢٠ شهدت التمويلات التنموية للقطاع الخاص تنوعًا يتسق مع توجه الدولة نحو تمكين القطاع الخاص في القطاعات التنموية ذات الأولوية خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والكهرباء وهو ما ساهم في حصول هذا القطاع على نحو ٢٥٪ من إجمالي التمويلات التنموية، بينما جاء القطاع المالي والبنوك في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٤٪ من التمويلات، تعزيزًا لدور مؤسسات التمويل الدولية في دعم القطاع المالي من خلال تمويلات رأس المال والتمويلات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بينما استحوذت البنوك على ٨٤٪ من التمويلات الموجهة للقطاع المالي، وهو ما يؤكد دورها المحوري كوسيط تنفيذي لشركاء التنمية الدوليين في إعادة ضخ التمويلات في الأسواق وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأخذت صناديق الاستثمار المباشر دوراً متنامياً بحجم تمويل تجاوز ٤٤٥ مليون دولار، يعكس دعمًا موجهًا للشركات متوسطة الحجم ذات النمو السريع. كما شهد مجال رأس المال المخاطر (Venture Capital) تمويلاً قدره ١٠٩ ملايين دولار، وهو ما يُعد

شكل ٤٠ توزيع التمويل التنموي الموجه للمؤسسات المالية حسب نوع المؤسسة

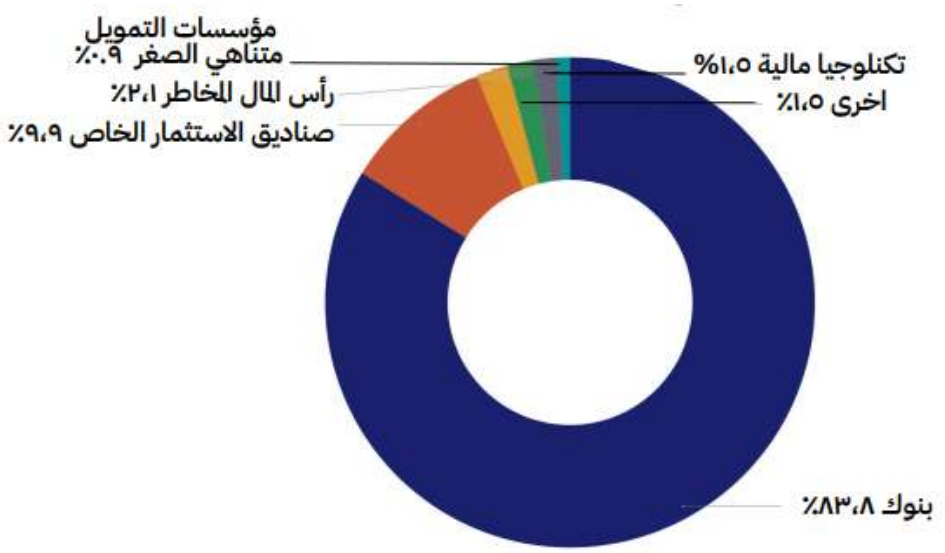

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي.

مؤشراً إيجابياً على بداية تحول تدريجي نحو تمويل أكبر للشركات الناشئة.

وقد أثبتت الشركات الناشئة أهميتها في تقديم ابتكارات تنموية، لا سيما في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، الذي شهد زخمًا متصاعداً خلال السنوات الأخيرة، حيث استحوذت الشركات العاملة فيه على أكثر من ٧٨ مليون دولار من التمويلات التنموية. ومن اللافت أن شركتين مصريتين تُصنفان ضمن الشركات المليارية (Unicorns) وهما Fawry وMNT-Halan، كانتا من بين المستفيدين من هذا النوع من التمويل. فقد حصلت Fawry Microfinance، التابعة لـFawry، على تمويل بقيمة ١٠ ملايين دولار من الصندوق المصري الأمريكي للمشروعات (EAEF) عام ٢٠٢١، وذلك بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كوفيد-١٩. كما حصلت MNT-Halan، التي تقدم حلولاً مالية رقمية متكاملة تشمل الإقراض، والدفع، والتجارة الإلكترونية، على استثمار مباشر من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لدعم خططها التوسعية بقيمة ٤٠ مليون دولار وذلك ضمن جولة تمويلية بقيمة ١٥٧.٥ مليون دولار عام ٢٠٢٤.

- **مصر مركز إقليمي الطاقة المتجددة**

جاء قطاع الطاقة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥٪ من إجمالي التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص، مدفوعاً بزخم متزايد نحو مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد. ويُعَد هذا الاتجاه انعكاساً لتوجه واضح نحو دعم التحول الأخضر وتعزيز أمن الطاقة في مصر، حيث لعب شركاء التنمية الدوليين دوراً محورياً في تمويل عدد من المشروعات الاستراتيجية، من خلال توفير التمويلات الميسّرة والدعم الفني والتقني.

ومنذ قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق برنامج **«نُوَفّي»**، بالتعاون مع شركاء التنمية، من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، الذي يتولى دور شريك التنمية الرئيسي في قطاع الطاقة، كما تمت الإشارة من قبل، تم حشد تمويلات بنحو ٤ مليارات دولار من أصل ١٠ مليارات مستهدفة لمحور الطاقة، ما أسفر عن توقيع اتفاقيات شراء طويلة الأجل للطاقة المتجددة مع شركات القطاع الخاص بقدرات إجمالية بلغت نحو ٤,٢ جيجاوات. وتضمنت جهود العمل ضمن إيقاف تشغيل محطات حرارية بقدرات تصل إلى ١٢٠٠ ميجاوات من أصل ٥٠٠٠ ميجاوات مستهدفة ضمن البرنامج مما يسهم في توفير ١,٢ مليار دولار سنوياً كان يتم إنفاقها على توفير الوقود اللازم لتشغيل هذه المحطات.

أبرز مشروعات الطاقة المتجددة الممولة من شركاء التنمية للقطاع الخاص:

- محطة طاقة الرياح في خليج السويس (١١٠٠ ميجاوات)، باستثمار يبلغ ١,١ مليار دولار، ويشارك في تمويلها عدد من الشركاء من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بنك التنمية الأفريقي (AfDB)، مؤسسة الاستثمار البريطانية (BII)، المؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية (DEG)، صندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID)، وصندوق الطاقة العربي (APICORP سابقاً)
- مشروع مزرعة رياح خليج السويس ٢ بقدرة ٦٥٠ ميجاوات، باستثمار ٧٢٥ مليون دولار بتمويل من بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD).
- محطة أبيدوس بمدينة كوم أمبو بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، باستثمار ٥٠٠ مليون دولار، بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، شركة التمويل الهولندية للتنمية (FMO)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).
- محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية (٢٠٠ ميجاوات) باستثمار ١٨٢ مليون دولار بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بنك التنمية الأفريقي (AfDB)، صندوق المناخ الأخضر (GCF)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID) .
- مشروع أمونت لطاقة الرياح (٥٠٠ ميجاوات) في رأس غارب، فيُعد مثالًا على التمويل التشاركي بين عدد من الشركاء مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، مجموعة سوميتومو ميتسوي المصرفية (SMBC)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered)، باستثمار بلغ ٧٠٠ مليون دولار.
- مشروع توليد ١ جيجاوات من الطاقة الشمسية باستخدام حلول تخزين الطاقة (BESS)، بالإضافة إلى مشروع الهيدروجين الأخضر (Egypt Green Hydrogen)، مما يعكس تنوع أدوات التمويل واتساع نطاق الشراكات الدولية لدعم تحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة.

الاستثمارات الخضراء - المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي"

تمثل المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي» نموذجا رائدا للتمويل العادل والميسر، والذي يربط بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة بغرض تسريع وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تطوير مشروعات متكاملة في القطاعات الثلاثة، بما يسهم في تحقيق أهداف مصر المناخية وتعزيز الأمن المائي والغذائي، وتسريع الوصول إلى المساهمات المحددة وطنيا والتي تستهدف الوصول إلى زيادة نسبة المصادر المتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

بحلول نهاية ٢٠٢٤، تمكنت المنصة من تعبئة تمويلات ميسرة للقطاع الخاص بقيمة ٤ مليار دولار، وذلك من خلال العديد من شركاء التنمية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك التنمية الأفريقي، ومؤسسة التمويل البريطانية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية. شملت المشروعات الممولة محطات طاقة متجددة بقدرة إجمالية ٤,٢ جيجاوات، منها محطة رياح بخليج السويس (٦٥٠ ميجاوات)، ومحطة «أبيدوس» الشمسية بأسوان (٥٠٠ ميجاوات)، ومشروع كوم أمبو، بالإضافة إلى مشروعات في البحر الأحمر والزعفرانة. كما دعمت المنصة إغلاق وتشغيل محطات حرارية تقليدية بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات، ما يخفض انبعاثات الكربون بنحو ١٧ مليون طن سنويًا ويوفر مليارات الدولارات في الوقود.

تواكب هذه الجهود تطوير شبكة الكهرباء الوطنية لربط قدرات جديدة بـ٣٧٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية و٢٨٤٠ ميجاوات/ساعة من التخزين بالبطاريات بحلول صيف ٢٠٢٥، بدعم من البنك الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. تشمل المشروعات محطة «إيميا» ببنبان، ومحطة «سكاتك» بنجع حمادي، ومحطة «مصدر» بالواحات، إلى جانب محطة محولات العاشر من رمضان.

في مجال الهيدروجين الأخضر، وفي سياق إنشاء «المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر» بغرض توحيد السياسات وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الواعد بما يشمل ذلك من حوافز تصل إلى خصومات ضريبية بنسبة ٥٠٪ وضمانات قانونية للمستثمرين، ساهم برنامج «نُوفِّي» في تعزيز الشراكة مع شركة «سكاتك» النرويجية، والتي وصلت استثماراتها إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار في مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا والطاقة الشمسية، بما في ذلك مشروع العين السخنة، ومجمع الألومنيوم بنجع حمادي.

كما تشهد المنصة تقدما ملموسا في محور المياه، من خلال مشروعات تحلية المياه بالطاقة المتجددة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، وتوسيع استخدام أنظمة الري بالطاقة الشمسية في الوادي الجديد بدعم من الصندوق العربي.

وفي محور النقل المستدام، والذي يمثل أول امتداد للبرنامج (نُوفِّي+)، تم توقيع اتفاقيات لتمويل خط سكة حديد الروبيكي-العاشر-بلبيس، ويتم العمل على دراسات مترو أبو قير وتوسعة الخط الأول للمترو، بدعم من شركاء تنمويين.

تعكس هذه الجهود التزام مصر بقيادة التحول الأخضر من خلال استثمارات ضخمة وشراكات دولية استراتيجية، مما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للمشروعات الخضراء بقطاعات المياه والغذاء وكذلك للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. كما أثبتت المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي» أنها نموذج عالمي رائد وقابل للتطبيق بغرض تعبئة التمويل المناخي الميسر، وتعزيز الشراكات الفعالة بين الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص. وقد أرست المنصة نموذجا عمليا يمكن الدول النامية من تحقيق التوازن المنشود بين أهدافها التنموية والتزاماتها المناخية، من خلال مشروعات متكاملة تحقق الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي المنشود.

- **تعظيم دور مصر كمركز لوجستي**

شهد قطاع الخدمات اللوجستية والنقل في مصر تطوراً ملحوظًا بفضل مجموعة من المشروعات الاستراتيجية التي استهدفت تعزيز البنية التحتية للموانئ وتوسيع قدرات النقل والتخزين وربطها بالأسواق المحلية والدولية. وجاء إجمالي التمويل الذي استفاد منه القطاع الخاص في هذا المجال حوالي مليار دولار منذ عام ٢٠٢١.

ومن أبرز هذه المشروعات محطة الحاويات الثانية في ميناء دمياط، التي يتم تنفيذها بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وDEG، وProparco، بحزمة تمويلية بقيمة ٤٥٥ مليون دولار، ويستهدف هذا المشروع الذي يتم كشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) في رفع الطاقة الاستيعابية للميناء إلى ٣,٣ مليون حاوية نمطية وتوفير أكثر من ٢٢٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما تساهم مؤسسة الاستثمار البريطاني (BII) في تمويل توسعة ميناء السخنة بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار، فيما موّل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مشروع ميناء أكتوبر الجاف بمبلغ ٣٠,٤ مليون دولار في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص أيضا، إضافة إلى تمويل لاحق بقيمة ٧ ملايين دولار لخدمات لوجستية مرتبطة بالميناء عام ٢٠٢٣. كذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية دعماً استشارياً بقيمة ٣,٧ مليون دولار لمشروعات النقل والتخزين. تسهم هذه الاستثمارات في دعم ربط مصر بالأسواق العالمية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتعزيز النقل متعدد الوسائط، إضافة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية.

واستفادت شركة «بيكو مصر» من تمويل تنموي ميسر بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، مما مكّنها من إنشاء أول مجمع صناعي إقليمي لها في مدينة العاشر من رمضان. يشمل المشروع مركزًا للبحث والتطوير، وخطوط إنتاج بطاقة سنوية ١,١ مليون وحدة، وحصل على شهادة LEED Gold، وهي من أرفع الشهادات العالمية في الأداء البيئي, تأكيدًا على التزامه بالاستدامة. يمثل المشروع نموذجًا ناجحًا لتوظيف التمويل التنموي في تعزيز الابتكار الصناعي وزيادة الطاقة الإنتاجية والصادرات، ويوفر فرص عمل محلية ويعزز الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية.

- **توطين الصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

تعمل الدولة المصرية على زيادة مساهمة الصناعات التحويلية غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي، وتوطين الصناعة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال، بما يُعظم من المنتج المحلي ويزيد الصادرات، واتساقًا مع هذا التوجه، فقد استحوذت الصناعات التحويلية على ٥٪ من التمويلات التنموية منذ ٢٠٢١ بإجمالي ٦١٨ مليون دولار موزعة على ١٨ صفقة.

بالإضافة إلى ذلك، يأتي التمويل التنموي للمصنعين المحليين كمحرك أساسي للتوسع الدولي. حيث حصلت شركات بارزة مثل إيديتا، المتخصصة في تصنيع الأغذية الخفيفة المعبأة آلياً، على تمويل بقيمة ٤٥ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بهدف توسيع خطوط الإنتاج ودعم خطط النمو والتوسع إلى المملكة المغربية. كما استفادت الصناعات الغذائية من التمويلات التنموية من خلال تمويل شركات مثل «المراعي» و«كوكاكولا مصر» و«عافية» و«مجموعة أولام الدولية» بتمويلات ومنح تجاوزت قيمتها ٣١٥ مليون دولار، مما يعكس أهمية القطاع في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الطلب المحلي والإقليمي.

كما يساهم التمويل التنموي في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تحديث قطاع التصنيع المصري وتوطين التكنولوجيا. على سبيل المثال، حصلت شركة بيكو مصر (المتخصصة في تصنيع الأجهزة الكهربائية والمنزلية) على تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم رأس المال العامل وشراء المواد الخام،

مع تركيز واضح على أنشطة البحث والتطوير لتوطين التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات. كذلك، ساهم تمويل بقيمة ٣٠ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية لشركة «باشاباجي» مصر المتخصصة في صناعة المنتجات الزجاجية في تعزيز الإنتاج المستدام ودعم الصادرات، ما يعزز من موقع مصر كمركز جذب للاستثمارات الأجنبية ويحفز نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلية.

كما يدعم التمويل التنموي تنافسية القطاع الخاص المحلي عن طريق رفع مستوى الابتكار وزيادة القيمة المضافة للمنتجات. مثال على ذلك، حصلت الشركة المصرية الألمانية للصناعة (العاملة في تصنيع حلول إمدادات المياه والصرف الصحي) على تمويل طويل الأجل بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ما يتيح لها تحسين عملياتها الإنتاجية وتطوير مشاريع بحث وتطوير، مما يؤدي إلى صقل قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. كذلك، قدمت المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) قرضاً بقيمة ٢٥ مليون دولار لشركة قنديل ستيل عام ٢٠٢٣، المتخصصة في تصنيع منتجات الصلب المسطح، لدعم احتياجات رأس المال العامل بهدف تعزيز قدراتها التصديرية. كما وفرت المؤسسة دعمًا فنياً لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات الكربونية، إلى جانب تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية.

ويوضح هذا النهج الشامل أن التمويل التنموي لم يعد مجرد أداة لتمويل المشروعات، بل أصبح أداة تحول تدعم تمكين القطاع الخاص، وتعزز الابتكار، وتدفع باتجاه نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية. كما أن تعدد المؤسسات التنموية المساهمة، وتكامل أدواتها التمويلية والاستشارية، يؤكد التزاماً متنامياً بتوفير بيئة تمكينية للقطاع الخاص المصري، تتيح له التوسع محلياً والتكامل مع الأسواق العالمية، بما يعزز من مسار التنمية المستدامة في البلاد.

ومن بين أبرز الأمثلة التي استفادة من التمويل التنموي، شركة «إنجازات» المتخصصة في الحلول التكنولوجية المتكاملة لإدارة المياه والطاقة المتجددة استفادت بشكل مباشر من منصة «حافز» للدعم المالي والفني التي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. بفضل هذا الدعم، تمكنت الشركة من جمع تمويلات تجاوزت ١٧ مليون دولار، ومنح بقيمة ٤,٤ مليون دولار، إلى جانب استثمارات أجنبية مباشرة، ما ساهم في توسيع مشروعاتها في مجال الطاقة الخضراء والمياه من ١٠ ملايين دولار إلى نحو ٥٠ مليون دولار بين مؤتمري المناخ COP27 وCOP28، مع استثمارات قيد التنفيذ بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. وتعكس هذه النجاحات دور القطاع الخاص الفاعل في دعم جهود الدولة لمواجهة التغير المناخي وتعزيز الشراكة مع شركاء التنمية.

- **الدعم الفني والخدمات الاستشارية**

تُشكّل برامج الدعم الفني أحد الأعمدة الأساسية لدعم نمو القطاع الخاص في مصر. حيث تبلغ المحفظة الجارية للمشاريع والبرامج التي يساهم فيها شركاء التنمية الدوليين للدعم الفني والاستشاري للقطاع الخاص قيمة ما يقرب ٢٢٨ مليون دولار أمريكي. وتتيح هذه البرامج تبادل المعرفة، وبناء القدرات، وتطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية بما يعزز من فعالية السياسات العامة ويدعم بيئة الأعمال. وتعد برامج الدعم الفني أداة استراتيجية تسهم في تحسين أداء القطاعات المختلفة، وتمكينها من الاستفادة من فرص النمو المستدام.

ويتيح شركاء التنمية العديد من برامج الدعم الفني في قطاعات متعددة من بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة والشمول المالي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والزراعة واستصلاح الأراضي، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار، والخدمات المالية، والتجارة والتصدير.

في هذا السياق، تأتي أهمية التعاون الدولي باعتباره محركاً رئيسياً لهذه الجهود، حيث توفر الشراكات مع شركاء التنمية الدوليين الخبرات الفنية المتقدمة، وأفضل الممارسات، والدعم المالي اللازم لتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال التعاون الدولي، تتمكن مصر من تعظيم استفادتها من مواردها الوطنية، وتعزيز تنافسية اقتصادها، ودمج القطاع الخاص بشكل أكثر فاعلية في التنمية المستدامة، بما يضمن تحقيق نتائج أكثر شمولاً وتأثيراً.

يوضح الرسم البياني التوزيع النسبي للتمويل التنموي للدعم الفني في مصر حسب القطاعات المستفيدة، ويُبرز مدى تنوع المجالات التي تحظى بدعم شركاء التنمية الدوليين، وخاصة في دعم القطاع الخاص

شكل ٤١ توزيع حجم برامج ومشروعات الدعم الفني للقطاع الخاص حسب القطاع (المحفظة الجارية - ٪)

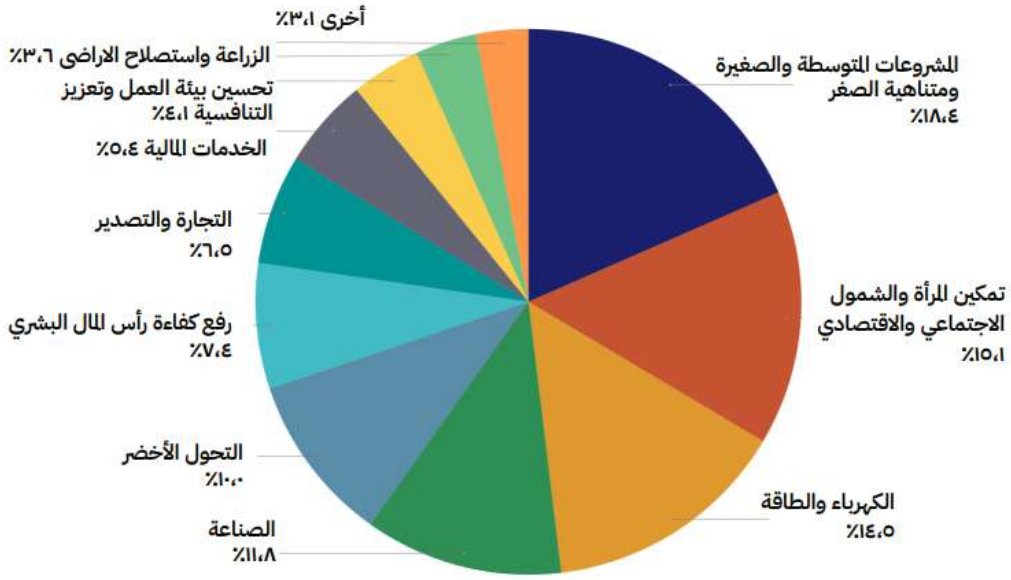

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي

شكل ٤٢ نظرة مفصلة على مشروعات الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال

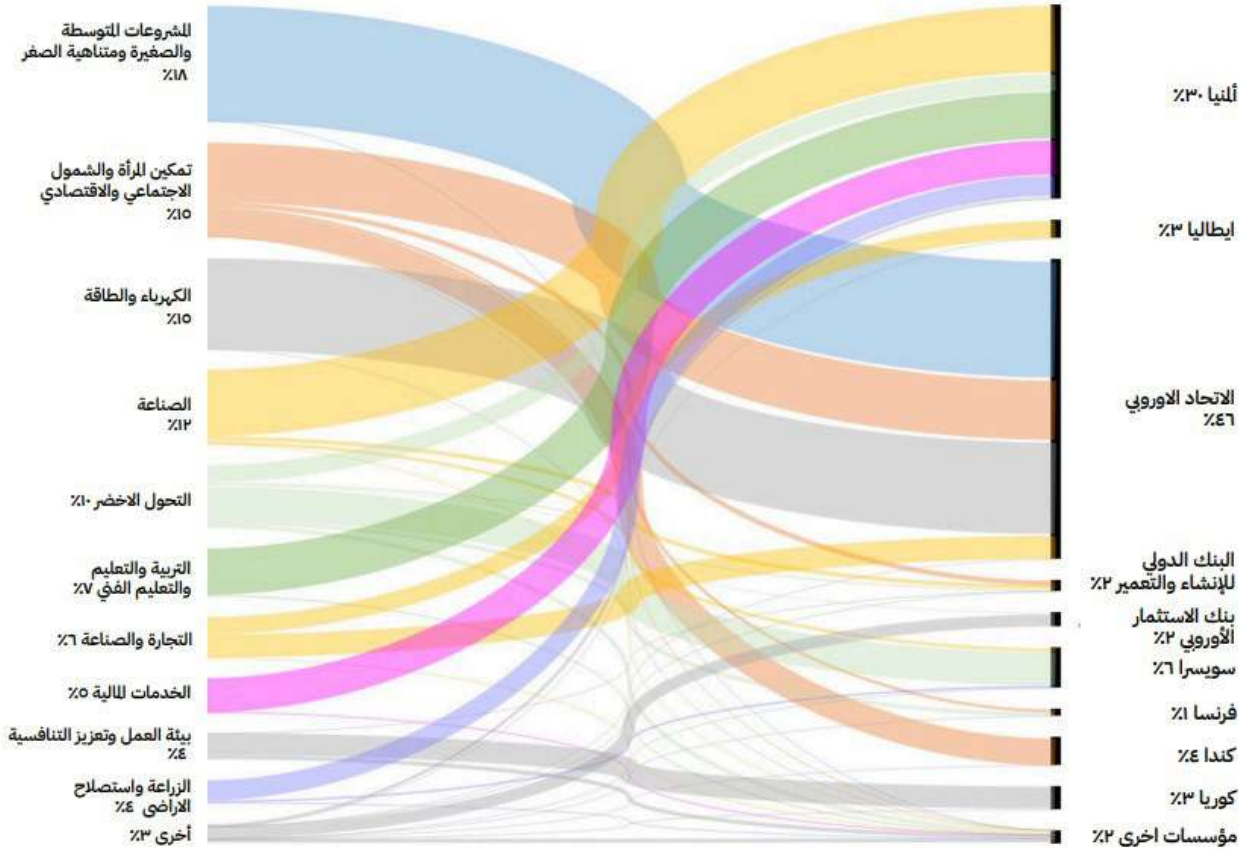

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي

نظرة مفصلة على مشاريع الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال

في قطاع الكهرباء والطاقة، يساهم الدعم الفني في تسريع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة بقيادة القطاع الخاص، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من خلال تقديم الدعم الفني اللازم لتوسيع نطاق استخدامها وتحسين البنية التحتية المرتبطة بها.

ومن أهم تلك المشروعات، الدراسات الاستشارية التي ينفذها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالشراكة مع شركاء تنمية ثنائيين وتتضمن في إطار برنامج «نُوَفِّي» تنفيذ دراسات فنية وقياسات دقيقة لسرعة الرياح على مستوى الجمهورية بهدف تحديد أفضل المواقع لإقامة مشروعات طاقة الرياح ومشروع دعم فني لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء يهدف إلى وضع قواعد تنظيمية واضحة لتمكين إنتاج وبيع الكهرباء من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص مباشرة (نظام "Private-to-Private") مما يفتح سوق جديدة تسمح ببيع الكهرباء مباشرة للمستهلكين الصناعيين ومشروع «شهادات ضمان المنشأ (Guarantees of Origin)" والذي يساهم في وضع نظام لإصدار شهادات تثبت أن الطاقة المنتجة من مصادر متجددة. تسهم هذه الشهادات في تعزيز مصداقية المنتجين وتُستخدم في التصدير أو بيع الطاقة النظيفة داخل السوق المحلي.

وفي قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، يرتكز الدعم الفني التدخلات على تعزيز الابتكار الزراعي وربط صغار المزارعين بالأسواق، من خلال دعم القدرات الفنية والإدارية للجمعيات الزراعية وتيسير وصولها إلى حلول مالية غير مصرفية.

وفي قطاع الصناعة، تعمل مشروعات الدعم الفني على تحفيز اعتماد حلول كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري، ورفع القدرة التنافسية للصادرات، خاصة في مجالات الصناعات التحويلية مثل الملابس والمنسوجات. كما تدعم هذه التدخلات الابتكار الصناعي والاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية والدولية من خلال بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير السياسات الصناعية. ومن أمثلة تلك المشروعات، مشروع «القطن المصري – المرحلة الثانية» يهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية لسلسلة قيمة القطن المصري من الزراعة إلى التصنيع، من خلال دعم المزارعين بالتدريب على الممارسات المستدامة، وتطوير التعليم الفني، وتمكين الشباب والقطاع الخاص. ينفذ المشروع من قبل منظمة «اليونيدو» بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وبشراكة مع وزارات الصناعة، الزراعة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى جانب مؤسسات بحثية وتعليمية وشركات دولية.

وفي إطار توجه الحكومة لتيسير الخدمات المقدمة للقطاع الخاص والتحول الرقمي، يتم تقديم دعم فني في العديد من المشروعات من تطوير منصات حكومية لتعزيز كفاءة الخدمات، ومن أمثلة هذه المشروعات إطلاق منصة رقمية متكاملة لخدمات المستثمرين للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ضمن المرحلة الثانية من برنامج التحول الرقمي، بهدف تحسين كفاءة الأعمال وتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات للمستثمرين، وذلك بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD). بالإضافة إلى مشروع دعم الحكومة الإلكترونية والابتكار في الإدارة العامة (InnoPA) من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) نيابة عن الحكومة الألمانية وبالتعاون مع وزاراتي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بهدف تعزيز التحول الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية ويتضمن المشروع إنشاء معمل للابتكار الحكومي في مركز إبداع مصر الرقمية وتحفيز تقديم خدمات حكومية إلكترونية فعّالة ومبتكرة للمواطنين وللشركات، مع التركيز على بناء القدرات والتعاون مع الشركات الناشئة.

إلى جانب هذه القطاعات، يشمل الدعم الفني مجالات متعددة وقطاعات استراتيجية مثل الصحة، التعليم، والبحث العلمي، والري، وبيئة الأعمال. حيث يتكامل الدعم المقدم من شركاء التنمية مع جهود الحكومة وأولويات عملها بما يفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في النمو الاقتصادي.

رابعًا: التمويل التنموي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال

في سياق آخر يبرز التمويل التنموي الدولي كأداة رئيسية لدعم هذه التوجهات، حيث أظهرت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن التمويلات الميسرة، ساهمت في توفير موارد طويلة الأجل تُمكن المؤسسات الوطنية من تنفيذ مشروعات في قطاعات مثل البنية التحتية، الصحة، التعليم، والتحول الرقمي. وتكمُن أهمية هذا التمويل في كونه يخفف الضغط على الموازنة العامة للدولة مقارنة بالوسائل التقليدية، ويعزز في الوقت ذاته من كفاءة واستدامة الإنفاق العام.

وفي هذا السياق وعلى مدار السنوات الأخيرة، عملت الحكومة على تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلية طموح يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، ودفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وقد حظيت هذه الجهود بدعم كبير من شركاء التنمية الدوليين ومؤسسات التمويل الدولية، التي وفرت تمويلات تدعم تنفيذ سياسات وإجراءات إصلاحية محددة.

ومن بين تلك البرامج «تمويل سياسات التنمية»، مع البنك الدولي، بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، الذي يأتي كجزء من حزمة دعم إجمالية تبلغ ٦ مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وتحسين نتائج رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتقوية إدارة الاقتصاد. من بين الإصلاحات الرئيسية التي يدعمها هذا البرنامج: تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتمكين جهاز حماية المنافسة من مكافحة عمليات الاندماج والاستحواذ غير التنافسية، وتحسين تعبئة الإيرادات المحلية.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، تُتيح آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة، تمويلات ميسرة بقيمة ٥ مليارات يورو، لتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وتحفيز إجراءات الإصلاح من خلال محاور متعددة تعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على الصمود، وتحسين التنافسية وبيئة الأعمال، ودفع التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وبالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي يتم تنفيذ برنامج دعم تنمية القطاع الخاص مع البنك الأفريقي للتنمية، بقيمة ١٧٠ مليون دولار أمريكي مع الحكومة المصرية، وذلك لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد، مع التركيز على النمو الأخضر، بهدف تحسين مناخ الأعمال في مصر، خاصة في مجالات التصنيع والزراعة، وتعزيز مصادر النمو الأخضر من خلال التركيز على الطاقة المتجددة وتقليل انبعاثات الكربون.

كذلك من خلال البرنامج القطري مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يتم تنفيذ العديد من البرامج في مجالات الحوكمة، والاستثمار، وتنافسية القطاع الخاص، والتنمية الإقليمية، والتنمية المستدامة. ويمثل هذا البرنامج أداة مهمة لتعزيز صناعة السياسات القائمة على الأدلة، وتطوير قدرات المؤسسات العامة، ودفع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بطريقة منهجية.

خامسًا: دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة، والاضطلاع بجهود توطيد العلاقات مع شركاء التنمية، من خلال شراكات استراتيجية تقوم على الملكية الوطنية،، لتوفير أدوات مالية متنوعة مثل الاستثمار المباشر، التمويل التجاري والميسر، وضمان المخاطر.

وتلتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي دائما بمبدأ «الملكية الوطنية» كأساس لإطار الدبلوماسية الاقتصادية. حيث يتم إعداد الاستراتيجيات المشتركة بين جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف وفقاً لمنهجٍ تشاركي يعكس مبادئ الشفافية والتكامل والتنسيق والالتزام الجاد بأولويات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم تطوير هذه الاستراتيجيات استناداً إلى الأطر الوطنية الحاكمة، وفي مقدمتها رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، إلى جانب المبادرات الرئاسية الكبرى، وعلى رأسها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتنمية الريف المصري والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

وتقوم الوزارة بتيسير وصول القطاع الخاص إلى الدعم المالي والفني، وتعزيز قدراته من خلال توفير الدراسات والتحليلات والسياسات المبنية على الأدلة. وقد أسفرت هذه الجهود عن حصول القطاع الخاص في مصر على تمويل يتجاوز ١٥,٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية، موزعة على قطاعات متعددة، مما يعكس نجاح التعاون بين الوزارة وشركاء التنمية في دعم نمو القطاع الخاص وتمكينه.

- **تنسيق الجهود بين شركاء التنمية والقطاع الخاص**

وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بناء على المهام المنوطة بها بتنسيق الجهود بين الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص نظراً لدورها المركزي في إعداد الخطط التنموية، وتحديد الأولويات الوطنية، وصياغة الأطر الاستراتيجية بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية.

وفي هذا السياق، جاء إنشاء وحدة مشاركة القطاع الخاص كإحدى الآليات المؤسسية التي تسهم في تفعيل هذا الدور، من خلال التنسيق المباشر مع الجهات الحكومية المختلفة، ومؤسسات التمويل الدولية، والقطاع الخاص، لضمان استجابة برامج التعاون الدولي للاحتياجات الفعلية للسوق، وتحقيق التكامل بين المبادرات الوطنية والشراكات التنموية من ناحية. ومن ناحية أخرى، تعمل الوحدة على تسهيل وصول القطاع الخاص إلى مصادر التمويل والدعم الفني، وخلق قنوات تواصل مستدامة مع مجتمع الأعمال، بما يعزز من تنافسية، ويُسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بقيادة القطاع الخاص.

أدوات تمكين القطاع الخاص

تحرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية من خلال العمل على ستة محاور مترابطة، تهدف إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة، تقوم على التنسيق المؤسسي، والاستفادة من أدوات التعاون الدولي، وربط الأولويات الوطنية بفرص النمو الواعدة. وينطلق المحور الأول من أهمية تعزيز التنسيق بين الوزارات لضمان تكامل السياسات الاقتصادية عبر القطاعات المختلفة، بما يحقق الانسجام المؤسسي ويوفر بيئة مستقرة للاستثمار الخاص. ويمتد هذا التنسيق نحو تحقيق التوافق الاستراتيجي مع القطاع الخاص، من خلال دمج رؤى القطاع ومقترحاته في مسار التخطيط التنموي، بما يسهم في توجيه الأولويات الوطنية نحو فرص أكثر واقعية وارتباطًا باحتياجات السوق.

وفي إطار تطوير السياسات العامة، تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أهمية خاصة لصياغة السياسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الخاص بشكل استباقي ومبني على الأدلة، مستندة إلى قواعد بيانات دقيقة وشراكات مع مؤسسات بحثية، لضمان اتخاذ قرارات قائمة على معرفة معمقة بالمتغيرات الاقتصادية. كما تعمل على دعم الإنتاجية والابتكار كركائز رئيسية لتعزيز التنافسية، من خلال دعم ريادة الأعمال والتكنولوجيا، وتمكين الحلول المبتكرة القادرة على خلق فرص جديدة للنمو والعمل على الخروج من «فخ الدخل المتوسط".

كما تتبنى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي كذلك نهجاً نشطاً في بناء وتوسيع الشراكات الدولية، بهدف تعظيم الاستفادة من أدوات التمويل التنموي، والدعم الفني، ونقل المعرفة، بما يدعم جهود بناء قدرات القطاع الخاص. وأخيراً، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في تحديد الفرص الاستثمارية، سواء عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الخطة الاستثمارية، أو من خلال تسهيل النفاذ إلى الفرص الممولة من شركاء التنمية في الداخل والخارج،

دعما لتوسيع نطاق مشاركة الشركات المصرية على المستويين المحلي والدولي.

- **تقليص الفجوة المعلوماتية لدعم القطاع الخاص**

رغم تنوع وأهمية الدعم الذي تم عرضه والذي يقدمه شركاء التنمية سواء دعم فني أو تمويل تنموي للقطاع الخاص، لا يزال هناك تحدٍ كبير يتمثل في الفجوة المعلوماتية التي تُقيد قدرة الشركات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، على الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

ويعود ذلك إلى عدد من التحديات الهيكلية، من بينها تكدُّس المعلومات وتعدد مصادرها، والحاجز اللغوي الذي قد يحول دون فهم التفاصيل الفنية، بالإضافة إلى صعوبة المقارنة بين مختلف الأدوات التمويلية بسبب عرض البيانات بشكل غير منظم أو غير محدث، مما يحد من الاستفادة منها.

ومن هذا المنطلق وبهدف تعزيز التواصل الفعّال مع القطاع الخاص وسد الفجوة المعلوماتية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص وسلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية (B.R.I.D.G.E SERIES). وفيما يلي عرض لتلك الأداتين.

١. منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص:

أصبح القطاع الخاص في مصر قوة دافعة أساسية وراء التحول الاقتصادي، حيث يضطلع بدور محوري في تعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار في مختلف القطاعات. ويأتي هذا النشاط الملحوظ في ظل التزام الحكومة الواضح بتهيئة بيئة أعمال أكثر دعماً وتحفيزاً، وتفعيل الشراكات الفعالة مع المؤسسات الدولية وشركاء التنمية، بهدف تعظيم استفادة القطاع الخاص من التمويل والدعم الفني والخدمات الاستشارية المتاحة على المستويين المحلي والدولي.

وفي هذا السياق، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص كإحدى الآليات المبتكرة لدفع أجندة تمكين القطاع الخاص من خلال تيسير الوصول إلى التمويلات التنموية والخدمات الفنية. تم تصميم المنصة كبوابة رقمية متكاملة تربط بين شركاء التنمية، والوكالات المنفذة، والجهات الحكومية، ومجتمع الأعمال من جميع الفئات - بما في ذلك الشركات الكبرى، والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الناشئة. وقد تم تطوير المنصة لتكون أداة استراتيجية ضمن جهود الوزارة في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتحفيز التمويل من أجل التنمية المستدامة.

من خلال منصة «حافز»، تتم إتاحة أكثر من ٩٠ خدمة تمويلية ودعم فني مقدمة من ٤٤ شريكاً من شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف. وشهدت المنصة تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد الخدمات من ٦٢ خدمة عند الإطلاق في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٩٠ خدمة حالياً، واستقطبت ما يقرب من ١٨ ألف مستخدم من القطاع الخاص ورواد الأعمال. وتضم قاعدة بيانات المنصة أكثر من ٧٠٠ شركة استفادت من خدمات الدعم، كما تم عرض أكثر من ١,٠٠٠ مناقصة ومبادرة تنموية ممولة من شركاء التنمية في مصر وأكثر من ٨٠ دولة أخرى، بما يتيح فرصاً ملموسة للتوسع والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

توفر المنصة نطاقاً واسعاً من الخدمات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **خدمات التمويل:** تتضمن خدمات التمويل المدرجة على المنصة حتى الآن ٦٠ أداة تمويلية مقدمة من قبل أكثر من ٣٠ شريكاً من شركاء التنمية، وتشمل مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل التمويل التنموي الميسر، والاستثمار المباشر، والتمويل التجاري، وضمانات المخاطر، والمنح. تهدف هذه الخدمات إلى تسهيل وصول الشركات إلى مصادر تمويل متعددة تُمكّنها من تنفيذ مشروعات جديدة، وتوسيع أنشطتها، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يعزز من قدرتها على النمو والاستدامة.
- **الدعم الفني:** تشمل خدمات الدعم الفني المدرجة على المنصة حتى الآن ٢٩ خدمة مقدمة من ٢٠ شريكاً من شركاء التنمية، وتتنوع بين الاستشارات الفنية، وبرامج بناء القدرات، والدعم الاستشاري المتخصص. تهدف هذه الخدمات إلى تعزيز كفاءة الشركات، خاصة في الجوانب التشغيلية والإدارية، ومساعدتها على تطوير قدراتها الداخلية، مما يساهم في تحسين أدائها التنافسي وزيادة جاهزيتها للنمو والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.
- **المناقصات والفرص:** تُوفّر المنصة وصولاً مباشراً إلى أحدث المناقصات والفرص المتاحة على المستويين المحلي والدولي، مما يعزز من فرص مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية ويدعم تنافسية الشركات المصرية في الأسواق العالمية. ومنذ إطلاق المنصة، تم إتاحة

أكثر من ٨٥٠ مناقصة في مصر وخارجها من خلال ٤٥ شريكاً تنموياً في مختلف القطاعات حتى تاريخه في ٢٠٢٥، مما أتاح للشركات المصرية الاطلاع والمنافسة على فرص تنفيذ مشروعات دولية متنوعة. أما على مستوى الفرص، فقد تم نشر أكثر من ٣٣٠ فرصة تشمل مسابقات، وبرامج تسريع، وندوات إلكترونية، ومبادرات مختلفة، وذلك من خلال ٥٠ شريكاً تنموياً، ما يُسهم في تعزيز الاندماج في شبكات التنمية العالمية وتنمية القدرات المؤسسية محلياً.

- **مركز الشراكات:** يُعد مركز الشراكات على المنصة أداة تفاعلية تتيح لمختلف الجهات - سواء كانت حكومية، أو من القطاع الخاص، أو من شركاء التنمية - عرض مشروعاتهم التنموية بشكل تفصيلي، مع توضيح نوع الدعم المطلوب، سواء كان تمويلاً، أو دعماً فنياً، أو شراكات تنفيذية، أو غيرها من الخدمات. يهدف المركز إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف، وتسهيل الوصول إلى الموارد والخبرات التي تساهم في دفع المشروعات قُدماً وتحقيق أهدافها التنموية بكفاءة.

- **مركز الصفقات:** يُوفّر قسم مركز الصفقات على المنصة قاعدة بيانات تفاعلية لعرض الصفقات التمويلية التنموية التي تم توقيعها بين القطاع الخاص وشركاء التنمية، مصنّفة حسب السنوات والقطاعات الأكثر جذباً للاستثمار. يهدف هذا القسم إلى تعزيز الشفافية من خلال إبراز سابقة الأعمال والتعاون القائم بين الأطراف، كما يساهم في تسليط الضوء على توجهات التمويل التنموي، بما يُمكّن الشركات من فهم فرص السوق بشكل أفضل واستلهام نماذج ناجحة للتعاون مع شركاء التنمية.

- **التقارير والأدوات:** يضم قسم التقارير والأدوات على المنصة مجموعة واسعة من الدراسات التشخيصية والتقارير المتخصصة الصادرة عن أكثر من ٤٠ شريكاً تنموياً، تغطي مختلف القطاعات ذات الصلة بالقطاع الخاص. وقد تم حتى الآن نشر أكثر من ٢٠٠ إصداراً تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة أمام القطاع الخاص، إلى جانب تقديم تحليلات وبيانات تسهم في دعم عملية اتخاذ القرار، وتصميم التدخلات والسياسات بشكل أكثر فعالية، بما يُعزز من تمكين الشركات والنهوض بدورها في التنمية الاقتصادية.

- **دعم الذكاء الاصطناعي:** تتضمن المنصة ميزة «المساعد الذكي»، وهو روبوت محادثة تفاعلي يُسهّل على المستخدمين عملية البحث والتنقّل داخل المنصة. يمكن للمستخدم طرح استفسارات أو وصف احتياجاته، ليقوم المساعد الذكي بتحليل الطلب واقتراح الخدمات أو الفرص الأكثر ملاءمة من بين المحتوى المتاح على المنصة، مما يعزز من سهولة الوصول إلى المعلومات ويوفّر تجربة استخدام أكثر فعالية وسرعة.

في هذا السياق، تبرز أهمية المنصة كأداة لتجاوز التحديات التي تواجه القطاع الخاص، مثل فجوة المعلومات، وصعوبة الوصول إلى التمويل، والحواجز اللغوية، من خلال تقديم حلول مخصصة تتناسب مع احتياجات كل شركة على حدة.

وتتماشى منصة «حافز» مع رؤية مصر الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، من خلال توفير أدوات فعالة تدعم الشراكات المبتكرة، وتفتح آفاقاً جديدة أمام مجتمع الأعمال للمشاركة في جهود التنمية الوطنية، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والتصنيع، والصحة، والتعليم.

وفي المرحلة المقبلة، من المتوقع أن تساهم منصة «حافز» دوراً أكثر شمولاً في دعم جهود الدولة نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، من خلال استمرار تطوير الخدمات، وتوسيع قاعدة المستخدمين، وتكثيف التكامل مع الشركاء الدوليين والبرامج التنموية.

التوسع على مستوى المحافظات

وفي إطار سعي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التعاون الدولي لتوطين التنمية والشراكة الوثيقة مع القطاع الخاص، ستقوم الوزارة بتنفيذ مبادرة

لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال مشروع الشراكة مع برنامج مبادلة الديون الإيطالي المصري من أجل التنمية. يهدف المشروع إلى سد الفجوة المعلوماتية للقطاع الخاص في المحافظات من خلال توفير وصول أفضل لفرص التمويل التنموي ودعم الفني وشراكات التعاون الدولي لشركات القطاع الخاص وبخاصة خارج القاهرة الكبرى. وسيعتمد المشروع على منصة «حافز» لتقديم أدوات تمويلية وبرامج تدريبية وربط الأسواق، مما يضمن شمول أوسع لكافة فئات القطاع الخاص.

١. سلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية (B.R.I.D.G.E SERIES)

في إطار توجه الدولة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتحقيق التكامل مع شركاء التنمية الدوليين، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية B.R.I.D.G.E (اختصاراً لـ Business Roundtables for Investment, Development & Government Engagement)، والتي تمثل منصة استراتيجية مبتكرة لتفعيل الحوار المنظم بين الحكومة ومجتمع الأعمال والمؤسسات الدولية. تهدف هذه السلسلة إلى رصد التحديات الحقيقية التي تواجه القطاع الخاص، وربطها مع فرص الدعم الفني والتمويلي المتاحة، بما يسهم في خلق بيئة أعمال أكثر نشاطاً واتساقاً مع أهداف الدولة التنموية.

وتعكس سلسلة B.R.I.D.G.E تحولاً في منهجية التعامل الحكومي مع القطاع الخاص، حيث لا تكتفي بعرض المبادرات والسياسات، بل تسعى لبناء شراكة تشاركية حقيقية مبنية على التفاعل المباشر، والتصميم المشترك للمشروعات.

تتناول اللقاءات حتى الآن محاور استراتيجية تشمل: عرض فرص الاستثمار في قطاعات ذات أولوية مثل الطاقة المتجددة، الغذاء، سلاسل القيمة الزراعية والصناعية؛ تسليط الضوء على أدوات التمويل المبتكر والمتاح عبر الشركاء الدوليين، تشجيع الشركات المصرية على دخول المناقصات الدولية، إلى جانب التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، والتحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر، بما يتماشى مع أولويات الحكومة في التحول إلى نموذج تنموي أكثر شمولاً واستدامة.

كما تساهم سلسلة B.R.I.D.G.E في ربط السياسات الوطنية للأعمال والاستثمار بالإمكانات الدولية المتاحة، سواء من حيث التمويل أو بناء القدرات، مما يعزز من فعالية الجهود الحكومية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤–٢٠٢٧، عبر تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره كشريك رئيسي في التنمية. وتعد هذه السلسلة أحد الأدوات المؤسسية الداعمة لمنصة «حافز»، والتي تكمّل بدورها هذا التوجه من خلال تسهيل الوصول إلى فرص التمويل الفني والمالي، وتوفير حوافز موجهة معلومات محدثة حول آليات الدعم التنموي المتاح.

وقد تم عقد العديد من اللقاءات للتركيز على قطاعات متعددة من بينها قطاع الشباب والرياضة بالشراكة مع اليونيسف حيث عقدت الوزارة أولى جلسات B.R.I.D.G.E في أغسطس ٢٠٢٤ بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة بمشاركة أكثر من ٥٠ ممثلاً من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والمدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب وممثلي منظمة اليونيسف، حيث ركزت على قطاع الشباب والرياضة كأحد المحركات الرئيسية لتنمية رأس المال البشري.

كما تم عقد النسخة الثانية من B.R.I.D.G.E بمشاركة ممثلي السفارة البريطانية والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII) وهيئة تمويل الصادرات البريطانية (UKEF)، وأكثر من ٨٥ شركة ومجلسًا تصديرياً. ناقش اللقاء آليات التمويل المُتاحة للشركات المصرية، بما في ذلك التمويل طويل الأجل وضمانات التصدير، مع التركيز على الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي. عرضت خلالها المؤسسات المختلفة على القطاع الخاص أدواتها والفُرص التمويلية والاستثمارية المتاحة لشركات لدعم القطاع الخاص والتجارة البينية بين البلدين، التي بلغت ٤,٨ مليار جنيه إسترليني سنوياً.

وفي إطار التوسع الإفريقي للقطاع الخاص المصري والشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية، ركز اللقاء الثالث على تعزيز التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، حيث أعلن البنك عن خطة لضخ ٣٠٠ مليون دولار في القطاع الخاص المصري خلال ٢٠٢٥، خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الخضراء. استهدف اللقاء تعزيز الحوار مع مجتمع الأعمال وشركات القطاع الخاص وتعريف الشركات بالأدوات التمويلية التي يتيحها البنك الأفريقي للتنمية، في ضوء رؤية الدولة الهادفة لتحقيق نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبحضور ممثلي جمعيات رجال الأعمال، وعدد من قادة القطاع الخاص.

وفي ضوء ما سبق، فإن استمرار الدولة في تطوير آليات التنسيق المؤسسي، وتعزيز الشفافية، وبناء الشراكات الفاعلة مع شركاء التنمية، من شأنه أن يدفع بمزيد من المشروعات النوعية التي تخلق فرص عمل، وتُسهم في توطين التنمية، وتحقيق تحول اقتصادي شامل ومستدام. فتمكين القطاع الخاص من خلال التمويل الإنمائي ليس فقط استثماراً في الاقتصاد، بل هو استثمار مباشر في المستقبل.

تطوير سوق رأس المال في مصر من خلال برنامج أسواق رأس المال المشترك (J-CAP)

لتمكين القطاع الخاص في مصر وتعزيز دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، يتكامل تطوير سوق رأس المال المحلي مع الجهود الرامية إلى تعبئة موارد تمويلية متنوعة ومستدامة. وفي هذا السياق، يضطلع برنامج أسواق رأس المال المشترك (J-CAP)، وهو الأداة الرئيسية لمجموعة البنك الدولي لدعم تطوير أسواق رأس المال، بدور محوري من خلال تكثيف أنشطته وتوسيع نطاق مشاركاته في مصر. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميق السوق المحلي، وتوفير أدوات تمويل طويلة الأجل، وتحسين بيئة الاستثمار، بما يتيح للقطاع الخاص الوصول إلى مصادر تمويل أكثر كفاءة، ويعزز من قدرته على التوسع والاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

تمكين القطاع الخاص من خلال تطوير سوق رأس المال في مصر من خلال:

- **تعزيز إدارة الدين العام وتطوير سوق الدين الحكومي**
  يسهم توسيع سوق السندات الحكومية في توفير أدوات استثمارية جديدة للقطاع الخاص، ويحفز المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين على الاستثمار في هذه الأوراق ضمن محافظها.
- **تنويع قاعدة المستثمرين المؤسساتيين (Institutional Investors)**
  يُسهم في جذب صناديق استثمار وشركات تأمين محلية وإقليمية، مما يزيد من رأس المال المتاح للمشروعات الخاصة، ويدعم نمو الشركات الناشئة والمتوسطة.
- **توسيع سوق الكربون وتطوير أسواق السندات الخضراء والمستدامة**
  يفتح هذا التوسع المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة من خلال إصدار سندات خضراء وجذب مستثمرين متخصصين في الاستدامة.
- **إحياء سوق الأسهم بزيادة عدد الشركات المدرجة**
  يشجع الشركات الخاصة على الطرح العام الأولي، ما يوسع من فرص التمويل ويتيح منصات للخروج الاستثماري وجذب رؤوس أموال جديدة.
- **إدخال أدوات تمويل جديدة**
  مثل صناديق الاستثمار العقاري، والمشتقات المالية، والأدوات المرتبطة بالمؤشرات، ما يتيح للقطاع الخاص تنويع مصادر التمويل وتقليل كلفة رؤوس الأموال وإدارة المخاطر بكفاءة.
- **إعادة هيكلة سوق السندات الخاصة بالشركات**
  من خلال تطوير هذا السوق، تستطيع الشركات إصدار أدوات دين طويلة الأجل تدعم خططها التوسعية والاستثمارية، وتعزز من استدامة تمويلها.

المصدر: البنك الدولي

٨. دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي

تعد الاستدامة أحد المبادئ الحاكمة لاستراتيجية التنمية المستدامة «الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، والتي تضع نصب أعينها هدفًا استراتيجيًا يتمثل في الوصول إلى نظام بيئي متكامل ومستدام. وفي هذا الإطار، تتبنى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي نهجًا شموليًا لدمج البعد البيئي في الخطط التنموية بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات المعنية، من خلال تطوير أدوات تخطيطية وتشريعية ومؤسسية داعمة. ويشمل ذلك تبني سياسات واضحة لزيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء، لتصل إلى ٧٠ - ٧٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بنسبة ٤٠٪ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الداعمة للتحول الأخضر

في سياق تطوير الإطار التشريعي الداعم للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، فإن قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ ينص على تضمين الاستدامة البيئية ضمن عملية إعداد الخطط العامة. كما تم إصدار «دليل معايير الاستدامة البيئية»، الذي يحدد المشروعات الخضراء ذات الأولوية في مختلف القطاعات ومؤشرات الأداء الخاصة بها، ويهدف إلى توجيه الإنفاق العام نحو مشروعات ذات مردود بيئي مستدام.

كما تم إدراج «معيار تخضير الاستثمارات» ضمن مبادرة حوافز تميز الأداء المحلي في إدارة الاستثمار العام، حيث تشمل معايير هذا المؤشر مدى مساهمة المحافظات في تنفيذ مبادرات بيئية مثل «١٠٠ مليون شجرة»، «القرية الخضراء»، و«المشروعات الخضراء الذكية»، إضافةً إلى تأهيل المباني الحكومية لتتوافق مع معايير البناء الأخضر.

وحرصًا على تعزيز الكفاءة المؤسسية، تم إطلاق مبادرة «كن سفيرًا» لتدريب مسؤولي التخطيط في الجهات الحكومية على مفاهيم الاستدامة البيئية، على رأسها معايير الاستدامة البيئية، البصمة الكربونية، والاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية. ومن المستهدف توسيع نطاق المبادرة لتشمل مسؤولي التخطيط في المحافظات والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال.

إدارة المخاطر المناخية في إطار تطوير منظومة الاستثمارات العامة

في إطار الالتزام بتعزيز كفاءة وفعالية الاستثمارات العامة ورفع جاهزيتها لمواجهة التحديات المستقبلية، وخاصة المرتبطة بتغير المناخ، تتبنى الوزارة منهجيات متقدمة لإدارة المخاطر المناخية، ضمن الإصلاحات الهيكلية المرتبطة ببرنامج صندوق الصلابة والمرونة التابع لصندوق النقد الدولي. ويشمل ذلك التطبيق التدريجي لمنهجية «إدارة المخاطر المناخية المرتبطة بالأصول الاستثمارية»، من خلال «سجل الأصول» الحكومي، كأداة مركزية لرصد وتحليل مستوى التعرض للمخاطر البيئية والمناخية.

ويبدأ التطبيق اعتبارًا من يناير ٢٠٢٥، على المشروعات الاستثمارية ذات التكلفة التي تتجاوز ٢ مليار جنيه في قطاعي النقل والإسكان، باعتبارهما من القطاعات ذات البصمة الكربونية المرتفعة والتأثير المباشر على الاستدامة الحضرية وجودة الحياة. ويهدف هذا التوجه إلى تحسين عملية اتخاذ القرار الاستثماري من خلال دمج البُعد المناخي في تقييم الجدوى، وتعزيز الحوكمة البيئية والمالية للمشروعات، بما يضمن استدامة الأصول العامة على المدى الطويل ويقلل من تكاليف الصيانة المستقبلية.

المبادرات الداعمة للاستدامة البيئية

في إطار تعميم النمط التنموي الأخضر على مستوى القرى، أطلقت الوزارة مبادرة «القرية الخضراء» ضمن برنامج «حياة كريمة»، والتي تهدف إلى تأهيل القرى للحصول على شهادة «ترشيد» للمجتمعات الريفية الخضراء. وتم بالفعل تأهيل أربع قرى في محافظات مختلفة كمرحلة أولى. كما تواصل الوزارة

تنظيم مسابقة «تكنولوجيا المناخ Climatech» لتحفيز الابتكار وريادة الأعمال في مجال التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، إلى جانب تنفيذ المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، التي تهدف إلى ربط المشروعات البيئية الذكية بجهات التمويل المحلية والدولية.

التمويل العادل لأجندة العمل المناخي

EGYPT'S NEXUS OF WATER, FOOD & ENERGY
FROM PLEDGES TO IMPLEMENTATION

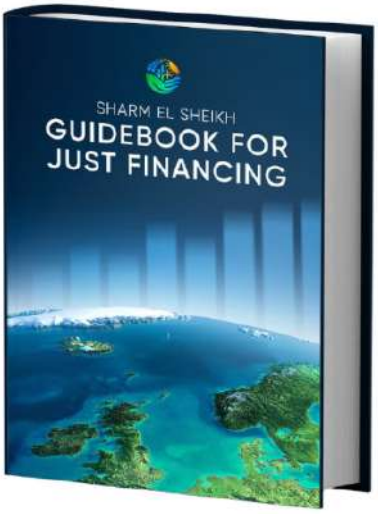

قامت مصر بإطلاق مبادرتين للرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين بهدف الانتقال من مرحلة التعهدات إلى مرحلة التنفيذ، وهما «دليل شرم الشيخ للتمويل العادل» والمنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّـــي". يأتي دليل شرم الشيخ للتمويل العادل لتعزيز مبادئ التمويل العادل وتحديد أدوار ومسئوليات كافة الجهات ذات الصلة لتحفيز قدرة الدول النامية والناشئة لجذب التمويلات والاستثمارات الصديقة للبيئة خاصة من خلال مشروعات القطاع الخاص، بينما تعد المنصة الوطنية لبرنامج نُوَفِّـــي بمثابة تطبيق عملي لمبادئ التمويل العادل حيث تمثل نموذجًا إقليمياً فاعلاً ومنهجا للتمويل الميسر للتعامل مع قضايا التكيف والتخفيف والصمود. وتواصل الوزارة تفعيل المنصة، وتوسيع نطاق مشروعاتها، بما يسهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز القدرة على الصمود.

وأخيراً، وضمن جهود المتابعة والتقييم، تم إعداد ثلاث تقارير متابعة لرصد التقدم المحرز في تحضير الخطة الاستثمارية حتى الأعوام المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، ٢٠٢٢/٢٠٢٣، و٢٠٢٣/٢٠٢٤، ما يعكس التزام الدولة بقياس الأثر البيئي للاستثمارات العامة بصفة دورية. كما تم إدراج لأول مرة قسمًا خاصًا عن تخضير الاستثمارات في وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتضمن تصنيف الاستثمارات حسب مساهمتها في «التخفيف» من آثار التغيرات المناخية أو «التكيف» معها، استنادًا إلى التجارب الدولية.

برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة

وفي إطار التزام الدولة المصرية بتعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وصلابة في مواجهة التغيرات المناخية، يأتي برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة (RST) التابع لصندوق النقد الدولي كأداة داعمة للجهود الوطنية في هذا المسار، لا سيما ضمن المحور الثالث للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية المتعلق بدعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. ويُركز هذا البرنامج على: (أ) تسريع وتيرة إزالة الكربون وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة، (ب) تعزيز إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ وبناء قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في وجه الصدمات المناخية، (ج) تطوير قدرة القطاع المالي على تقييم واحتواء المخاطر المناخية، مع دعم أدوات وآليات التمويل الأخضر، و(د) تقييم أثر الخطط والمشروعات على الأهداف الوطنية لتغير المناخ.

ويمثل البرنامج ركيزة مهمة لتعزيز التمكين المؤسسي، وتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مسارات تنموية منخفضة الانبعاثات، بما يتكامل مع أولويات الدولة في تحقيق النمو الأخضر، وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ واتفاق باريس للمناخ على حد سواء. ويوضح الجدول التالي الإصلاحات والتدابير الهيكلية ضمن برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة.

جدول ٣ الإصلاحات والتدابير الهيكلية ضمن برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة

نطاق الإصلاح	الإصلاح المستهدف	الجهة المسئولة
تكثيف جهود التخفيف من تغير المناخ	- تماشياً مع هدف ٣٠٪ لطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية بحلول عام ٢٠٣٠ على مجلس الوزراء أن يتبنى وينشر جدولًا لتنفيذ مستهدفات الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة Ministry of Electricity and Renewable
	- لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من إنتاج الهيدروكربونات، ستنفذ وزارة البترول (أ) نظام القياس والإبلاغ والتحقق MRV لتتبع حرق الغاز والميثان وانبعاثات الميثان المنبعثة على مستوى المشغل أو المشروع على أساس ربع سنوي أو سنوي، و (ب) إصدار قرار يلزم شركات التشغيل بتقديم واعتماد أهداف خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز بما يتماشى مع مساهمات مصر المحددة وطنياً Egypt's NDCs وفرض غرامات على عدم الامتثال بعد فترة سماح مدتها سنتان.	وزارة البترول والثروة المعدنية Ministry of Petroleum & Mineral Resources
تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود	- نشر تحليلًا كميًا للمخاطر المالية طويلة الأجل المتعلقة بالمناخ والالتزامات الطارئة المتعلقة بالمناخ ووصف كيف ستتولى الحكومة إدارة هذه المخاطر في البيان المالي (قسم المخاطر المالية) بدءًا من موازنة ٢٠٢٦/٢٧. - تعزيز قدرة إدارة مخاطر الكوارث من خلال اعتماد استراتيجية وطنية لتمويل مخاطر الكوارث مع دمج تدابير المساعدة الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE
	- على الجهات المصرية إنشاء المجلس الوطني للمياه من خلال قرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء، وأن يتولى السيد رئيس الوزراء رئاسة المجلس، ويضم الوزراء المعنيون وأصحاب المصلحة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الموارد المائية والري ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة البيئة ووزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي والتعاون الدولي، والذي سيتولى: (١) الإشراف على جمع البيانات وتبادلها ونشرها بشأن الطلب على المياه والعرض حسب القطاع/القطاع الفرعي/المنطقة والتحليل لدعم القرارات بشأن تخصيص المياه بحلول يونيو ٢٠٢٦؛ (٢) ادخال منهجية رسمية يتم تحديدها في المراجعة الأولى للبرنامج لتخصيص المياه بين القطاعات/المناطق لإدارة المطالب المتضاربة على موارد المياه في مرحلة التخطيط للسياسات والمشروعات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، بحلول أغسطس ٢٠٢٦.	وزارة الموارد المائية والري Ministry of Water Resources and Irrigation

نطاق الإصلاح	الإصلاح المستهدف	الجهة المسئولة
زيادة قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية	- أصدر البنك المركزي المصري توجيهًا للبنوك بالالتزام بفحص محافظها الائتمانية لتحديد الشركات المصدرة بالقطاعات المشمولة بآلية CBAM وجمع المعلومات المتعلقة بأنشطتها التصديرية لقياس المخاطر المرتبطة بتطبيق الآلية بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما اشتمل التوجيه على إقرار جميع البنوك بتلك البيانات للبنك المركزي بشكل نصف سنوي - يصدر البنك المركزي المصري إطارًا تنظيميًا ملزمًا لإلزام البنوك بتبني نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS) والذي يتضمن ركيزة المناخ جنبًا إلى جنب مع الجدول الزمني للتنفيذ. ستتضمن اللوائح الملزمة إرشادات للبنوك بشأن تنفيذ نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.	البنك المركزي المصري CENTRAL BANK OF EGYPT
	- وفقًا لمنصة مصر الوطنية نوفي (NWFE)، والتي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، تضيف الجهات المصرية مشروعين فرعيين جديدين، أحدهما للتكيف والآخر للتخفيف. لكل من المشروعات، سيتم اعداد دراسات الجدوى الأولية لجذب تمويل القطاع الخاص؛ كما ستبني الجهات المصرية على الخبرة المكتسبة حتى الآن تحديد تدابير واصلاحات أخرى بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ وتبنيها بحلول يونيو ٢٠٢٦ لتسهيل وجذب الاستثمارات الخاصة لمشروعات التخفيف والتكيف.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
تعزيز إدارة الاستثمارات العامة المعرضة لتغير المناخ	- نشر المعايير والاجراءات المتعلقة بتغير المناخ لاختيار المشروعات وتحديث ونشر إجراءات تقييم المشروعات مع افتراضات موحدة للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، وإثبات أن هذه المعايير والاجراءات قد تم تطبيقها على كافة المشروعات الجديدة التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري. - توسيع نطاق سجل الأصول التجريبي الحالي ليشمل وزارات النقل والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مع التركيز على الأصول الحكومية الكبيرة الثابتة؛ إجراء تحليلات داخلية للمخاطر المناخية الخاصة بموقع تلك الأصول داخل السجل؛ وإعداد ونشر نظرة عامة موحدة للمخاطر المناخية لحفظة الأصول، بما في ذلك ملخص لتدابير التخفيف التي تتخذها الحكومة.	

٩. جودة النمو: إطار تحليلي متكامل لتقييم المسار الاقتصادي

وختاماً وفي ضوء اعتماد مصر نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يرتكز على تحقيق نمو أكثر شمولًا واستدامة وإنتاجية، تبرز الحاجة إلى **أدوات تحليلية ومؤسسية تمكّن من قياس جودة هذا النمو**، وتوجيه السياسات بصورة أكثر دقة وفاعلية. وهنا تكتسب المبادرات العالمية، مثل **«مُسرّع مستقبل النمو»** الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي، أهمية خاصة كإطار عملي يساعد على مواءمة التوجهات الوطنية مع المعايير الدولية، ويعزز القدرة على تقييم أداء النمو عبر أبعاده المختلفة.

فيتطلب تحقيق جودة النمو تبنّي سياسات قائمة على الأدلة، تُراعي الشمولية والعدالة، وتعزز الكفاءة في استخدام رأس المال الطبيعي والبشري والصناعي. كما يتطلب دعم التحول الهيكلي المنتج، وتحفيز الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والمشاركة المجتمعية، بما يضمن تكامل الرؤى بين مختلف الأطراف المعنية. (ESCAP UN، ٢٠١٣).

وتؤكد التجارب الدولية، كما ورد في تقارير الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، أن تحقيق جودة النمو يتطلّب توافر أطر مؤسسية قوية، وحوكمة فعالة، وتكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب مشاركة حقيقية لمختلف الفاعلين في عملية صنع القرار.

وفي هذا السياق، جاء تقرير «مستقبل النمو ٢٠٢٤» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ليعيد تعريف المسارات التنموية في ضوء هذا المفهوم الشامل، من خلال إطار تحليلي قائم على أربعة أبعاد تُمكّن من تقييم جودة النمو، وتساعد صُنّاع القرار على فهم التحديات والفرص الكامنة في بنية اقتصاداتهم، وتوجيه السياسات نحو تحقيق تنمية أكثر عدلاً واستدامة ومرونة.

أولاً: الابتكار Innovativeness

يرتكز هذا البعد على قدرة الاقتصاد على التجديد والإنتاجية واستيعاب التقنيات الحديثة. وبينما تتفوّق الاقتصادات المتقدّمة على مستوى البنية التحتية للابتكار والقدرة على الإنفاق البحثي، فإن فجوة المهارات وتفاوت الاستعداد التقني يحدّان من إطلاق إمكانات هذا الابتكار بشكل شامل. في المقابل، يُظهر عدد من الاقتصادات الناشئة قدرة كبيرة على توظيف رأس المال البشري في مجالات التكنولوجيا الرقمية والخدمات العابرة للحدود، ما يشير إلى فرص جديدة لإعادة رسم خريطة التنافسية العالمية.

ثانيًا: الشمول Inclusiveness

يرصد هذا البُعد مدى اتساع قاعدة المستفيدين من النمو، وضمان حصول الفئات الأكثر احتياجاً على فرص عادلة في التعليم والصحة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية. ويُظهر التحليل وجود ارتباط قوي بين مستويات الدخل ونواتج الشمول، لكنه يسلط الضوء أيضًا على نجاح بعض الدول ذات الموارد المحدودة في تحقيق تحسّن ملموس في مؤشرات العدالة الاجتماعية، من خلال سياسات هادفة ومبتكرة تعزّز الإدماج دون إثقال كاهل المالية العامة.

ثالثًا: الاستدامة Sustainability

في قلب التحوّل العالمي نحو تنمية خضراء، يُقاس هذا البُعد بمدى قدرة الاقتصاد على فك الارتباط بين النمو والانبعاثات الكربونية، والتحوّل نحو مصادر طاقة متجددة وممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة. ورغم أن الدول النامية تسجّل أداءً أفضل نسبيًا نتيجة انخفاض بصمتها البيئية، إلا أن محدودية التمويل ونقل التكنولوجيا يشكّلان عائقًا أمام توسيع نطاق التحوّل الأخضر، في حين تواجه الدول الصناعية تحدّي معالجة إرثها الكربوني وتسريع وتيرة الإصلاح البيئي.

رابعًا: الصمود Resilience

هذا البُعد يُعنى بقياس مدى قدرة النُظُم الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على التكيّف مع الصدمات -

سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو ديموغرافية. ويُظهر التقرير أن معظم الدول، بغض النظر عن مستوى دخلها، لا تزال تفتقر إلى بنى مؤسسية مرنة بما يكفي لامتصاص الأزمات بشكل فعّال، ما يسلّط الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في بناء قدرات الدولة وتعزيز الحوكمة والمسئولية المشتركة.

تصنيف الدول: سبعة مسارات مختلفة نحو النمو

لا يفترض هذا الإطار وجود مسار تنموي واحد مثالي، بل يصنّف الدول ضمن سبعة أنماط مختلفة تعكس مزيج أدائها عبر الأبعاد الأربعة، وفقًا لما تمتلكه من مقومات وما تواجهه من تحديات. هذا التصنيف يهدف إلى تحديد مجموعات مترابطة من حيث السمات الهيكلية ومسارات التحوّل الممكنة، مما يُسهّل تبادل الخبرات وصياغة سياسات أكثر اتساقًا مع السياق الوطني.

تكشف النتائج أنه لا توجد دولة واحدة تجاوزت ٨٠ نقطة من ١٠٠ في أي من الأبعاد الأربعة، وهو ما يُبرز تعميم التحدي واختفاء «الاستثناءات النموذجية». كما أن الترابط بين الأبعاد يشير إلى أن التقدّم الحقيقي لا يمكن أن يتحقق في بُعد واحد دون تكامل في الأبعاد الأخرى.

على المستوى الوطني ووفقاً لتقرير مستقبل النمو، تُصنَّف مصر ضمن «النمط الاقتصاد G» الذي يتسم بنمو معتدل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,١٪ على مدار السنوات الخمس الماضية. وتتميز هذه المجموعة بنمط نمو متوازن عبر مختلف الأبعاد، لكنه لا يزال دون المتوسط العالمي من حيث جودة النمو. تجدر الإشارة إلى أن النتائج التفصيلية لأداء مصر ضمن أبعاد جودة النمو مرفقة في الملحق ٢.

وفي هذا الإطار وانطلاقًا من رؤية الحكومة المصرية لتعزيز النمو الشامل والمستدام، تعتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي على **إطلاق مبادرة «مُسرّع مستقبل النمو Future Growth Accelerator»** بهدف موائمة الجهود الوطنية مع المعايير العالمية وتعزيز مكانة مصر كنموذج إقليمي في صياغة مسارات نمو أكثر جودة وإنصافًا واستدامة.

وتُعد هذه المنصة رفيعة المستوى إطارًا وطنيًا تشاركيًا يجمع بين القطاعين العام والخاص، برعاية المنتدى، لدفع الجهود المشتركة الهادفة إلى بلورة حلول مبتكرة لقضايا التنمية المعقّدة، التي تتطلب تنسيقًا متعدد الأطراف ونهجًا تكامليًا. كما تركز المبادرة على توجيه السياسات وتفعيل الشراكات بما يضمن تحسين مؤشرات الأداء ضمن الركائز الأربع: الابتكار، الشمولية، الاستدامة، والقدرة على الصمود.

تهدف هذه المبادرة إلى وضع توجّه استراتيجي واضح لأجندة النمو المستقبلي، مع ضمان تنفيذ فعّال وهادف لأنشطة المسرّع من خلال بناء مسارات حوار بنّاء بين الأطراف الفاعلة.

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

المحور الأول و الثالث

١٠. السياسات الداعمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي

يُبرز هذا الفصل الدور المحوري لاستقرار الاقتصادي الكلي في دفع عجلة التنمية، باعتباره ليس فقط شرطًا ضروريًا لجذب الاستثمار وتعزيز الثقة، بل أيضًا بوابة لإصلاح اختلالات هيكلية طالما قيّدت إمكانات النمو في الاقتصاد المصري. وقد ركز التحليل على التحديات الهيكلية المتعلقة بالفجوة المزمنة بين الادخار والاستثمار، وضعف تعبئة الموارد المحلية، ومحدودية كفاءة الإنفاق الاستثماري العام، مما يتطلب تدخلات متسقة ومؤسسية تعزز من فعالية السياسات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يُعد التنسيق الوثيق بين السياسات النقدية والمالية وحوكمة الاستثمارات العامة أحد أهم أركان الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، لا سيّما في ما يتعلق بضبط معدلات التضخم، واستقرار الأسواق المالية، وتحسين كفاءة إدارة الدين العام، بما يضمن استدامة الملاءة المالية والمصرفية، ويُرسّخ بيئة مواتية للنمو والاستثمار. كما أن الربط بين أدوات التخطيط والتمويل من خلال قانوني التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ والمالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، يعتبر نقطة تحول في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، حيث تسمح هذه القوانين بإرساء نظام متكامل للتخطيط متوسط الأجل قائم على أولويات وطنية واضحة، ومبني على تخصيص موارد فعّال وتقييم دوري للأثر.

وفي ضوء تبني مصر نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يرتكز على الشمولية والإنتاجية والاستدامة، فإن لاستخدام أدوات تحليلية مثل «مسرّع مستقبل النمو» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أهمية متزايدة لتقييم جودة النمو ومواءمته مع المعايير الدولية. كما تشكل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFS) إطارًا تمويليًا يعزز تعبئة الموارد المحلية والدولية، العامة والخاصة، وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية.

ويكتسب التعاون الدولي في هذا السياق بعدًا استراتيجيًا متزايد الأهمية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، لا سيما من خلال أدوات التمويل التنموي المبتكرة التي توفّر بدائل فعّالة وميسّرة مقارنة بأدوات التمويل الأخرى، بما يشمل حشد الاستثمارات المباشرة، وآليات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني.

ويركز الفصل بشكل خاص على التحول نحو الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد المحاور الأساسية للنموذج الاقتصادي الجديد. ويستعرض مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتبناها الدولة لتسريع هذا التحول، بما في ذلك التوسع التدريجي في الاستثمارات العامة الخضراء، التي تستهدف الوصول إلى ٧٠ - ٧٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بحلول عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي من خلال أدوات تشريعية ومؤسسية وتنسيقية متعددة.

وتأتي الجهود الإصلاحية الجارية ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي سبق الإشارة إليه، لتترجم هذا التوجه إلى مجموعة من الإجراءات العملية، وذلك في إطار ثلاث ركائز رئيسة: تعزيز الاستقرار الكلي، رفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال ، ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ورغم أن جميع الإجراءات والسياسات المدرجة ضمن البرنامج تسهم، بدرجات متفاوتة، في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي سواء من خلال ضبط المالية العامة، أو تحفيز الإنتاجية، إلا أن هذا الفصل يركز بصورة أساسية على الإجراءات المرتبطة بالسياسات الكلية والمالية، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر، مع إيلاء أهمية خاصة لتعزيز الحماية الاجتماعية، باعتبارها مكوّنًا أساسيًا لضمان عدالة واستدامة الإصلاحات، والتخفيف من الآثار الاجتماعية المحتملة الناتجة عن السياسات التصحيحية، لاسيما تلك المرتبطة بإصلاحات المالية العامة مثل ترشيد الدعم وتوسيع القاعدة الضريبية.

أما الإجراءات الأخرى المرتبطة بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، فسيتم تناولها بشيء من التفصيل في الفصول اللاحقة من هذا التقرير. وقد تم إدراج

قائمة شاملة ومتكاملة بالإجراءات المعتمدة ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في الملخص التنفيذي لضمان الإحاطة الكاملة بكافة محاوره، وتوضيح تكاملها ضمن الإطار العام للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية.

ويوضح الجدول التالي أهم الإجراءات والسياسات الداعمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي سواء المنفذة أو المزمع تنفيذها وفقًا للجهة المسئولة عن التنفيذ.

جدول ٤ مصفوفة الإصلاحات الهيكلية - الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها

- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ استصدار قرار لجعل تسجيل المستفيدين من برنامج تكافول و كرامة في التأمين الصحي الشامل تلقائياً في المحافظات التي تعمل فيها التأمين الصحي الشامل.	
الإصلاح المالي وتعزيز الشفافية • استصدار قرار المتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية. • إحالة التعديلات الخاصة بقانون المالية الموحد للبرلمان لتحسين التقارير المالية، وذلك بتضمين الهيئات الاقتصادية في تعريف الحكومة. • إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الموازنة من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الموازنة متوسط الأجل. • إعادة النشر المنتظم للتقارير السنوية المجمعة الخاصة بالبيانات المالية للشركات المملوكة للدولة، والتي تم تأسيسها في البداية بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦، مع استهداف توسيع قاعدة الشركات التي يشملها التقرير لتشمل كافة الشركات التي تغطيها وثيقة سياسة ملكية الدولة. **الهيئات الاقتصادية** ○ تصدر اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية قرارات لدمج أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية ○ استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل ٥٩ هيئة اقتصادية **قطاع الموازنة العامة** ○ زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة المحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات المالية بين الهيئات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية. ○ إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ينشر مع البيان المالي نصف السنوي للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦. وتشمل بيانات الحكومة العامة عرض إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة.	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
الإصلاحات المستهدفة لرفع مؤشرات مشاركة الجمهور ○ تطبيق الموازنة التشاركية في ٣ محافظات إضافية بعد نجاحه في الفيوم والإسكندرية كالتالي: (بني سويف – المنيا - دمياط) فى ديسمبر ٢٠٢٥. **التدقيق الداخلي:** ○ صياغة وإعداد وتعميم خطة للمراجعة الداخلية لتفعيل العمل بإدارات المراجعة الداخلية بوزارة المالية، تغطي كلا من المحور الإداري والمحور الفني بما يتفق مع المتطلبات التنظيمية. ○ تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية من الخطة المفصلة لتعزيز إدارة التدقيق الداخلي بوزارة المالية. **الإطار الموازني متوسط المدى** ○ نشر استراتيجية مالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تتضمن التوقعات المالية الكلية الرئيسية على المدى المتوسط، بما يدعم التخطيط المالي المستدام ويوفر رؤية واضحة لمسار السياسات المالية. ○ إعداد تقرير تقييمي عن المرحلة الأولية لتنفيذ إطار العمل متوسط الأجل، ○ زيادة التقدم في إطار الموازنة المتوسطة الأجل (MTBF) وتطبيق الإطار الكلي الموحد في تحضير الموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧. **موازنة البرامج والأداء** • إعداد مسودة الدليل الإجرائي لموازنة البرامج والأداء. ○ تعزيز تنفيذ الموازنة البرامج والأداء PPB من خلال التدابير ذات الأولوية التي تم تحديدها في الخطة المفصلة لتنفيذ ميزانية البرامج والأداء. ○ تعزيز تنفيذ الموازنة البرامج والأداء من خلال إعداد خطة مفصلة لتنفيذ خطة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. **إدارة المخاطر المالية** ○ تطوير وإعداد إطار تحليل كمي لتأثير أهم المخاطر الاقتصادية الكلية وتداعياتها على مؤشرات المالية العامة، وإعداد تقرير حول أهم المخاطر على تقديرات الموازنة العامة للدولة. ○ تعزيز بيان المخاطر المالية في بيان الموازنة والإفصاح عن المعلومات الكمية حول الالتزامات الطارئة. ○ ضمان تحديد كمية الضمانات السيادية وأولوياتها. حيث سيتم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء يُلزم الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة بطلب قيمة الضمانات اللازمة لدعم خططها الاستثمارية في الموازنة قبل إعداد الموازنة العامة للدولة.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
الشفافية المالية ○ تحسين الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (باللغتين العربية والإنجليزية) للمستثمرين والمواطنين، بما في ذلك توفير معلومات دورية عن الدين العام، وإطلاق منصة إلكترونية لإحصاءات الموازنة. ○ تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة بشكل أكبر وإعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ليتم نشره بالتزامن مع المراجعة نصف السنوية للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦. **إدارة الدين العام** • تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك الهيئات الاقتصادية الـ ٦٣ من خلال إنشاء وحدة مخصصة في وزارة المالية. ○ تحديث ونشر استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، والتي توضح استراتيجية اقتراض متعددة السنوات يتم تحديثها سنويًا وترتكز على إطار عمل لإدارة تكاليف المحفظة والمخاطر ○ توسيع نطاق التقارير الإحصائية عن ديون الحكومة العامة و/أو التقارير على أساس دوري (ربع سنوي) التي تغطي كافة جوانب الدين والاقتراض، الذي تم نشره عن ديون الحكومة المركزية في أبريل ٢٠٢٤. ○ اتخاذ التدابير اللازمة للسماح بالاستثمار بالتجزئة في أدوات الدين الحكومية. **الإصلاحات الضريبية** • استصدار القانون رقم ٢٠٢٣/١٥٩ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ٢٠٢٣/١٣٧ ورقم ٢٠٢٣/١٧٥ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة باحتساب ضرائب الأجور والمرتبات. ○ اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لتقديم حزمة من الاصلاحات الضريبية في سياق موازنة السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بحيث يتم تحقيق هدف زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن ٢ ٪ على مدى مدة البرنامج. **الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي** ○ تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة. ○ تعميم منصة الضرائب الإلكترونية. ○ تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني. ○ نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة. ○ تبسيط الإقرارات وتقليل تعقيد النماذج. **الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات** ○ تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥. ○ سقف الغرامات بنسبة ١٠٠٪ من الضريبة الأصلية.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتبسيط النظام وزيادة الكفاءة. ○ تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام. **الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية** ○ مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي. ○ إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية. ○ إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد. ○ مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة. **تعبئة الإيرادات (إصلاحات ضريبية)** ○ تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية وإلغاء الإقرارات الضريبية الأساسية المفترضة. ○ بناءً على نشر استراتيجية الضرائب متوسطة الأجل، سيتم إجراء المشاورة العامة بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل المعدل. ○ تقديم مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل إلى مجلس النواب، وذلك في ضوء نشر استراتيجية الضرائب متوسطة الأجل. ○ توسيع نطاق تطبيق المنظومة الإلكترونية للضرائب على المرتبات. ○ إصلاح نظام الضرائب العقارية من خلال ضمان موافقة مجلس الوزراء على التشريعات لتسهيل حل النزاعات وإصدار قرار وزاري لتقديم المدفوعات والإقرارات الإلكترونية. **تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث** ○ إعداد نموذج تحليل البرامج المقدمة من الوزارات من منظور النوع الاجتماعي لتحديد مدى سعي تلك البرامج إلى تحقيق أهداف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث، وتصنيف المستفيدين من البرامج حسب النوع في كافة المراحل العمرية. ○ إعداد بيان ملخص يلخص المعلومات المستخلصة من نموذج التحليل يرفق بالبيان المالي ويعكس مدى تحقيق أهداف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث من البرامج المقدمة من الوزارات.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE
التخطيط متوسط الأجل ○ إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط رقم ١٨لسنة ٢٠٢٢ ○ إصدار تقرير التخطيط متوسط وطويل الأجل. ○ تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية استناداً إلى مراجعة شاملة لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وخارطة الطريق الخاصة بمراجعة الحوكمة العامة (PGR)، وتقييم إدارة الاستثمار العام (PIMA)، وذلك بهدف تحديد وترتيب التدخلات اللاحقة ذات الصلة بإدارة الاستثمار العام والحوكمة حسب الأولوية والأهمية.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ نشر الدليل الإجرائي/مجموعة أدوات العمل لإعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل، بما يشمل الإرشادات الموجهة للوزارات والجهات المعنية لتطبيق أحكام قانون التخطيطتعزيز إدارة الاستثمار العام من خلال عقد ورش عمل لبناء القدرات بهدف دعم الوزارات القطاعية والجهات المعنية في إعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل. **حوكمة الاستثمارات العامة** • إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام. ○ تقرير متابعة - نصف سنوي- للاستثمارات العامة المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء (المزمع صدوره) بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. ○ تقرير متابعة - سنوي- للاستثمارات العامة المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء (المزمع صدوره) بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. **تعزيز التنبؤات الاقتصادية** ○ لضمان الاتساق في إعداد واستخدام إطار اقتصادي كلي مشترك، يتم تفعيل مجموعة العمل الفنية المشكلة والتي تضم وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمالية، والاستثمار والتجارة الخارجية، والبنك المركزي المصري، بشكل كامل من خلال اعتماد بروتوكول تنسيقي رسمي. ويتضمن ذلك توحيد آليات تبادل البيانات، ووضع جدول زمني واضح للتنبؤات الاقتصادية، واعتماد مجموعة موحدة من الفرضيات الكلية وتوقعات اقتصادية مشتركة بين الوزارات المعنية. **العدالة الاجتماعية والنمو الشامل** ○ إطلاق الأعمال التحضيرية لإجراء المسح القادم لدخل وإنفاق الأسر، بما يشمل التقديرات المحدثة لمعدلات الفقر. ○ استكمال تنفيذ مسح دخل وإنفاق الأسر، وإتاحة نتائجه للجهات الحكومية المعنية وعدد من المؤسسات الدولية الشريكة المحددة. **العمالة وسوق العمل** • إنشاء منظومة قومية لمعلومات سوق العمل LMIS تضم كافة المعلومات عن حجم وتكوين سوق العمل ومشكلاته وفرص التوظيف المتاحة.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
العمالة وسوق العمل • إطلاق المنصة الإلكترونية «مهني ٢٠٣٠» وإعداد استراتيجية تواصل وتوعية للمستخدمين بهدف تنمية مهارات الشباب وفقا للمعايير الدولية وتسهيل الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. **تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل** • تم إلغاء قرار وزير القوى العاملة رقم ١٥٥ لعام ٢٠٠٣ بشأن الأعمال المحظور عمل النساء فيها وصدور القرار رقم ٤٣ لعام ٢٠٢١ والذي رفع الحظر على عمل المرأة في عدد ٣٣ مهنة المشار لها بالقرار المعدل.. **تعزيز التوظيف ودعم الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي** ○ إعداد ونشر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بهدف تطوير السياسات العامة للتوظيف في مصر من خلال زيادة معدلات التوظيف وخفض البطالة، وخاصة بين النساء والشباب؛ وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل؛ وتحسين المهارات لتتماشى مع الوظائف الحالية والمستقبلية المطلوبة، ودمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي وتعزيز خلق الوظائف المستقبلية. ○ بالمرحلة الثانية بحلول يونيو ٢٠٢٦، سيتماتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، مع العمل على ربطها بمنصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني، بما يشمل تقييم الوضع الحالي للخدمات ذات الصلة (مثل: التوظيف بالداخل، التوظيف بالخارج، شركات إلحاق العمالة، التدريب المهني، قياس مستويات المهارات)، وتطوير هذه الخدمات على منصة «مصر الرقمية». ○ بالمرحلة الثالثة بحلول ديسمبر ٢٠٢٦، سيتم تعزيز فرص التشغيل من خلال اتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، وبشكل خاص من خلال تطوير وإطلاق الخدمات المتبقية (الخاصة بتصاريح عمل الأجانب، علاقات العمل، السلامة والصحة المهنية، العمالة غير المنتظمة، تراخيص مزاولة المهن)، وربطها بمنصات أخرى مثل منصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني.	وزارة العمل Ministry of Labour
تعزيز التوظيف ودعم الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ○ الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي ودمج معلومات مفصلة عن العمالة غير الرسمية في مسح القوى العاملة استنادًا إلى تعريف وطني موحد للقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية .	جهاز تنمية المشروعات MSMEDA Micro, Small & Medium Enterprises Development Agency

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز الشفافية والمتابعة الدورية لسوق الصرف ○ الحفاظ على مرونة سعر الصرف والأداء الفعال لسوق الصرف الأجنبي، واستمرار مشاركة المؤشرات الاقتصادية والنقدية الحالية والمستقبلية ذات الصلة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ومع المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشئون الاقتصادية والمالية) على أساس ربع سنوي.	البنك المركزي المصري CENTRAL BANK OF EGYPT
تعزيز الحماية الاجتماعية • تعزيز التحول المستدام، ومواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من خلال ١) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، و٢) زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع). • إطلاق ونشر تقرير مرصد الحماية الاجتماعية ○ إصدار واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون المساعدات الاجتماعية الجديد، والتي تهدف إلى توضيح الأسس والمنهجية الحاكمة لآلية التدرج والخروج من المساعدات الاجتماعية، بما يشمل: معايير الاستحقاق، صرف المساعدات النقدية، صرف المساعدات الاستثنائية، دعم الوصول إلى برامج التمكين الاقتصادي، آلية التظلم، والأسس المنظمة لصندوق المساعدات النقدية. ○ تحديث آلية المتابعة والتقييم المعتمدة حالياً للمساعدات النقدية بما يتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة. ○ إضافة ١٥٠,٠٠٠ أسرة جديدة إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة «تكافل وكرامة»، ○ تنفيذ ٥٠,٠٠٠ مشروع جديد للتمويل متناهي الصغر.	جمهورية مصر العربية وزارة التضامن الاجتماعي Ministry of Social Solidarity
تعزيز الحماية الاجتماعية والمساواة بين الذكور والإناث ○ تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (SIHU)، وذلك من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة. كما تشمل الاستراتيجية إعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.	الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل UHIA

المحور الثالث: دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
التشريعات البيئية والحوكمة • الموافقة على إطار عام تنظيمي لتنفيذ وميكنة نظام MRV , وكذا استصدار القواعد لتنفيذ النظام وفقاً للإطار العام للشفافية باتفاقية باريس لثلاثة قطاعات على الأقل: النقل ، الكهرباء، الغاز والبترول • إستصدار قرار رقم ٤١٥ لعام ٢٠٢٣ بشأن نظام الرصد والإبلاغ والتحقق الوطني (MRV) وذلك بما يسمح بوجود قاعدة بيانات حول انبعاثات الغازات الضارة، ومتابعة التقدم بشأن سوق الكربون. ○ عرض مشروع قانون البيئة المعدل إلى البرلمان للتصديق عليه **السياسات المناخية والتكيف مع تغيّر المناخ** ○ وضع تقييمات محلية لمخاطر المناخ وإدخال الأولويات المتعلقة بالتكيف في نظم التخطيط المحلية وخطط التنمية، وتعزيز بناء القدرات لزيادة القدرة على التنفيذ على المستوى دون الوطني وتعزيز الملكية المحلية. **حماية البيئة والتنوع البيولوجي** ○ موافقة مجلس الوزراء على إعلان النظام البيئي البحري بالكامل في البحر الأحمر منطقة محمية، نظراً لأهميته في ضمان استدامة صناعة السياحة. **دراسة القدرة التنافسية للتجارة المتوافقة مع المناخ** ○ بهدف دعم تطوير استراتيجية وطنية محتملة لتعزيز التجارة المتوافقة مع المناخ في مصر، يتم استكمال دراسة تحليلية شاملة تركّز على تقييم تداعيات آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) على الاقتصاد المصري وآليات التوافق معها. تشمل الدراسة تحليل الوضع الحالي والمستقبلي لتنافسية التجارة المصرية في هذا المجال. يجب أن تتناول الدراسة كثافة انبعاثات الكربون، وحساسية التصدير، والتأثيرات على القطاعات الرئيسية (الأسمنت، الصلب، الألمنيوم، الأسمدة، الكهرباء، الهيدروجين) في ظل سيناريوهات مختلفة من السياسات الداخلية والخارجية. كما ينبغي أن تستعرض الدراسة وتُقيِّم وتقارن بين سيناريوهات مختلفة لخيارات السياسات، مثل اللوائح التنظيمية والحوافز المالية، أدوات تسعير الكربون، وغيرها من التدابير قصيرة وطويلة المدى، وذلك للحد من تأثيراتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً القطاعات المذكورة أعلاه، وضمان الحفاظ على فرص النفاذ إلى أسواق التصدير وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق منخفضة الانبعاثات الكربونية. كما ينبغي أن تُقيِّم الدراسة الآثار الاقتصادية الأوسع نطاقاً لهذه السياسات، بما في ذلك تأثيرها على القطاعات المعنية. وبناءً على نتائج الدراسة، ينبغي أن تتضمن توصيات استراتيجية توضح العناصر الأساسية التي يمكن أن تُسهم في بلورة استراتيجية وطنية مستقبلية.	جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة Arab Republic of Egypt-Ministry of Environment

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعريفة التغذية لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة ○ إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يتضمن تعريفة تغذية مُعدّلة لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة، مع إمكانية تضمين آلية تعديل في القرار تتيح تعديل التعريفة في المستقبل، وتعزيز ممارسات إدارة النفايات.	
تنظيم أسواق الكربون الطوعية تم إصدار ثلاثة قرارات بشأن أسواق الكربون المحلية: • (١) متطلبات هيئات التحقق والمصادقة المعتمدة من قبل هيئة الرقابة المالية لكل من الهيئات الدولية والمحلية، (٢) متطلبات سجلات ائتمان الكربون الطوعية المحلية المعتمدة من قبل هيئة تنظيم الكربون، (٣) قواعد الإدراج والإلغاء الائتمانات الكربون الطوعية. **دمج أدوات الكربون والطاقة المتجددة ضمن النظام المالي** ○ **إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٢٩٩١/٥٩** بشأن تصنيف ضمان المنشأ وشهادات الطاقة المتجددة كأدوات مالية بهدف توسيع نطاق شهادة MCV المنظمة التي قدمتها هيئة تنظيم الطاقة الفيدرالية لتشمل أنواعًا أخرى من الشهادات ذات الصلة، وهو ما من شأنه أن يعزز شفافية السوق من ناحية، ويمكّن الكيانات المختلفة من تعويض الانبعاثات من النطاق ١ والنطاق ٢، مع زيادة الجدوى المالية للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة. **حوكمة سوق الكربون وحماية المستثمرين** ○ إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٥٩ لسنة ٢٩٩١ لإضافة ترخيص محدد ووظيفة محددة لشركات تصنيف الائتمان الكربوني وإصدار القرارات التنظيمية ذات الصلة بإنشاء وتشغيل هذه الشركات بهدف الوصول إلى: - جودة أرصدة الكربون - طبقة أخرى من الحماية للمستثمرين - تعزيز نزاهة السوق وخاصة على الصعيد البيئي	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
الحد من غازات الكربون • استصدار قرارين خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون، لتحديد القطاعات ذات الأولوية وفقاً للمادة ٦، تحديد القطاعات التي من الممكن ان يقوم القطاع الخاص من خلالها بتوليد ارصدة الكربون التطوعية و كذا وضع إطار عام للمعايير المحلية في سوق أرصدة الكربون الطوعي. ○ استصدار قرارات من خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون وذلك وفقاً لمبادئ IOSCO وUNFCCC حول تكامل أسواق الكربون المالية	
الإصلاح المؤسسي والرقمنة في الإدارة المحلية ○ الإصلاح التنظيمي للمحليات وتطوير البنية التكنولوجية المحلية من خلال الربط التكنولوجي بين الوحدات والمستويات المحلية المختلفة وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة لها. ○ التوسع في تقديم الخدمات بالوسائل الإلكترونية من خلال بوابة الالكترونية الخدمات المحليات وربط بوابة تقديم الخدمات المحلية ببوابة مصر الرقمية لتقديم الخدمات بصورة جيدة لصالح أصحاب الأعمال. ○ تفعيل مرصد التنمية المحلية لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في المشروعات التنموية المحلية من خلال نظام الكتروني قادر على جمع البيانات وتحليلها، وكذا نشر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشروعات التنموية المحلية على المواقع الإلكترونية للمحافظات بعدد (١٧) محافظة. **تمكين القطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد الأخضر (تحفيز الاستثمارات الخضراء)** ○ استمرار دعم تطبيق سياسات تحفيز مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد الأخضر في المحافظات واستهداف مكافحة التلوث من المخلفات الصلبة والزراعية - وكذلك النظر في إصلاح ومراجعة السياسات والاجراءات والقواعد المنظمة لهذه الانشطة بهدف تحقيق اقتصاديات جاذبة للاستثمار.	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع المياه • إحالة مسودة قانون تنظيم مرفق مياه الشرب والصرف الصحي على مجلس النواب. ○ استصدار اللوائح التنفيذية لقانون المياه الجديد. ○ مراجعة المعايير/القواعد المتعلقة بتخصيص المياه لاستخدامات مختلفة **الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع المرافق** ○ تيسير مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، يتم إنشاء وحدة فرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، على أن يتم تعيين عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين بها.	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities
تعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه ○ تطوير على الأقل أربع مشروعات استثمارية مناسب للقطاع الخاص في مجال البنية التحتية المرتبطة بالمياه وضمان توافقه مع سياسة ملكية الدولة. ○ إطلاق مناقصتين تنافسيتين على الأقل بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروعات البنية التحتية في مجال المياة لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. **تعزيز الإطار الموازني المتوسط الأجل (MTBF):** ○ إعداد مسودة دليل الموازنة الخضراء، مع تناول مبادئ الميزانية المستجيبة للمناخ من أجل إنشاء أساس للموازنة الخضراء. **تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود** ○ نشر تحليلًا كميًا للمخاطر المالية طويلة الأجل المتعلقة بالمناخ والالتزامات الطارئة المتعلقة بالمناخ ووصف كيف ستتولى الحكومة إدارة هذه المخاطر في البيان المالي (قسم المخاطر المالية) بدءًا من موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ . ○ تعزيز قدرة إدارة مخاطر الكوارث من خلال اعتماد استراتيجية وطنية لتمويل مخاطر الكوارث مع دمج تدابير المساعدة الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
سياسات دعم التحول الصناعي الأخضر ○ تطوير نظام للحوافز لدعم وتشجيع التصنيع الأخضر ○ يتم إنشاء وحدة MRV المختصة بالقياس والإبلاغ والتحقق من التزامات المناخ .	
سياسات التكيف مع تغيّر المناخ في القطاع السكني ○ التوسع في إنشاء وحدات إسكان أخضر ضمن برنامج الإسكان الاجتماعي.	
الحوكمة والإطار التشريعي لقطاع المياه ○ تنفيذ قانون الموارد المائية (القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١) بهدف تيسير إنشاء وتفعيل الإطار المؤسسي والتنفيذي لقانون الموارد المائية (قانون رقم ١٤٧ لسنة٢٠٢١)، بما يشمل إعداد اللوائح الداعمة، وإنشاء آليات الرقابة، وبناء القدرات، وإعداد وضمان اعتماد اللوائح التفصيلية المنصوص عليها في المواد (٤٣، ٤٤، ٥١، و٧٢) من القانون. ○ إصدار «إرشادات التنفيذ الرسمية» وإجراءات التشغيل القياسية لمكاتب التنفيذ الميدانية (بما يشمل التفتيش، والإبلاغ عن المخالفات، وإجراءات العقوبات وفقاً لأحكام القانون، مثل المواد من ٥٩ إلى ٨٥ الخاصة بالمخالفات والعقوبات) في الجريدة الرسمية. ○ وفقاً للمادة (٥١) من القانون، يتم إنشاء جميع المجالس الإقليمية للمياه بقرار من رئيس مجلس الوزراء. **التمكين المجتمعي والإدارة التشاركية للمياه** ○ التوسع في تشكيل روابط مستخدمي المياه ونشر الممارسات الناجحة والمميزة لتشجيع المزيد من المزارعين على تكرار هذه النماذج الناجحة. ○ اعتماد أول تقرير عن «حالة الموارد المائية» من قبل المجلس. إعداد وتعميم إرشادات تهدف إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال.	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تنظيم استخدام المياه الجوفية ○ إصدار المنظومة المتكاملة لتراخيص حفر وتشغيل الآبار الجوفية وتقنين السحب منها. **الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية** ○ إصدار الخطة المتكاملة للمناطق الساحلي (ICZEM) **إصلاح منظومة حوكمة المياه** لتعزيز كفاءة وشفافية إدارة الموارد المائية، سيتم تنفيذ ما يلي: ○ تعزيز هياكل الحوكمة المائية لتحسين الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد المائية من خلال ضمان اعتماد «استراتيجية المياه الوطنية ٢٠٥٠» من قبل «المجلس القومي للمياه». ○ اعتماد اللائحة الداخلية للمجلس القومي للمياه وبروتوكولات الحوكمة الخاصة بالتنسيق بين الجهات المعنية بالمياه، بما يشمل ما يلزم من موافقات تشريعية. **إدارة الموارد المائية** ○ إنشاء وتفعيل سجل مركزي لترخيص استخدام المياه الجوفية، يضمن التوثيق، والمعالجة الشفافة، والتحديث المنتظم لأنشطة الترخيص. ○ إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يحدد رسماً مقابل كل متر مكعب من المياه المستخرجة من الآبار لأغراض غير زراعية، بما يتماشى مع المادة (٧٢) من قانون الموارد المائية والري رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١. ○ اعتماد إرشادات وإجراءات واضحة على المستوى الوزاري لترخيص حفر وتشغيل آبار المياه الجوفية، بما يشمل المعايير الفنية، والكميات المسموح باستخراجها، ومتطلبات المتابعة والرقابة، وذلك بما يتسق مع الفصل السابع من القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١.	وزارة الموارد المائية والري Ministry of Water Resources and Irrigation

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود ○ إنشاء المجلس الوطني للمياه من خلال قرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء، وأن يتولى السيد رئيس الوزراء رئاسة المجلس، ويضم الوزراء المعنيون والأطراف ذات الصلة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الموارد المائية والري ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة البيئة ووزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي والتعاون الدولي، والذي سيتولى: (١) الإشراف على جمع البيانات وتبادلها ونشرها بشأن الطلب على المياه والعرض حسب القطاع/القطاع الفرعي/المنطقة والتحليل لدعم القرارات بشأن تخصيص المياه بحلول يونيو ٢٠٢٦؛ (٢) ادخال منهجية رسمية يتم تحديدها في المراجعة الأولى للبرنامج لتخصيص المياه بين القطاعات/المناطق لإدارة المطالب المتضاربة على موارد المياه في مرحلة التخطيط للسياسات والمشروعات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، بحلول أغسطس ٢٠٢٦.	وزارة الموارد المائية والري Ministry of Water Resources and Irrigation
الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة • اعتماد الاستراتيجية المعدلة للطاقة المستدامة. ○ لضمان تنفيذ أكثر فعالية لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة، ستعمل الحكومة المصرية على تعزيز دور وحدة تخطيط الطاقة التابعة لمجلس الوزراء، من خلال توسيع نطاق اختصاصها رسمياً ليشمل التخطيط الاستراتيجي لكفاءة الطاقة. ○ من أجل توجيه جهود الدولة في مجال كفاءة استخدام الطاقة، يتم اعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة لكفاءة استخدام الطاقة بشكل رسمي من قبل المجلس الأعلى للطاقة، إلى جانب إعداد خطة للتنفيذ وضمان اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للطاقة. **دعم الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء** • الموافقة على خطة الحد من الخسائر متضمنة الأهداف السنوية للحد من خسائر التوزيع لشركات التوزيع المملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر، وكذا قيام شركات التوزيع بتحقيق هذه الأهداف.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة Ministry of Electricity and Renewable

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ لإصدار تقرير المراجعة للسنة الأولى حول حالة تحقيق أهداف الحد من الخسائر من قبل شركات التوزيع والموافقة على خطة الجدوى المالية لقطاع الكهرباء بما في ذلك تعديل التعرفة وتحسين تكاليف التشغيل. ○ اتخاذ الإجراءات الخاصة بالاستدامة المالية بما يساهم في استعادة تكاليف قطاع الكهرباء. **تمكين القطاع الخاص وسوق الكهرباء التنافسي** • إصدار اللوائح الخاصة بإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار العمل الخاص بالقطاع الخاص. • إصدار منشور ينظم التوريد المباشر لمصادر الكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص) (private-to-private). ○ بهدف تسهيل التقدم نحو فصل أنشطة سوق الكهرباء، استناداً إلى استكمال دراسة شاملة، يتم تقديم خطة للفتح التدريجي لسوق الكهرباء، وضمان اعتمادها رسمياً من قبل المجلس الأعلى للطاقة. ○ نقل اختصاصات شراء الطاقة الجديدة والمتجددة لشركات التوليد ونقل التعاقدات طبقاً لذلك ○ الوصول إلي اتفاق فيما بين الدولة ومرافق الكهرباء العامة لدعم الأداء التشغيلي والتجاري للمرافق. ○ إصدار لوائح بشأن إصدار شهادات منشأ الطاقة للمساهمة في إطار الطاقة النظيفة الخاصة القائمة على الطلب. **تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة** • تخصيص ٢٦ ألف كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة **تكثيف جهود التخفيف من تغير المناخ تحت برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة** • تماشياً مع هدف ٣٠٪ لطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية بحلول عام ٢٠٣٠، على مجلس الوزراء أن يتبنى وينشر جدولًا لتنفيذ مستهدفات الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة Ministry of Electricity and Renewable

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تكثيف جهود التخفيف من تغير المناخ تحت برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة ○ لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من إنتاج الهيدروكربونات، ستنفذ وزارة البترول (أ) نظام القياس والإبلاغ والتحقق MRV لتتبع حرق الغاز والميثان وانبعاثات الميثان المنبعثة على مستوى المشغل أو المشروع على أساس ربع سنوي أو سنوي، و (ب) إصدار قرار يلزم شركات التشغيل بتقديم واعتماد أهداف خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز بما يتماشى مع مساهمات مصر المحددة وطنياً Egypt's NDCs وفرض غرامات على عدم الامتثال بعد فترة سماح مدتها سنتان.	وزارة البترول والثروة المعدنية Ministry of Petroleum & Mineral Resources
موازنة البرامج والأداء ○ دفع تنفيذ موازنة البرامج والأداء (PPB) من خلال اعتماد ونشر مؤشرات الأداء على مستوى البرامج الفرعية لثلاث جهات إدارية، تركز على العدالة الاجتماعية، وتغير المناخ، وتحسين البيئة. **زيادة قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية** ○ وفقًا لمنصة مصر الوطنية نوفي (NWFE)، والتي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، تضيف الجهات المصرية مشروعين فرعيين جديدين، أحدهما للتكيف والآخر للتخفيف. لكل من المشروعات، سيتم اعداد دراسات الجدوى الأولية لجذب تمويل القطاع الخاص؛ كما ستبني الجهات المصرية على الخبرة المكتسبة حتى الآن تحديد تدابير واصلاحات أخرى بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ وتبنيها بحلول يونيو ٢٠٢٦ لتسهيل وجذب الاستثمارات الخاصة لمشروعات التخفيف والتكيف.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
نعزيز إدارة الاستثمارات العامة بما يتماشى أهداف تغير المناخ الوطنية ○ نشر المعايير والاجراءات المتعلقة بتغير المناخ لاختيار المشروعات وتحديث ونشر إجراءات تقييم المشروعات مع افتراضات موحدة للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، وإثبات أن هذه المعايير والاجراءات قد تم تطبيقها على كافة المشروعات الجديدة التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري. ○ توسيع نطاق سجل الأصول التجريبي الحالي ليشمل وزارات النقل والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مع التركيز على الأصول الحكومية الكبيرة الثابتة؛ إجراء تحليلات داخلية للمخاطر المناخية الخاصة بموقع تلك الأصول داخل السجل؛ وإعداد ونشر نظرة عامة موحدة للمخاطر المناخية لحفظة الأصول، بما في ذلك ملخص لتدابير التخفيف التي تتخذها الحكومة.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
زيادة قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية • أصدر البنك المركزي المصري توجيهًا للبنوك بالالتزام بفحص محافظها الائتمانية لتحديد الشركات المصدرة بالقطاعات المشمولة بآلية CBAM وجمع المعلومات المتعلقة بأنشطتها التصديرية لقياس المخاطر المرتبطة بتطبيق الآلية بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما اشتمل التوجيه على إقرار جميع البنوك بتلك البيانات للبنك المركزي بشكل نصف سنوي. ○ يصدر البنك المركزي المصري إطارًا تنظيميًا ملزمًا لإلزام البنوك بتبني نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS) والذي يتضمن ركيزة المناخ جنبًا إلى جنب مع الجدول الزمني للتنفيذ. ستتضمن اللوائح الملزمة إرشادات للبنوك بشأن تنفيذ نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.	البنك المركزي المصري CENTRAL BANK OF EGYPT
سياسات دعم القطاع الزراعي • توسيع المساحات المخصصة لزراعة بذور القطن ذات الجودة العالية	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي MALR Ministry Of Agriculture and Land Reclamation

١١. الملحـــق

النتائج التفصيلية لأداء مصر ضمن أبعاد جودة النمو

وفقاً لتقرير مستقبل النمو الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تنتمي مصر إلى مجموعة اقتصادية «النمط G» والتي تتسم بنمو معتدل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٢٪ على مدار السنوات الخمس الماضية. هذه المجموعة تتميز بنمو متوازن ولكن أقل من المتوسط العالمي في جودة النمو.

جدول ٥ نتائج أداء مصر مقارنة ببعض البلدان ضمن شريحة الدخل فوق المتوسط والمرتفع

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- معادل القوة الشرائية (٢٠٢٣)	متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٨-٢٠٢٣)	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٨-٢٠٢٣)	شرائح الدخل	نقاط			
					الابتكار	الشمولية	الاستدامة	المرونة
الاكوادور	١٠,٨٥٢	-١,٣	٠,٧	شريحة الدخل فوق المتوسط	٣١,٦٢	٥٢,٩١	٤١,٩٤	٤٦,١٨
مصر	١٣,٩٨٨	٢,٨	٤,٣	شريحة الدخل فوق المتوسط	٣٩,٦٢	٤٤,١	٤٩,٦٢	٤٦,٥٣
السلفادور	٩,٥٧٢	١,٧	٢,١	شريحة الدخل فوق المتوسط	٣١,٥٥	٤١,٧٥	٤٣,٩٢	٤٤,٤٢
أستونيا	٣٦,٩٥٢	١	٢,٤	شريحة الدخل المرتفع	٦٤,٣٢	٧٥,٦٣	٤٣,٦٩	٦٥,٠٧
فنلندا	٤٨,٩٠٦	٠,٣	١,١	شريحة الدخل المرتفع	٦٨,٠٣	٧٧,٦٨	٥٧,٩٩	٧١,٢٥
فرنسا	٤٨,٠٠٤	٠,٤	١,١	شريحة الدخل المرتفع	٦٦,٦٧	٧١,٨٩	٥٢,٦٩	٦٤,٣١
جورجيا	١٨,٢٦٣	٥	٤,٣	شريحة الدخل فوق المتوسط	٤٤,١	٦٠,٦٦	٤١,٥٧	٥٤,٨٤
ألمانيا	٥٣,٩٤٥	٠,١	١,١	شريحة الدخل المرتفع	٦٩,٤١	٧٢,٩٣	٥٦,٣٣	٦٥,٥
غانا	٥,٦٤١	١	٣,٨	شريحة الدخل فوق المتوسط	٣٦,٨٨	٤٨,٦	٥٣,٤٨	٥١,٢

المصدر: تقرير مستقبل النمو ٢٠٢٥ – المنتدى الاقتصادي العالمي

ويمكن تقسيم هذا النمط إلى مجموعتين فرعيتين، لكل منهما سماتها الخاصة.

المجموعة الفرعية الأولى تشمل كلًا من مصر وبنغلاديش، وكولومبيا، وإندونيسيا، وبنما، وتركيا، حيث حققت هذه الدول متوسط نمو سنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ١,٢٪ خلال السنوات الخمس الماضية. وتتميّز هذه الاقتصادات بتسجيل درجات منخفضة نسبيًا ولكن موزعة بشكل متوازن عبر ركائز الابتكار، والشمولية، والقدرة على الصمود، في حين تُسجّل أداءً قريبًا من المتوسط العالمي في ركيزة الاستدامة.

أما المجموعة الفرعية الثانية، والتي تضم ٢١ دولة من بينها الأرجنتين، والجزائر، وقيرغيزستان، والمكسيك، وتونس، وجنوب إفريقيا، فتُسجّل درجات أعلى في ركيزة الشمولية بمتوسط يزيد بخمس نقاط، لكنها تتقارب مع المجموعة الأولى في خصائص النمو الأخرى. ومع ذلك، شهدت هذه الدول تراجعًا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٦,٠٪ خلال الفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بركيزة الابتكار، تظل المجموعة التي تنتمي إليها مصر دون المتوسط العالمي في هذا المجال. رغم أن الدول في هذه المجموعة تُسجل أداءً أفضل في الإنفاق على البحث والتطوير مقارنة ببعض المجموعات الأخرى، إلا أن هناك فجوات واضحة في مؤشرات مثل تطور التجمعات الاقتصادية واستقرار السياسات الحكومية طويلة الأجل. وتتميز هذه المجموعة أيضًا بتغطية أقوى لشبكات الهاتف المحمول، ورأس مال أعلى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجودة تنظيمية أفضل.

تُسجّل مصر أداءً متوازنًا نسبيًا في ركيزة الشمولية، حيث تُظهر مستويات معتدلة من التفاوت في التعليم، والمشاركة في الحياة العامة، والمساواة بين الجنسين، ولكنها لا تزال أقل من أداء المجموعة الثانية من النمط G

التي تتفوق في هذه المجالات. من بين أبرز التحديات، ضعف الشمول المالي، حيث لا يمتلك عدد كبير من البالغين حسابات مصرفية، بالإضافة إلى ارتفاع الفجوة في توزيع الثروة بين الشريحة الدنيا من السكان. وتُعد هذه من أضعف المؤشرات على مستوى دول هذا النمط، إذ تسجّل معظمها درجات أحادية في كلا المؤشرين.

في المقابل، تحقق مصر وغيرها من دول المجموعة الأولى ضمن النمط G تقدمًا لافتًا في تقليص الفجوة بين الريف والحضر في الوصول إلى الكهرباء، ما يُعدّ إنجازًا في إطار تحسين العدالة الجغرافية في الخدمات الأساسية.

فيما يخص الاستدامة، تواجه مصر تحديات في مجال الابتكار البيئي، لكنها تستثمر، مثل باقي دول مجموعتها، بشكل كبير في مشروعات الطاقة المتجددة، وتُسجّل معدلات انبعاثات غازات دفيئة أقل للفرد. في المقابل، لا تزال النتائج أقل في مؤشرات الحفاظ على التنوع البيولوجي وكفاءة استخدام الطاقة.

أما في ركيزة القدرة على الصمود، فتُظهر مصر والدول المشابهة لها أداءً ضعيفًا في توفير التدريب المهني خلال منتصف الحياة العملية، حيث لا تزال نسب الاستثمار في هذا المجال متدنية. كما يُسهم نقص أسرّة المستشفيات في ضعف القدرة العامة على مواجهة الصدمات الصحية والاقتصادية، مقارنة بالمتوسط العالمي.

من ناحية إيجابية، تمتاز هذه المجموعة بتنوع معقول في مصادر الغذاء والسلع الأساسية، وانخفاض تركّز الصادرات، ونسب إعالة سكانية ملائمة، مما يعزز مناعتها الاقتصادية. كما تُسجّل أداءً أفضل في الأمن السيبراني، وانخفاض تركّز القطاع المصرفي "Lower bank concentration"، وجودة البنية التحتية للنقل. إلا أن هذه المزايا تقابلها مستويات أعلى من الاستقطاب الاجتماعي، وقلة الكوادر الصحية بالنسبة لعدد السكان.

جدول ٦ أداء مصر ضمن أبعاد جودة النمو

المؤشر	القيمة	النتيجة
الشمولية (٠ - ١٠٠)		٤٤,١
مواهب النظام البيئي		
الاندماج في سوق العمل (١ - ٧)	٤,٦	٥٩,٢
التغطية الصحية الشاملة (٠ - ١٠٠)	٧٠,٢	٦٠,٣
نقص الحماية الاجتماعية (% من السكان)	٦٥,٣	٣٤,٧
المساواة بين الجنسين في القوى العاملة (٠ - ١٠٠)	٢٢,٢	٠
عدم المساواة في التعليم (٠ - ١٠٠)	٣٦,٩	٢٦,١
توزيع الدخل (٪ حصة القاع ٥٠)	١٥,٤	٣٠,٩
الحراك الاجتماعي (١ - ٧)	٣,٨	٤٧,٥
مصادر النظام البيئي		
الوصول إلى النقل والسكن (١ - ٧)	٤,٨	٦٣,٥
الأمن المالي للأسر (% إلي السكان البالغين)	٣٩	٦١
عدم القدرة على تحمل نظام غذائي صحي (% إلى السكان)	٦١,٦	٣٨,٤
استخدام الأفراد للإنترنت (% إلى السكان)	٧٢,١	٦٢,٨
الوصول إلى مياه الشرب الآمنة (% إلى السكان)	لا ينطبق	لا ينطبق
فجوة الكهرباء الريفية (% من الحضر)	١٠٠	١٠٠
النظام المالي البيئي		
عدم المساواة في الثروة (% مملوكة من القاع ٥٠%)	٤	٨
الوصول إلى الخدمات المالية (١ - ٧)	٥,٣	٧٢,٢
الوصول إلى الحسابات البنكية والادخار (% إلى السكان البالغين)	١,٩	١,٩
تكنولوجيا النظام البيئي		
المساواة بين الجنسين في الوظائف المعرفية (١ - ١٠٠)	٨,٣	٨,٣
الاندماج في المناصب القيادية (١ - ٧)	٤,٨	٦٣,٣
تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% إلى إجمالى الناتج المحلي القومي)	١,٩	٨٩,٤
المنظومة المؤسسية		
الحقوق المدنية (٠ - ٦٠)	١٢,٠٠	٢٠,٠٠
المشاركة السياسية (٠ - ١)	٠,٣	٢٦,٨
الاندماج في الأماكن العامة (٠ - ١)	٠,٧	٣٢
تكافؤ الفرص في القطاع العام (١ - ٧)	٤,٧	٦٢,٣
تعددية الموازنة (٠ - ٤)	١,٨	٤٥,٨

المصدر: تقرير مستقبل النمو ٢٠٢٥ – المنتدى الاقتصادي العالمي

المؤشر	القيمة	النتيجة
المرونة (٠ - ١٠٠)		٤٦,٥
النظام البيئي للمواهب		
الاعتماد على كبار السن (معدل ٦٤+ إلى ١٥ -٦٤)	٧,٨	٨٤,٥
سد الشواغر عبر توظيف العمالة الأجنبية (١ - ٧)	٤,٢	٥٤,١
الاستثمار في إعادة التأهيل المهني (١ - ٧)	٤,٤	٥٦
المشاركة في التدريب المهني الوسيط (% إلى ٢٥ - ٥٤ من السكان)	٠,٥	١
عدد أسرّة المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة (لكل ١٠٠٠ شخص)	١,٤	١١,٤
عدد العاملين الصحيين لكل ١٠٠٠٠ نسمة	٧,١	١٢,٩
مصادر النظام البيئي		
تركيز المنتجات التصديرية (٠ - ١٠٠)	١٧,٨	٨٢,٢
تنوع مصادر الطاقة (٠ - ١٠٠)	٤٦,٣	٥٣,٧
موارد المياه (متر مكعب لكل فرد / السنة)	٥٨٨	٥,٤
تركيز إمدادات الغذاء (% مساهمة المورد الأعلي)	١٥,٨	٨٤,٣
تركيز إمدادات السلع (% مساهمة المورد الأعلي)	١٦,٦	٨٣,٤
جودة البنية التحتية (١ - ٧)	٥,٤	٧٤,١
النظام المالي البيئي		
تصنيف الجدارة الائتمانية للدولة (٠ - ١٠٠)	٢٨	٢٨
تركيز القطاع المصرفي (% من الأصول)	٧٤,٥	٣٠
مرونة النظام المالي (١ - ٧)	٤,٤	٥٦,٥
مخاطر تعثر النظام المصرفي	٢٠,٦	٣٤,٣
تكنولوجيا النظام البيئي (٠ - ١٠٠)		
مؤشر الأمن السيبراني (٠–١٠٠)	٩٥,٥	٩٥,٥
تركيز سلاسل التوريد التكنولوجية (% حصة أكبر مورّد)	٤٧,٤	٥٢,٦
المنظومة المؤسسية		
شرعية الدولة (٠–١٠)	٨,٦	١٤
الاستقطاب الاجتماعي (٠–٤)	٠,٤	١٠
الاستقرار السياسي (-٢,٥ - +٢,٥)	١-	٢٩,٥
تكيف الحكومة (١–٧)	٤,٨	٦٢,٥
مؤشر إدراك الفساد (٠–١٠٠)	٣٠	٣٠
سيادة القانون (-٢,٥ - +٢,٥)	٠,٢-	٤٥,١
المعاهدات البيئية (٠–٢٩)	٢١	٧٢,٤

المصدر: تقرير مستقبل النمو ٢٠٢٥ – المنتدى الاقتصادي العالمي

المؤشر	القيمة	النتيجة
الابتكار (٠ - ١٠٠)		٣٩,٦
النظام البيئي للمواهب		
توافر المواهب (١ - ٧)	٤,١	٥١,٣
التحصيل العلمي (٠ - ٤,٥)	٢,٧	٥٩,٥
المواهب الرقمية والتكنولوجية (١ - ٧)	٤,٧	٦١,٨
مصادر النظام البيئي		
تغطية شبكة المحمول (% من السكان)	٩٨	٩٨
رأس مال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (دولار للفرد)	٣٥٨	١٥,٧
توفير السلع والخدمات الأساسية المبتكرة (١ - ٧)	٤,٧	٦١,٤
النظام المالي البيئي		
توافر التمويل طويل الأجل ورأس المال الجريء وتمويل المشروعات الصغيرة (١ - ٧)	٤,٧	٦٢
المدفوعات الرقمية (% من السكان البالغين)	٢٠	٢٠
الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)	٢٧,١	١٦,٦
تكنولوجيا النظام البيئي		
ثقافة الأعمال والمنافسة (١ - ٧)	٤,٤	٥٦,٢
تطور التجمعات الاقتصادية (١ - ٧)	٥	٦٧
صادرات الخدمات المتقدمة (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)	١,٩	١٠,٤
الصناعات المتوسطة والعالية التقنية (% إلى القيمة المضافة للتصنيع)	٢٢,٧	٣٤,٧
طلبات براءات الاختراع (إجمالي)	١٧	٠,١
الإنفاق على البحث والتطوير (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)	١	١٩,٢
المنشورات العلمية (H Index)	٣٨٨	٢٩,٩
العمالة في الوظائف كثيفة المعرفة (%)	٤,٢	٢٧,٩
طلبات العلامات التجارية (لكل ١٠٠٠ شخص)	٠,٣	٢
النظام البيئي المؤسسي		
جودة التنظيم (-٢,٥ / +٢,٥)	-٠,٥	٣٩,٨
رأس المال البشري في القطاع العام (١ - ٧)	٣,٥	٤٢,٤
رؤية واستقرار السياسات (١ - ٧)	٤,٤	٥٦,٤

المصدر: تقرير مستقبل النمو ٢٠٢٥ – المنتدى الاقتصادي العالمي

المؤشر	القيمة	النتيجة
الاستدامة (٠ - ١٠٠)		٤٩,٦
مواهب النظام البيئي		
المواهب للانتقال الأخضر والطاقة (١ - ٧)	٤,٥	٥٨,٩
وعي المشتري بالبيئة والطبيعة (١ - ٧)	٣,٢	٣٧,٤
مصادر النظام البيئي		
سلامة التنوع البيولوجي (٠ - ١٠٠)	١٠٠	١٠٠
انبعاثات الغازات الدفيئة السنوية	٣,٤	٧٧,٥
استهلاك الطاقة المتجددة (% من الإجمالي)	٦,٥	٦,٥
الضرر البيئي الزراعي (٠ - ١,٤)	٠,٦	٥٣,١
السحب الكلي للمياه (متر مكعب لكل فرد / السنة)	٧٧٢	٤٣,٥
إجمالي النفايات (طن لكل فرد / السنة)	٠,٢	٦٦,٧
النظام المالي البيئي		
الاستثمار في الطاقة المتجددة (% من الناتج المحلي)	٠,٢	٢٤,٨
تكنولوجيا النظام البيئي		
براءات الاختراع الخضراء (إجمالي)		٠
تجارة التكنولوجيا البيئية (% من التجارة)		٣٢,٨
المنظومة المؤسسية		
تشريعات كفاءة الطاقة (٠ - ١٠٠)	٤١,٧	٤١,٧
تشريعات الطاقة المتجددة (٠ - ١٠٠)	٨٤,٨	٨٤,٨
دعم الوقود الأحفوري (دولار أمريكي لكل فرد)	٦٥٨	٦٧,١

المصدر: تقرير مستقبل النمو ٢٠٢٥ – المنتدى الاقتصادي العالمي

١٢. قائمة المراجـــــع

١. باتيني، ن.، إيرود، ل.، فوربي، ل.، وويبر، أ. (٢٠١٤). المضاعفات المالية: الحجم، المحددات، واستخدامها في التوقعات الاقتصادية الكلية. الملاحظات والأدلة الفنية
https://doi.org/10.5089/9781498382458.005

٢. بلانشارد، أ.، وبيروتي، ر. (٢٠٠٢). توصيف تجريبي للآثار الديناميكية لتغيرات الإنفاق الحكومي والضرائب على الناتج. المجلة الفصلية للاقتصاد.
https://www.jstor.org/stable/4132480

٣. البنك الدولي للإنشاء والتعمير. (٢٠٢٣). الأعراف الاجتماعية ومشاركة الإناث في القوى العاملة في مصر. البنك الدولي.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099061823220039155/pdf/P17968608f-6dd00350b350081904da12d91.pdf

٤. البنك الدولي وشبكة المعرفة العالمية للهجرة والتنمية .(٢٠٢٤) موجز الهجرة والتنمية، العدد ٤٠: تباطؤ التحويلات في ٢٠٢٣ ومن المتوقع تسارع نموها لاحقًا.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099714008132436612/pdf/IDU1a9cf73b51f-cad1425a1a0dd1cc8f2f3331ce.pdf

٥. البنك الدولي. (٢٠٢٥). تحطيم الحواجز: تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة في مصر.
https://www.worldbank.org/

٦. البنك الدولي. (٢٠٢٣). الأعراف الاجتماعية ومشاركة المرأة في القوى العاملة في مصر. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية: البنك الدولي.

٧. البنك الدولي. (٢٠٢٤).تقرير الدين الدولي ٢٠٢٤.
https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/idr/products

٨. البنك الدولي (قيد النشر) نحو تحول اقتصادي يعزز النمو الشامل والمستدام بدعم القطاع الخاص.

٩. البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (دون تاريخ). بيانات التجارة الخارجية.
https://www.cbe.org.eg/
https://www.capmas.gov.eg/

١٠. البنك المركزي المصري. (٢٠٢٥). تقرير السياسة النقدية – الربع الثاني ٢٠٢٥.
https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/08/05/13/10/the-central-bank-of-egypt-releases-q2-2025-monetary-policy-report

١١. البنك المركزي المصري.(٢٠٢٣). إطار السياسة النقدية.
https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/monetary-policy-framework

١٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). بحث القوى العاملة لعام ٢٠١٩.
https://www.capmas.gov.eg/

١٣. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٤). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/04/16/world-economic-outlook-april-2024

١٤. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥) .الراصد المالي: السياسة المالية في ظل عدم اليقين.
https://www.imf.org/en/Publications/FM

١٥. صندوق النقد الدولي. (أبريل ٢٠٢٥). تقرير آفاق النمو العالمي.
https://www.imf.org/

١٦. صندوق النقد الدولي. (يوليو ٢٠٢٥). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2025/07/29/world-economic-outlook-update-july-2025

١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (٢٠٢٠). المضاعف المالي في مصر، منشور الأمم المتحدة، مكتب الإسكوا – بيروت.
https://www.unescwa.org/publications/fiscal-multiplier-egypt

١٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) .(٢٠١٣) . المسح الاقتصادي والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٣: السياسات الكلية المستقبلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. بانكوك، تايلاند: ESCAP. تم الحصول عليه من
https://www.unescap.org/publications/economic-and-social-survey-asia-and-pacific-2013-forward-looking-macroeconomic-policies

١٩. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥.
https://unctad.org/publication/world-investment-report-

٢٠. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الديون العالمي ٢٠٢٥.
https://unctad.org/publication/world-of-debt record/4052094?ln=en&v=pdf

٢١. مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. (٢٠٢٥). برنامج أسواق رأس المال المشترك (JCAP).
https://www.jcap.org/

٢٢. مختبر النمو بجامعة هارفارد. (٢٠٢٤). أطلس التعقيد الاقتصادي.

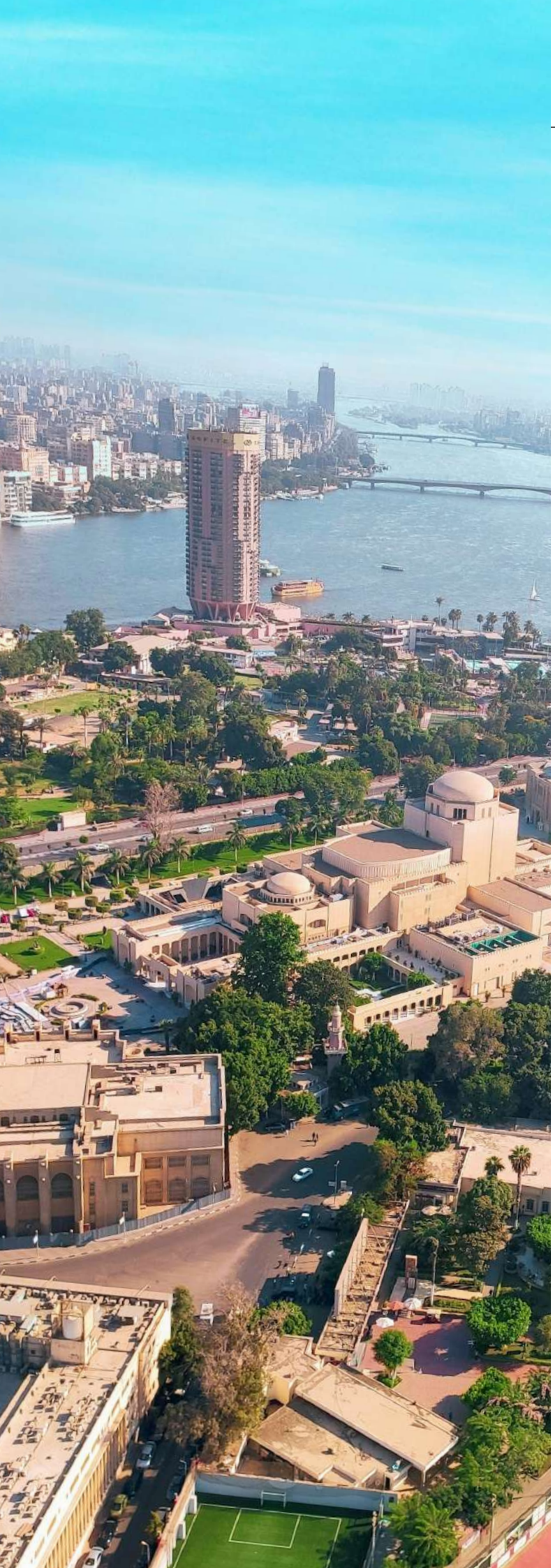

https://atlas.cid.harvard.edu/

٢٣. المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٠٢٤). تقرير مستقبل النمو.
https://www.weforum.org/publications/the-future-of-growth-report/

٢٤. منظمة التجارة العالمية. (٢٠٢٥، أبريل). الآفاق والإحصاءات التجارية العالمية ٢٠٢٥-٢٠٢٦. جنيف: منظمة التجارة العالمية.
https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/trade_outlook25_e.htm

٢٥. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٤). الشراكات الدولية لدفع التعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي.
https://moic.gov.eg/ar/news/1527

٢٦. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٤). منتدى قادة السياسات بين الولايات المتحدة ومصر ٢٠٢٥ - الجلسة الوزارية رفيعة المستوى: «دفع الإصلاح الاقتصادي وتعزيز علاقات الاستثمار والتجارة بين الولايات المتحدة ومصر"
https://moic.gov.eg/news/2264

٢٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر.
https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedFiles/EGYPT%E2%80%99s_Integrated_National_Financing_16-9-2024_123.pdf

٢٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). البيان التفصيلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الربع الثالث للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
https://mmd-moic.s3.eu-west-1.amazonaws.com/files/%5BPub.%20GDP%20Note%20Q3%202024-2025%5D%20Note%20-%20Arabic%20version_June%202025%20-%20FINAL.pdf

٢٩. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير المتابعة رقم ٢ حول برنامج نوفي.
https://moic.gov.eg/ar/news/2102

٣٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٤: استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية والدبلوماسية الاقتصادية لدفع التنمية الاقتصادية المستدامة.
https://moic.gov.eg/ar/page/annual-report-2024

٣١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص: النمو الاقتصادي والتشغيل.
https://moic.gov.eg/ar/news/2291